التقرير السنوي
للهيئة العامة للرقابة المالية

٢٠١٦

المقدمة

مقدمة

أتشرف بتقديم التقرير السنوي للهيئة العامة للرقابة المالية عن عام ٢٠١٦ والذى يستعرض ما تم انجازه فى مختلف الجوانب التشريعية والتنظيمية والرقابية للأنشطة التى تختص بالإشراف والرقابة عليها وتنميتها. حيث حرصت الهيئة على ممارسة دورها الرقابى استهدافاً لاستقرار الأسواق المالية ولحماية المتعاملين فى القطاعات التى تشرف عليها وتوعيتهم؛ إضافة إلى تطوير التشريعات والقرارات المنظمة للعمل فى مجالات سوق المال والتأمين والتمويل العقارى وصناديق التأمين الخاصة والتأجير التمويلى والتخصيم والتمويل متناهى الصغر. كما بدأت فى العمل فى الإعداد لتطبيق سجل الضمانات المنقولة وذلك فى ضوء صدور أول قانون ينظم الضمانات المنقولة فى مصر (١١٥ لسنة ٢٠١٥) وصدور اللائحة التنفيذية له فى شهر ديسمبر ٢٠١٦.

ولا شك أن القرارات الاقتصادية الهامة التى اتخذت سواء بتحرير سعر الصرف أو من المجلس الأعلى للاستثمار خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٦ ساهمت فى زيادة نشاط القطاعات المالية غير المصرفية وزادت من تدفق الاستثمارات ولاسيما بالبورصة المصرية. وهو ما أثر على قيم التداول ومشتريات الأجانب ومؤشراتها السعرية.

وتأتى جهود الهيئة والعاملين بها استمراراً لسعيها لمساندة إتاحة التمويل والحد من المخاطر مما يسهم فى وجود بيئة استثمارية جاذبة إضافة إلى حرصها على تحقيق المزيد من الشمول المالى لوصول الخدمات المالية لشرائح إضافية من المجتمع. وتجلى ذلك فى التطور الكبير فى نشاط التمويل متناهى الصغر هذا العام والذى صدر أول قانون ينظمه فى شهر نوفمبر ٢٠١٤ ، إضافة إلى استحداث منظومة التأمين متناهى الصغر وآليات الإصدار والتوزيع الالكترونى لبعض وثائق التأمين النمطية.

وحرصت الهيئة على القيام بمهام الرقابة والتفتيش على مختلف الجهات الخاضعة لإشرافها وذلك فى ضوء مختلف القوانين واللوائح التنفيذية والقرارات الصادرة عنها، وتم طلب تحريك الدعوى الجنائية إزاء المخالفات التى تم اكتشافها، وتم قبول التصالح بشأن بعضها وفقاً لما ينظمه القانون ١٠ لسنة ٢٠٠٩. كما لاتدخر الهيئة جهداً فى فحص شكاوى المتعاملين مع مختلف مقدمى الخدمات المالية غير المصرفية التى تختص الهيئة بالرقابة عليهم ويتم دراسة كل شكوى على حدي والبت فيها دون مقابل.

هذا وفيما يتعلق بالتشريع فقد أعدت الهيئة عدد من مشروعات القوانين التى صدر بعضها وتتطلع الهيئة لإصدار الباقى بما يطور من عمل الأسواق ويعزز من حماية المتعاملين فيها.

ففي مجال سوق المال صدرت تعديلات للائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال التى اقترحتها الهيئة، وتضمنت استحداث السندات المغطاة ، والسماح بإصدار سندات تكون غير حاصلة على تصنيف ائتماني إضافة نوع جديد من صناديق الاستثمار وهى صناديق الاستثمار الخيرية. وتضمنت التعديلات كذلك تنظيم تداول حق الاكتتاب وأيضاً الضوابط التي تحكم الحصول على موافقة مسبقة من مجلس إدارة الهيئة على الاستحواذ على ما يزيد على ثلث رأس مال أي شركة تمارس نشاط السمسرة في الأوراق المالية أو إدارة صناديق الاستثمار وتمثل أكثر من ١٠٪ من حجم السوق لأي من النشاطين. ومن جانب آخر أصدر مجلس إدارة الهيئة تعديلات بقواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية، وتضمنت تنظيم حد أقصى للتملك المتبادل بين أسهم الشركات الشقيقة، وضوابط التصرف فى نسبة جوهرية من أصول الشركة، والتعامل على أسهم الخزينة من خلال شركات تابعة، وتنظيم تشكيل لجان المراجعة بالشركات وضبط تعريف عضو مجلس الإدارة المستقل. وضمنت تعديلات قواعد قيد وشطب الأوراق المالية أيضاً حق الهيئة في إلزام الشركات المقيد لها أسهم بالبورصة بتقديم دراسة قيمة عادلة للسهم في الحالات التي يشهد فيها السهم تغيراً كبيراً في اتجاه واحد في خلال فترة وجيزة بما لا يتناسب مع نتائج أعمال الشركة أو اتجاه مؤشرات السوق أو القطاع الذي تنتمي إليه الشركة المصدرة ووجود أخبار جوهرية تبرر ذلك.

كما انتهت الهيئة من إعداد أول معايير مصرية للتقييم المالي للمنشآت ويلتزم به المستشارون الماليون المستقلون المقيدون بسجلات الهيئة بغرض إعداد دراسات القيمة العادلة المنصوص عليها فى تشريعات سوق المال، ويعد إرشادياً لغيرهم ممن يعملون في مجال التقييم.

وصدرت أيضاً تعديلات على قواعد حوكمة الشركات العاملة فى مجال الأوراق المالية.

هذا وأحيل مشروع قانون بتعديل قانون سوق رأس المال (رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢) إلى الحكومة ويتضمن تنظيم الصكوك وإلغاء الأسهم لحامله وتنظيم بورصات العقود الآجلة والسلع بهدف تنويع الأدوات المالية المتداولة فى مصر وزيادة قدرة المتعاملين على التغطية ضد مخاطر التغيرات السعرية والتنبؤ بالأسعار في الأسواق. وكذا تنظيم عروض الشراء وإنشاء إتحاد للشركات العاملة فى مجال الأوراق المالية.

وفى مجال التأمين فقد تقدمت الهيئة بمشروع قانون لتعديل اختصاص المحاكم الاقتصادية في قانونها رقم (٢٠) لسنة ٢٠٠٨ بما يجعلها تختص بمنازعات ودعاوى التأمين. كما أصدرت الهيئة دليل تطبيق معايير المحاسبة المصرية علي قطاع التأمين وذلك فى ضوء التغيرات التي شهدتها معايير المحاسبة المصرية، وبدأ التطبيق فى يوليو ٢٠١٦. هذا بالإضافة إلى قيام الهيئة بإصدار ضوابط تنظم المواقع الالكترونية على شبكة المعلومات الدولية – الانترنت – التابعة لكل من شركات التأمين ووسطاء التأمين وإعادة التأمين وكذا إقرار الضوابط التنفيذية لإصدار وتوزيع بعض وثائق التأمين إلكترونياً من خلال شبكة المعلومات وتحديد الضوابط التكنولوجية وقواعد تأمين المعلومات وتوافرها. كما تم تنظيم التأمين متناهي الصغر لأول مرة في مصر من خلال الضوابط التي أصدرتها الهيئة .وكذا توسيع نطاق التأمين المصرفي بالتعاون مع البنك المركزي المصري بحيث أصبح مسموحاً لأول مرة أن يتعاقد البنك الواحد مع شركة تأمين واحدة تعمل فى كل من مجالي تأمين الممتلكات أو تأمينات الأشخاص (حياة) وفقاً لصيغة التأمين التجاري أو التكافلي، أى يمكن للبنك الواحد التعاقد مع أربعة شركات – واحدة من كل نوع.

وفى مجال صناديق التأمين الخاصة فقد عملت الهيئة على متابعة تطبيق قواعد حوكمة صناديق التأمين الخاصة وضوابط استثمار أموالها وذلك فى ضوء التعديلات التى صدرت العام الماضى باللائحة التنفيذية لقانون صناديق التأمين الخاصة. ونظمت برنامج تدريبي لصناديق التأمين الخاصة للتعريف بكافة المتطلبات التى استحدثتها التشريعات والرد على استفسارات القائمين على إدارة الصناديق.

وفى مجال التمويل العقاري فقد صدرت لأول مرة ضوابط قيد شركات التقييم العقاري بسجلات الهيئة وكذا قواعد الخبرة الواجب توافرها فى غير المصريين للقيد بجداول خبراء التقييم العقاري.

وفى مجال التأجير التمويلى فقد انتهت الهيئة من إعداد مشروع قانون جديد للتأجير التمويلي والتخصيم والذي تم أحالته للحكومة بعد طرحه للحوار المجتمعي. وجاء إعداد قانون جديد بعد مرور أكثر من عشرين عاما على إصدار أول قانون للتأجير التمويلي فى مصر وفى ضوء ما شهده نشاط التخصيم من نمو على مدى السنوات الماضية ولا تنظمه حاليا إلا ضوابط صادرة عن الهيئة.

كما انتهى مركز المديرين المصري التابع للهيئة من إعداد دليل محدث لحوكمة الشركات وتم إصداره خلال عام ٢٠١٦.

واهتمت الهيئة بتوثيق علاقاتها دولياً وإقليمياً وتعزيز مكانة مصر فى تلك الدوائر، حيث استضافت القاهرة لأول مرة الاجتماع السنوي لإتحاد هيئات الأوراق المالية العربية فى شهر مارس ٢٠١٦، وتولت الهيئة العامة للرقابة المالية رئاسة الاتحاد. كما فازت الهيئة ايضا للمرة الثانية على التوالى في انتخابات مجلس إدارة المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (الأيوسكو) وحصلت مصر على مقعد للأسواق الناشئة بعد منافسة مع عدد من الدول الأخرى.

وعلى الصعيد العالمي تجدر الإشارة إلى ما أظهره تقرير ممارسة أنشطة الأعمال ٢٠١٧ **Doing Business Report** الصادر عن مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي من تقدم مصر للعام الثالث على التوالي فى مؤشر حماية المستثمرين الأقلية في الشركات فى ضوء التشريعات والقرارات التنظيمية التى أصدرتها الهيئة. حيث تقدمت مصر هذا العام ٨ مراكز من بين ١٩٠ دولة يغطيها التقرير وارتفعت الدرجات الحاصلة عليها من ٤٥ إلى ٤٨,٣. كما كشف تقرير مؤشر التنافسية العالمي لعام ٢٠١٦ – ٢٠١٧ والذي صدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، عن تقدم مصر فى المؤشر العام بمركز واحد فى الترتيب ليصبح الـ ١١٥ إلا أنها تقدمت فى مؤشر تنمية سوق المال ٨ مراكز وحصلت على ٣,٤ نقطة بدلاً من ٣,٢.

وتعرض الهيئة فى هذا التقرير مختلف جوانب نشاطها وكذا التطورات التى شهدتها الأسواق التى تختص بالإشراف عليها.

رئيس الهيئة

شريف سامي

لمحة عن التطورات الاقتصادية خلال عام ٢٠١٦

شهدت مصر خلال ٢٠١٦ على المستوى الاقتصادي جهودًا وإصلاحات اقتصادية غير مسبوقة تم تطبيقها لمعالجة الاختلالات الهيكلية التى ظل الاقتصاد المصرى يعانى منها لسنوات ويأتى على راسها قرار البنك المركزى المصرى بتحرير سعر الصرف، وما تقوم به الحكومة المصرية للاصلاح الاقتصادي وتشجيع الاستثمار و زيادة الصادرات واحتواء التضخم والدين العام وذلك بالتوازي مع تطبيق إجراءات واضحة لتحقيق الحماية الاجتماعية لغير القادرين ومحدودى الدخل.

وعلى الصعيد العالمى فقد شهدالعديد من دول العالم انخفاضا فى معدلات النمو خلال عام ٢٠١٦ الذي اتسم ببطء في الاقتصاد العالمي،

التصنيف الائتمانى لمصر

ثبّتت مؤسسة فيتش الدولية للتصنيف الائتمانى، تصنيفها الائتمانى لمصر عند "B" مع نظرة مستقبلية مستقرة. وعدّلت شركة ستاندرد آند بورز الاقتصادية العالمية نظرتها المستقبلية للديون السيادية المصرية من سلبية إلى مستقرة، واضعة تصنيف جديد للاقتصاد المصرى هو - B ، وتوقعت ستاندرد آند بورز أن يبدأ النمو الاقتصادى المصرى فى التعافى خلال عام ٢٠١٨-٢٠١٩ بدعم من الاستثمارات والاستهلاك المحلى.

النمو الاقتصادى

حقق الناتج المحلى الاجمالى بسعر السوق بالاسعار الثابتة نموا بلغ ٤,٣٥٪ خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ وذلك مقارنة بمعدل نمو بلغ ٤,٤٪خلال العام المالى السابق وعلى الرغم من الانخفاض النسبى فى معدل النمو مقارنة بالعام الماضى والذى يرجع اساسا الى انخفاض نمو صادرات السلع والخدمات بالاسعار الثابتة بمعدل بلغ ١٤,٥٪ الا انه قد تحقق فى ظل ظروف اقتصادية غير مواتية عالميا ومحليا فى ظل عدم استعادة نشاط قطاع السياحة وتراجع حركة التجارة العالمية وتباطؤ نمو قطاع الصناعة وانخفاض اسعار النفط كما ارتفع معدل النمو خلال الربع الرابع من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ مسجلا نموا بنحو ٤,٥٪ مقارنة بالربع المماثل فى السنة السابقة ٣,٣٪

الإيرادات العامة

بلغت الايرادات العامة نحو ٤٩١,٥ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ بمعدل نمو حوالى ٥,٦٪ مقارنة بايرادات العام السابق والتى سجلت نحو ٤٦٥,٢ مليار جنيه

المصروفات العامة

ارتفعت قيمة المصروفات العامة خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ الى حوالى ٨١٧,٨ مليار جنيه مقابل حوالى ٧٣٣,٣ مليار جنيه فى العام السابق.

البطالة

انخفض معدل البطالة على مستوى العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤ ليصل إلى ١٢,٩ ٪ مقابل ١٣,٤ ٪ في العام المالي السابق ٢٠١٥/٢٠١٤، في حين بلغ معدل البطالة للربع الرابع من العام الحالي نحو١٢,٧ ٪ مقابل ١٣,٣ ٪ للربع المناظر من العام المالي السابق بانخفاض قدره٠,٦ نقطة مئوية.

الإصلاحات المالية والهيكلية

أسهمت الإصلاحات المالية والهيكلية التي اتخذتها مصر خلال ٢٠١٦ في تعزيز الثقة بالاقتصاد المصري من جانب المؤسسات الدولية؛ حيث نفذت الحكومة مجموعة من السياسات والبرامج في مختلف المجالات بهدف تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي وجذب الاستثمارات وتطوير البنية الأساسية ورفع كفاءة برامج الحماية الاجتماعية.

واكتسب البرنامج الاقتصادي دعما متزايدا من جانب المؤسسات الدولية المختلفة ومؤسسات التقييم والتصنيف الائتماني الدولية؛ ورحب تقرير صندوق النقد الدولي بالإصلاحات التي قامت بها الحكومة وببرنامجها الذي يسمح بزيادة معدلات النموو تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي وحماية الفئات الأولى بالرعاية وتحسين جودة الخدمات العامة، وأكد أن التحديات التي تواجه الاقتصاد المصري تستلزم الاستمرار في تنفيذ الإصلاحات المدرجة بخطة الحكومة على المدى المتوسط لتحقيق الأهداف المرجوة.

تكلفة التأمين على ديون مصر

ارتفعت تكلفة التأمين على ديون مصر **CDS**، لأجل ٥ أعوام بنحو ٥٢ نقطة أساس منذ بداية عام ٢٠١٦ لتسجل ٥,٣٪ بنهاية فبراير ٢٠١٦، مقابل ٤,٧٪ يناير ٢٠١٦ كما سجلت تكلفة التأمين على مخاطر الديون السيادية لمصر تراجعا ملحوظا لتهبط الـ **CDS** لعام واحد الى ١٦٨,٦ نقطة أساس مقابل ٢١٦,٢ نقطة فى فبراير٢٠١٧ و ٢٨٤,٩ نقطة فى يناير ٢٠١٧ بانخفاض قدره ١١٦ نقطة منذ بداية العام.

كما تراجعت التكلفة على فترة ٥ سنوات بنحو ١١٩ نقطة لتسجل ٣٣١,٢ نقطة أساس فى مارس ٢٠١٧ مقابل ٤٥٠,٦٦ نقطة أول يناير ٢٠١٧ و ٣٨٥,١٦ نقطة فى فبراير٢٠١٧.

وتجدر الاشارة الى أن انخفاض تكلفة التأمين على مخاطر الديون السيادية يعكس رؤية المستثمرين الآجانب لحجم المخاطر الداخلية مشيرة الى ان المستثمر الاجنبى يهتم بال **CDS** والجدارة الائتمانية ، كما ان تراجع مستويات تكلفة التأمين على الديون يدعم استمرار تراجع العائد على الأذون والسندات الحكومية فى الفترة المقبلة.

صافي الاحتياطات الدولية

ارتفاع صافي الاحتياطي النقدي من النقد الأجنبي ليبلغ ٢٤,٢٦٥ مليار دولار بنهاية شهر ديسمبر ٢٠١٦، مقارنة بـ٢٣ مليار دولار، فى نهاية شهر نوفمبر ٢٠١٦، بارتفاع قدره نحو ١,٢ مليار دولار.

التضخم العام

ارتفع معدل التضخم السنوي في مصر إلى ٢٣,٣٪ في ديسمبر٢٠١٦ مقابل ١٩,٤٪ فى نوفمبر ٢٠١٦ ويأتي ذلك في المقام الأول نتيجة تحرير صرف الجنيه المصري .

تطور الاستثمارات العامة والخاصة

تعمل الدولة على دفع عجلة الاستثمار وتطوير مناخ الاعمال من خلال استكمال الاصلاحات التشريعية المرتبطة بتحسين بيئة الاستثمار كقانون الاستثمار من خلال اتاحة مناخ محفز وعادل لجميع المستثمرين، وقد بلغت نسبة الارتفاع فى حجم الاستثمارات الكلية نحو ١٦,٧٪ خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ بزيادة قدرها ٥٨,٣ مليار جنيه منها نحو ٢٣,٧ مليار خلال الربع الرابع من عام المتابعة بنحو ٢٤,٥٪ .

كما بلغت نسبة الزيادة فى حجم الاستثمارات الاعامة ١١,٤٪ خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ بنحو ١٧ مليار جنيه وبحوالى ٢٢,١٪ خلال الربع الرابع من العام المالى وبالنسبة للاستثمار الخاص ارتفع بنحو ٢٢,٣٪ و ٢٨,٨ على الترتيب ، و بلغ حجم الاستثمار العام نحو ١٦٤,٧ مليار جنيه وحوالى ٢٢٧,٣ مليار جنيه للاستثمار الخاص خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ بنسبة ٤٢٪ و ٥٨٪ من اجمالى الاستثمارات على الترتيب.

البورصة المصرية

على المستوى المحلى شهد السوق المصري واحداً من أفضل مستويات أدائه على مدار سنوات عدة، دفعه لأن يتبوأ المرتبة الأولى على مستوى أسواق العالم صعوداً وفقاً لمؤشرات مورجان ستانلى المقومة بالعملة المحلية.

كما استطاع السوق أن يتجاوز الأوضاع الاقتصادية والسياسية الدولية والإقليمية غير المواتية مدفوعاً بتحرير سعر الصرف والإصلاحات الاقتصادية، حيث حقق نمواً ملحوظاً خلال تعاملات العام مما دفع المؤشر الرئيسى لتسجيل أعلى قيمة فى تاريخه مقترباً من ١٢٥٠٠ نقطة بنمو يقترب من ٧٦٪ خلال العام.

وتجدر الاشارة الى ان الأداء القياسى لم يتوقف على صعود المؤشرات فقط ولكن ظهر ذلك بوضوح فى مستويات السيولة فى السوق التى شهدت طفرة ملحوظة خلال العام لتسجل واحدة من أعلى مستوياتها فى سبع سنوات حيث سجلت قيمة التعاملات فى الأسهم فقط ما يزيد عن ١٨٠ مليار جنيه، بنمو بلغ ٥٦٪ مقارنة بالعام الماضى، وقاد الأداء القوى الربع الأخير من العام الذى شهد طفرة بنحو ١٤٧٪ عن متوسط قيمة التعاملات الربع سنوية، ليقفز إلى ما يقرب من ٨٠ مليار جنيه وهو أعلى قيمة ربع سنوية تتحقق منذ ٢٠٠٩.

الحالية، وكذا تسريع وتيرة نمو قطاعات الاقتصاد المصري المختلفة وتحقيق العدالة الاجتماعية للمصريين.

المحتويات

	الصفحة
القسم الأول : تقديم عن الهيئة	١-٥
١-١ تعريف بالهيئة	١
١-٢ استراتيجية الهيئة	٣
١-٣ مجلس إدارة الهيئة	٤
١-٤ الإدارة التنفيذية للهيئة	٥
القسم الثاني : الأنشطة المالية غير المصرفية	٩-٣٧
٢-١ نشاط سوق رأس المال	٩
٢-٢ نشاط شركات التأمين	١٧
٢-٣ صناديق التأمين الخاصة	٢٣
٢-٤ نشاط التمويل العقاري	٢٧
٢-٥ نشاط التأجير التمويلي	٣١
٢-٦ نشاط التخصيم	٣٣
٢-٧ التمويل متناهى الصغر	٣٥
القسم الثالث : حماية المتعاملين في الأسواق المالية غير المصرفية	٤١-٤٤
القسم الرابع : التوعية وتنمية المهارات	٤٧-٥١
٤-١ معهد الخدمات المالية	٤٧
٤-٢ مركز المديرين المصري	٥٠
القسم الخامس : مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	٥٥-٥٦
القسم السادس : التعاون الدولي والإقليمي	٥٩-٦٨
الملاحق :	٧١-٩٦
ملحق (أ) : مؤشرات سوق المال	٧١
ملحق (ب) : مؤشرات التأمين	٧٧
ملحق (ج) : مؤشرات التمويل العقاري	٨٤
ملحق (د) : مؤشرات التأجير التمويلي	٨٩
ملحق (هـ) : مؤشرات نشاط التخصيم	٩٣
ملحق (و) : مؤشرات نشاط التمويل متناهي الصغر	٩٥

القسم الأول

تعريف بالهيئة

١-١- تعريف بالهيئة و اختصاصاتها

١-٢- استراتيجية الهيئة

١-٣- مجلس إدارة الهيئة

١-٣- الإدارات التنفيذية للهيئة

القسم الأول
تقديم عن الهيئة

١-١ تعريف بالهيئة

أُنشئت الهيئة العامة للرقابة المالية بموجب القانون رقم١٠ لسنة ٢٠٠٩، وتختص الهيئة بالرقابة والإشراف على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية بما في ذلك أسواق رأس المال، وبورصات العقود الآجلة، وأنشطة التأمين، والتمويل العقاري والتأجير التمويلي والتخصيم والتوريق و التمويل متناهي الصغر ، وذلك بهدف تحقيق سلامة واستقرار تلك الأسواق والأدوات وتنظيم الأنشطة وتنميتها وتعظيم قدرتها التنافسية على جذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتعمل على الحد من مخاطر عدم التنسيق ومعالجة المشاكل التي تنتج عن اختلاف الطرق أو الأساليب الرقابية .

"تحل الهيئة العامة للرقابة المالية محل كل من الهيئة المصرية للرقابة على التأمين، والهيئة العامة لسوق المال، والهيئة العامة لشئون التمويل العقاري، في تطبيق أحكام قانون الإشراف والرقابة على التأمين الصادر بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١، وقانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ، وقانون الإيداع والقيد المركزي للأوراق المالية الصادر بالقانون رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٠ وقانون التمويل العقاري الصادر بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ٢٠٠١، كما تحل محل تلك الهيئات فيما تختص به في أية قوانين وقرارات أخرى. وتعتبر الهيئة الجهة الإدارية المختصة في تطبيق أحكام قانون التأجير التمويلي".

وقد نص دستور جمهورية مصر العربية على أن الهيئة العامة للرقابة المالية من ضمن الهيئات والجهات الرقابية المستقلة. (المادة ٢١٥)

التشريعات التى تنظم الأنشطة التى تختص بها الهيئة	
م	القانون
١	قانون سوق رأس المال رقم (٩٥) لسنة ١٩٩٢
٢	قانون الإيداع والقيد المركزي للأوراق المالية رقم (٩٣) لسنة ٢٠٠٠
٣	قانون الشركات العاملة في مجال تلقى الأموال لاستثمارها رقم (١٤٦) لسنة ١٩٨٨
٤	قانون الإشراف والرقابة على التأمين رقم (١٠) لسنة ١٩٨١
٥	قانون صناديق التأمين الخاصة رقم (٥٤) لسنة ١٩٧٥
٦	قانون التمويل العقاري رقم (١٤٨) لسنة ٢٠٠١
٧	قانون التأجير التمويلي رقم)٩٥(لسنة ١٩٩٥
٨	قانون تنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر رقم (١٤١) لسنة ٢٠١٤
٩	قانون تنظيم الضمانات المنقولة رقم (١١٥) لسنة ٢٠١٥

تهدف الهيئة العامة للرقابة المالية من خلال أعمالها ومهامها المتعددة إلى:

- سلامة واستقرار الأسواق المالية غير المصرفية
- تنظيم وتنمية الأسواق المالية غير المصرفية
- حماية حقوق المتعاملين في الأسواق المالية غير المصرفية والتوازن بينها
- توفير الوسائل والنظم وإصدار القواعد التي تضمن كفاءة هذه الأسواق وشفافية الأنشطة التي تمارس فيها
- توفير ونشر المعلومات المتعلقة بالأسواق المالية غير المصرفية
- المساهمة في نشر الثقافة والتوعية المالية والاستثمارية

١-٢ استراتيجية الهيئة

توجهات الهيئة العامة للرقابة المالية وخطة عملها خلال العام

عملت الهيئة على تنفيذ الخطة الاستراتيجية من خلال تقييم خطتها الاستراتيجية للأعوام السابقة والنظر فى المستجدات التى حدثت والوقوف على ما تم انجازه وتحقيقه من اهداف وتحديد ومناقشة الاهداف المستقبلية وتحديد ومناقشة الخطوات المستقبلية التي يجب على الهيئة اتّباعها لتحقيق الأهداف الاستراتيجية الموضوعة، ويأتى ذلك فى اطار سعى الهيئة الى تطوير اليات عملها . وخلال العام ٢٠١٦ واصلت الهيئة خطواتها فى تحقيق الاهداف الاستراتيجية وذلك من خلال خطط العمل المقررة.

وتجدر الاشارة الى انه صدر قرار رئيس الوزراء رقم (١٢٩٤) لسنة ٢٠١٣ في نوفمبر ٢٠١٣ بتشكيل مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية لمدة أربعة سنوات، وقد قامت الهيئة في نهاية عام ٢٠١٣ بوضع تصور لتوجهاتها المستقبلية وتحديد خطة عملها للاعوام من ٢٠١٣-٢٠١٨ وتضمنت التوجهات المستقبلية ما يلي :

- تحقيق التوازن بين الإشراف والرقابة على سلامة الأسواق المالية وحماية المتعاملين وبين تنمية الأسواق المشار إليها وزيادة جاذبيتها.
- تحقيق التوازن بين الإشراف والرقابة على سلامة الأسواق المالية وحماية المتعاملين وبين تنمية الأسواق المشار إليها وزيادة جاذبيتها.
- تحديث التشريعات المنظمة لمختلف أنشطة السوق والسعي لتحديثها للتجاوب مع نتائج الممارسة الفعلية والاتساق مع أفضل الممارسات العالمية وإتاحة المنتجات والأدوات المالية الحديثة،بهدف دعم الأنشطة الاقتصادية المختلفة وتشجيع عمليات التوسع والتحديث.
- تبسيط إجراءات التعامل مع الهيئة والسعي لوضع توقيتات زمنية للانتهاء منها.
- الحرص على التواصل مع كافة الأطراف المعنية بالسوق، وتوعية المتعاملين وسرعة الرد على مقترحاتهم وشكاواهم.
- تفعيل انضمام مصر لاتفاقيات تحرير التجارة في الخدمات سواء على الصعيد العالمي (مثل اتفاقية الجاتس) أو على الصعيد الإقليمي مثل اتفاقية تحرير التجارة فى الخدمات بين دول الكوميسا و التى تهدف إلى إقامة إقليم موحد من حيث حرية انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال والعمالة بين دول الكوميسا.
- الاهتمام بالعاملين في الهيئة من حيث تنمية مهاراتهم وتحفيزهم وتزويدهم ببيئة عمل مقبولة وبنية معلوماتية مناسبة لقيامهم بعملهم بصورة مرضية.
- دعم الصلات والروابط وتبادل المعلومات مع الاسواق المالية الخارجية والمنظمات الاقليمية والدولية للاستفادة من اساليب التعامل فيها بما يساعد فى تطوير الخدمات المالية غير المصرفيه فى مصر.
- ترسيخ أسس الممارسات السليمة للمتعاملين بالاسواق المالية غير المصرفية بهدف مساهمة الأسواق المالية في القيمة الاقتصادية المضافة لمصر.
- دعم مفهوم الشمول المالى وتوسيع قاعدة المتعاملين من فئتى محدودى ومتوسطى الدخل.مع إجراء الدراسات اللازمة للوضع الحالي وتحديد الفجوات والاحتياجات ومدى شمولية الخدمات والمنتجات المالية.
- اجراء الدراسات وجمع المعلومات والاحصائيات عن انشطة الاسواق المالية الخارجية ونشر التقارير الخاصة بها.

١-٣ مجلس إدارة الهيئة

تشكيل مجلس الإدارة في ٢٠١٦/١٢/٣١	
السيد الأستاذ / شريف سمير سامى	رئيس مجلس الادارة
السيد المستشار / رضا عبد المعطى	نائب رئيس الهيئة
السيد الأستاذ/جمال محمد نجم	نائب محافظ البنك المركزى
السيد الدكتور / سامى حسين خلاف	عضواً
السيد الأستاذ / عبد الحميد محمد إبراهيم	عضواً
السيد الأستاذ/ سمير محمود حمزة	عضواً
السيدة الأستاذة / نيفين حمدى الطاهرى	عضواً
السيد المهندس / حمدي محمد رشاد	عضواً

أ. شريف سامي

رئيس الهيئة

المستشار. رضا عبد المعطي

نائب رئيس الهيئة

أ. سمير حمزة

عضواً

أ. عبد الحميد إبراهيم

عضواً

أ. جمال نجم

عضواً

أ. سامي خلاف

عضواً

أ. نيفين الطاهري

عضواً

م. حمدي محمد رشاد

عضواً

١-٤ الإدارة التنفيذية للهيئة

القطاعات والإدارات المركزية والإدارات العامة المستقلة	المسئول
الإدارة المركزية للشئون القانونية	أ. ابراهيم بيومي
الإدارة المركزية للإلزام	أ. صلاح شحاتة
الإدارة المركزية لتنمية الأسواق المالية و منتجاتها	ا.محمد الشافعى
الإدارة المركزية للتمويل متناهى الصغر	أ. جمال خليفة
الإدارة المركزية لخدمات السوق	أ.حسن عليوة
الإدارة المركزية لشكاوى المتعاملين	د. ماهر صلاح
الإدارة المركزية لمراقبة اسواق التداول	-
الإدارة المركزية للسياسات والبحوث	-
الإدارة المركزية للإشراف و الرقابة على أنشطة شركات التمويل	د. إيمان زكريا
الإدارة المركزية لحوكمة الشركات	أ. فتحى الصياد
الإدارة المركزية للإشراف و الرقابة على صناديق التأمين الخاصة	أ. عبد المنصف محمود
الإدارة المركزية للإشراف و الرقابة على شركات التأمين و الصناديق المتخصصة	-
الإدارة المركزية لمكافحة غسل الأموال والرقابة على المهنيين	أ.اسامه شحاتة
الإدارة المركزية للإشراف و الرقابة على الجهات العاملة بسوق المال	د. ماهر صلاح
قطاع الأدوات والتقارير المالية	أ. سيد عبد العال
الادارة المركزية لتمويل الشركات و إصدارات الأوراق المالية	أ. سيد عبد الفضيل
الادارة المركزية للرقابة على التقارير المالية	أ. نسرين محمد ابراهيم
الإدارة المركزية لإعتماد المنتجات المالية	أ. مجدي الجزار
قطاع التأسيس و الترخيص و التسجيل	-
الادارة المركزية لتأسيس و ترخيص الشركات و الصناديق الحكومية	أ. ضياء الدين محمد رضا
الادارة المركزية للترخيص و القيد للمهنيين	د. نادية أحمد
قطاع الشئون المالية والإدارية و شئون الأفراد	-
الادارة المركزية للشئون المالية	أ. قشطة محروس
الادارة المركزية لشئون الأفراد	أ. عزت عبد العزيز
الادارة المركزية للشئون الادارية	أ. عثمان سمك
قطاع خدمات المعلومات	أ. ياسر الأليلي
الادارة المركزية للشئون الفنية	أ. فاتن عبد الحميد
الادارة المركزية للبنية الأساسية	أ. شريف فتحي
الادارة المركزية لتطوير النظم	-
وحدة الرقابة على التمويل متناهى الصغر للجمعيات والمؤسسات الاهليه	أ. جمال خليفة
الإدارة المركزية لصندوق التأمين الحكومي لضمانات أرباب العهد	أ. سماء صادق
الإدارة المركزية لشئون رئاسة الهيئة	أ.فاتن عبدالحميد
الادارة العامة للعلاقات العامة	أ.صبحي شحاتة

القطاعات والإدارات المركزية والإدارات العامة المستقلة	المسئول
الادارة العامة للأمن	عقيد.محمد عبد الرحيم
الادارة العامة للتشريعات والتعليمات التنظيمية والرقابية	أ.سعيد عرفه
وحدة الرقابة على جودة أعمال مراقبي الحسابات	أ. أسامة إيميل
الإدارة العامة للخبرة الاكتوارية	ا.عصام صبرة
الإدارة العامة لفض المنازعات	أ. منال عبد الوهاب
مركز المديرين	أ. جمال خليفة

القسم الثاني

الأنشطة المالية غير المصرفية

٢-١- نشاط سوق رأس المال

٢-٢- نشاط التأمين

٢-٣- صناديق التأمين الخاصة

٢-٤- نشاط التمويل العقاري

٢-٥- نشاط التأجيري التمويلي

٢-٦- نشاط التخصيم

٢-٧- نشاط التمويل متناهى الصغر

القسم الثاني
الأنشطة المالية غير المصرفية

٢-١ نشاط سوق رأس المال[١]

يعتبر سوق رأس المال مرآة عاكسة للاقتصاد القومي، ويشكل أداة هامة لتسعير الأصول المالية ومدى تأثرها بتطور النشاط الإقتصادى ، كما يشكل وسيلة فعالة في تحريك المدخرات إلى قنوات الاستثمار، وبقدر كفاءة هذه الوظيفة وملاءمة الأوراق المالية لحاجات السوق بقدر ما يتم التخصيص الأمثل للموارد ، وبقدر ما يجعل تحركات الموارد المالية من مختلف الاستخدامات رشيداً، وخصوصا إذا استرشدت بالأرباح وتوقعاتها .

القوانين المنظمة للنشاط

يتكون الإطار القانونى لسوق رأس المال المصري من عدة تشريعات وقواعد تتيح للهيئة القيام بدور فعال فى حماية المستثمرين وتنظيم السوق بالإضافة إلى أنها تتيح التطوير المستمر والدائم للإطار الرقابى للهيئة. وهذه التشريعات والقواعد هى : قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وقرارات مجلس الإدارة وقانون الإيداع والقيد المركزى رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٠ ولائحته التنفيذية وقواعد قيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية وقواعد العضوية بالبورصة المصرية و غيرها من العديد من القواعد التى تعمل على تنظيم العمل داخل السوق . كما يوجد عدد من التشريعات ذات العلاقة بسوق رأس المال ومن بينها قانون الشركات وقانون مكافحة غسل الاموال و قانون الضرائب و لائحتهم التنفيذية.

أهم السياسات المتعلقة بتطوير نشاط سوق رأس المال :

- تنظيم ومراقبة وتطوير سوق رأس المال المصرى في مجال الافصاح، وأعمال الخدمات المالية، والتعامل بالاوراق المالية بما يعزز الثقة بالاقتصاد الوطني. وتشجيع الاستثمار، وحماية المستثمرين والاستمرار بتطوير التشريعات والبيئة التقنية وفق أحدث المعايير والممارسات الدولية
- تفعيل انضمام مصر لاتفاقيات تحرير التجارة في الخدمات – في مجال سوق رأس المال – سواء على الصعيد العالمي (مثل اتفاقية الجاتس) أو على الصعيد الإقليمي مثل اتفاقية تحرير التجارة فى الخدمات بين دول الكوميسا.
- مراقبة قواعد التعامل بين المتعاملين فى انشطة التداول بما يحقق العدالة والشفافية بهدف متع تعارض المصالح وكذا توعية المتعاملين بنشاط الاوراق المالية وتشجيع الاستثمار فيه وتنميته.
- اجراء الدراسات وجمع المعلومات والاحصائيات عن انشطة الاسواق المالية الخارجية ونشر التقارير الخاصة بها
- العمل على ضمان الالتزام بالقوانين واللوائح ذات العلاقة بنشاط الأوراق المالية.
- العمل على تشجيع وتعزيز تطوير أسواق ومنتجات وخدمات تتسم بالكفاءة من خلال توفير الشروط التنظيمية وأشكال الدعم الأخرى اللازمة لتمكين مقدمي الخدمات من تطوير السوق مع العمل على تنوع المنتجات المالية في مجال سوق المال.
- توفير المعلومات والبيانات الكافية لجميع الأطراف في أسواق رأس المال في نفس الوقت.
- حماية حقوق المستثمرين والأطراف المعنية بسوق رأس المال.
- ضمان المنافسة العادلة والكاملة من خلال وضع معايير عالية للشفافية وإدارة المخاطر والحوكمة ومراقبة السوق والإشراف تقوم على الممارسات
- السليمة والملائمة يمكن مقارنتها من حيث الجودة والكفاءة والفعالية بالأسواق الرائدة في العالم.
- حماية صغار المستثمرين.
- حماية المنافسة وتنمية الأنشطة التي تنظمها و تراقب عليها الهيئة وكذلك مراقبة الوضع التنافسي بما يصب فى مصلحة جميع المتعاملين.
- العمل على زيادة السيولة في السوق لكل من الأسهم وصناديق المؤشرات وأدوات الدين مثل السندات وسندات التوريق.
- توفير التنظيم التشريعي والرقابي المناسب للسوق على أن يكون متوافقا مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية المتبعة فى هذا المجال.
- الاهتمام بتطوير وتأهيل الموارد البشرية اللازمة للعمل بالهيئة لمواجهة النقص القائم في هذه الموارد.
- مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب .
- المشاركة بنشاط في فعاليات المنظمة الدولية (IOSCO) والتجمعات الإقليمية والتجمع اليورومتوسطي واتحاد هيئات الأسواق المالية العربية

١- المؤشرات الخاصة بسوق المال متضمنه فى الملحق (أ) من هذا التقرير

أهم التعديلات التشريعية والتنظيمية :

١) قرارات وزارية :

- قرار وزير الاستثمار رقم (٦) لسنة ٢٠١٦ بتاريخ ٢٠١٦/١/١٧

بشأن تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال الصادرة بقرار وزير الاقتصاد و التجارة الخارجية رقم (١٣٥) لسنة ١٩٩٣ ، واستحداث سندات وصناديق استثمار جديدة ، حيث تم استحداث السندات المغطاة وكذلك السماح بإصدار سندات تكون غير حاصلة على تصنيف ائتمانى. وشملت التعديلات أيضاً إضافة نوع جديد من صناديق الاستثمار الخيرية التي لا توزع أرباحاً على حملة الوثائق.

- قرار وزير الإستثمار رقم (٥٣) لسنة ٢٠١٦ بتاريخ ٢٠١٦/٥/١٥

بشأن تعديلات معايير المحاسبة المصرية بإضافة معيار المحاسبة المصري رقم (٤٦).

٢) قرارات مجلس إدارة الهيئة :

- القرار رقم (١) لسنة ٢٠١٦ بتاريخ ١٧ / ١ / ٢٠١٦

بشان تعديل بعض أحكام قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٣٤) لسنة ٢٠١٤ بشان الضوابط الاستثمارية لصناديق الاستثمار العقاري

- قرار رقم (١٧) لسنة ٢٠١٦ بتاريخ ٢٠١٦/٢/٢٨

بشأن الشروط الواجب توافرها فى مؤسسى شركة صندوق الاستثمار الخيرى .

- قرار رقم (١٨) لسنة ٢٠١٦ بتاريخ ٢٠١٦/٢/٢٨

بشأن إعفاء صناديق الاستثمار الخيرية من رسم التطوير ومقابل خدمات فحص ودراسة نشرات الاكتتاب أو مذكرة المعلومات .

- قرار رقم (١٩) لسنة ٢٠١٦ بتاريخ ٢٠١٦/٢/٢٨

بشأن الاغراض الاجتماعية أو الخيرية التى توزع عليها الارباح والعوائد الناتجة عن استثمارات صندوق الاستثمار الخيرى

- قرار رقم (٢١) لسنة ٢٠١٦ بتاريخ ٢٠١٦/٢/٢٨

بشأن ضوابط تداول و نقل ملكية وثائق صناديق الإستثمار الخيرية.

- قرار رقم (٢٢) لسنة ٢٠١٦ بتاريخ ٢٠١٦/٢/٢٨ ب

شأن ضوابط اصدار السندات المغطاة بضمان محفظة مستقلة من الحقوق المالية

- قرار رقم (٢٣) لسنة ٢٠١٦ بتاريخ ٢٠١٦/٢/٢٨

بشأن قواعد اصدار السندات و صكوك التمويل غير الحاصلة على تصنيف ائتمانى و قواعد الاكتتاب فيها و ضوابط قيدها بالبورصة المصرية

- القرار رقم (٣٥) لسنة ٢٠١٦ بتاريخ ٢٠١٦/٣/٢٣ بتعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١١) لسنة ٢٠١٤

بشأن قواعد قيد و شطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية.

- قرار رقم ٤٦ لسنة ٢٠١٦ بتاريخ ٢٠١٦/٤/٢٤

بشأن النظام الاساسى لصندوق حماية المستهلك .

- قرار رقم ٤٧ لسنة ٢٠١٦ بتاريخ ٢٠١٦/٤/٢٤ بتعديل قرار مجلس الإدارة رقم ١١ لسنة ٢٠١٤

بشأن قواعد قيد وشطب الوراق المالية بالبورصة المصرية .

- القرار رقم (٥٤) لسنة ٢٠١٦ بتاريخ ٢٠١٦/٤/٢٤ بشأن حالات الاستثناء من تقديم عروض شراء طبقاً للبند (ز) من المادة ٣٥٦ من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال.

- القرار رقم (٧٩) لسنة ٢٠١٦ بتاريخ ٢٠١٦/٦/٢١

بتعديل قرار المجلس رقم ٣ لسنة ٢٠١٠ بشان ضوابط عمل بنك الإيداع بشان اصدار وإلغاء شهادات الإيداع المصرية.

- القرار رقم (٩٤) لسنة ٢٠١٦ بتاريخ ٢٠١٦/٧/٢٦

بشأن تعديل قرار مجلس ادارة الهيئة رقم ١١ لسنة ٢٠١٤بشأن قواعد قيد وشطب الاوراق المالية بالبورصة المصرية .

- قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١٠٧) لسنة ٢٠١٦ بتاريخ ٢٥ / ٩ / ٢٠١٦

بشأن قواعد حوكمة الشركات العاملة في مجال الاسواق المالية حيث تلتزم هذه الشركات والخاضعة لاحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩ والقانون رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٠ بقواعد الحوكمة كأحد متطلبات استمرار ترخيص مزاولة النشاط دون الاخلال بقواعد قيد وشطب الاوراق المالية بالبورصة المصرية.

- قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١٠٨) لسنة ٢٠١٦ بتاريخ ٢٥ / ٩ / ٢٠١٦

بشأن الشروط الواجب توافرها في مؤسسي شركة صندوق الاستثمار.

- قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١٠٩) لسنة ٢٠١٦ بتاريخ ٢٥ / ٩ / ٢٠١٦

بتعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ١٢٥ لسنة بشأن قواعد الخبرة والكفاءة للقائمين علي ادارة الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية.

- قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١٣٥) لسنة ٢٠١٦ بتاريخ ٢٧ / ١١ / ٢٠١٦

بشأن الضوابط التي تحكم الحصول على موافقة مسبقة من مجلس إدارة الهيئة على استحواذ أي شخص طبيعى أو اعتباري مصرى أو أجنبى - بطريق مباشر أو غير مباشر - على ما يزيد على ثلث رأس مال أى شركة تمارس نشاط السمسرة فى الأوراق المالية أو إدارة صناديق الاستثمار وتمثل أكثر من ١٠٪ من حجم السوق لأى من النشاطين.

- قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١٣٦) لسنة ٢٠١٦ بتاريخ ٢٧ / ١١ / ٢٠١٦

بشان مقابل خدمات فحص ودراسة طلبات الاستحواذ علي شركات السمسرة في الاوراق المالية أو الأوراق المالية أو إدارة صناديق الإستثمار أو طلب توفيق الأوضاع وفقاً للمادتين ٣٢٨ مكرروه٣٢٨مكرر أمن اللائحة التنفيذية لقانون سوق المال.

- قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١٣٧) لسنة ٢٠١٦ بتاريخ ٢٧ / ١١ / ٢٠١٦

بشأن تنظيم تداول حق الاولوية في الاكتتاب في اسهم زيادة راس المال لشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم التي طرحت أسهمها في اكتتاب عام وغير مقيد بالبورصة المصرية.

- قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١٣٨) لسنة ٢٠١٦ بتاريخ ٢٧ / ١١ / ٢٠١٦

بتعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١١) لسنة ٢٠١٤ بشأن قواعد قيد وشطب الاوراق المالية بالبورصة المصرية.

٣) قرارات رئيس الهيئة :

- القرار (٢٧٠) لسنة ٢٠١٦ بتاريخ ٢٠١٦/٣/٢٢

بشان نموذج العقد الابتدائي والنظام الأساسي لشركة صندوق الاستثمار الخيري

- قرار رقم (١٧) لسنة ٢٠١٦ بتاريخ ٢٠١٦/٢/٢٨

بشأن الشروط الواجب توافرها فى مؤسسى شركة صندوق الاستثمار الخيرى .

ترخيص الأنشطة الممنوحة للشركات العاملة في مجال الأوراق المالية:

بلغ عدد تراخيص الأنشطة الممنوحة للشركات العاملة في مجال سوق الأوراق المالية عام ٢٠١٦ عدد ١٩ ترخيص موزعة على عدد ٨ أنشطة في مقابل منح عدد ١٨ ترخيص موزعة على عدد ٨ أنشطة عام ٢٠١٥ .

ولقد تركزت التراخيص الممنوحة للشركات العاملة في مجال الأوراق المالية خلال عام ٢٠١٦ في نشاط الاشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراقاً مالية ، بعدد ٥ تراخيص ، يليها نشاط الاستشارات المالية عن الأوراق المالية بعدد ٣ تراخيص .

وقد بلغ عدد الشركات المرخص لها من الهيئة بالعمل في مجال الأوراق المالية في نهاية عام ٢٠١٦ (٧١٦ شركة) مرخصاً لها بمزاولة عدد ٨٢٢ نشاط.

بيان مقارن بعدد الأنشطة المرخص بها من الهيئة للشركات العاملة في مجال الأوراق المالية

مسلسل	النشـــاط المرخص به	عدد التراخيص الممنوحة خلال عام ٢٠١٥	عدد التراخيص الممنوحة خلال عام ٢٠١٦	إجمالي الأنشطة المرخص للشركات بممارستها في نهاية عام ٢٠١٦
١	التوريق	٠	٠	٧
٢	التعامل والوساطة والسمسرة في السندات	٠	٠	٣
٣	أمين الحفظ	٠	٠	٤٤
٤	ترويج وتغطية الاكتتاب في الأوراق المالية	١	١	٥٢
٥	إدارة صناديق الاستثمار	٢	٢	٥٣
٦	خدمات الإدارة في مجال صناديق الاستثمار	٠	٠	٨
٧	نشر المعلومات عن الأوراق المالية	٠	٠	٥
٨	التقييم والتصنيف الائتماني للبنوك والمؤسسات المالية	٠	٠	١
٩	الاشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراق مالية	٥	٥	٢٠٦
١٠	السمسرة في الأوراق المالية	٢	٢	١٤١
١١	تكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية	٢	٢	٧٩
١٢	صناديق الاستثمار المباشر	٠	٠	٥
١٣	صانع ســـوق	٠	٠	١
١٤	الاستشارات المالية عن الأوراق المالية	٤	٣	٦١
١٥	شركة صناديق	٠	٢	٢٤
١٦	رأس المال المخاطر	١	٠	٢٠
١٧	*صناديق الاستثمار	١	٢	١١٠
١٨	المقاصة والتسوية في معاملات الأوراق المالية	٠	٠	١
١٩	تقييم وتحليل الأوراق المالية	٠	٠	١
	الإجمـــالـــي	١٨	١٩	٨٢٢

صناديق الاستثمار تشمل الشركات المساهمة التي تقوم بإنشاء صناديق وتشمل أيضا الصناديق التي تنشئها البنوك وشركات التأمين

الترخيص للعاملين في مجال الأوراق المالية وفقاً للقرار رقم ٢٤ لسنة ٢٠٠٧

خلال عام ٢٠١٦ بلغ العدد الإجمالي لمن اجتازوا الاختبارات من بين المتقدمين لشغل الوظائف ، وعددهم ١٢ وظيفة والمحددة وفقاً لقرار رئيس الهيئة رقم ٢٤ لسنة ٢٠٠٧ للعاملين في مجال الأوراق المالية ٢٤٦ فرداً ،مقابل ٣١٧ فرداً خلال عام ٢٠١٥ ، وقد استحوذت وظيفة مديرو الحسابات على النسبة الأكبر. حيث وصل عدد الذين اجتازوا الاختبارات في عام ٢٠١٦ إلى ٧٦ فرداً، مقابل ١٤٢ فرداً خلال عام ٢٠١٥، بنسبة ٣١٪ من إجمالي عدد الذين اجتازوا الاختبارات خلال عام ٢٠١٦. كما بلغ عدد مديرين الفروع خلال عام ٢٠١٦ عدد ٣٨ فرداً بنسبة مقدارها ١٥٪ من اجمالى عدد الذين اجتازوا الاختبارات خلال العام.

التراخيص الممنوحة للأشخاص لممارسة الوظائف في شركات سوق الأوراق المالية

مسلسل	الوظائف	٢٠١٥	٢٠١٦
١	الأعضاء المنتدبين	٤٣	٢٧
٢	مديرين الفروع	٢٦	٣٨
٣	مراقب داخلي	٩	٥
٤	المراقب الداخلي ومسئول مكافحة غسل الأموال	٧	٠
٥	مسئول مكافحة غسل الأموال	١٣	١٣
٦	مدير عمليات المكتب الخلفي	٢١	١٧
٧	مدير مخاطر	٢٨	١٨
٨	مراجع داخلي	١٦	٢٠
٩	مدير مالي	٨	١١
١٠	مدير حساب	١٤٢	٧٦
١١	الباحث والمحلل المالي	٢	١٧
١٣	محلل فني	٢	٤
الإجمـــــالـــــي		٣١٧	٢٤٦

التفتيش على الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية

في إطار دور الهيئة الرقابي في التحقق من مدى إلتزام الشركات العاملة في مجال الاوراق المالية في الإلتزام بمدى تطبيق احكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ سوق راس المال بمصر و مدى إلتزام الشركات في تحقيق العدل وعدم وجود ممارسات خاطئة تمارسها الشركات فقد قامت الهيئة العامة للرقابة المالية بوضع خطة سنوية للتفتيش على هذة الشركات حيث يتم عمل جدول زمني يشمل جميع الشركات العاملة في مجال الاوراق المالية لقيام الهيئة بالتفتيش الدوري عليها، و كذلك قيام الهيئة بالتفتيش المفاجيء الناجم عن الشكاوى الواردة من المتعاملين أو أي مذكرات تصل من جهات أمنية للتحقيق من الشكاوى الواردة إليها.

فقد قامت الهيئة العامة للرقابة المالية خلال عام ٢٠١٦ بعدد ٣٦٦ مهمة تفتيش (دوري و مفاجئ و تحقق و مكتبي) على الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية ، مقابل ٢٤٢ مهمة تفتيش خلال عام ٢٠١٥ بمعدل زيادة ٥١٪ ، ومن ناحية أخرى تجدر الإشارة إلى زيادة عدد مرات التفتيش المفاجئ إلى ١٥٦ مهمة تفتيش بالمقارنة بعدد ٥٧ مهمة خلال الفترة المقارنة من العام السابق بمعدل زيادة ١٧٤ ٪.

بيان مقارن بعدد حالات التفتيش على الشركات العاملة فى مجال الاوراق المالية

بيان	٢٠١٥	٢٠١٦
التفتيش الدوري	١٤٥	١٠٢
التفتيش المفاجئ	٥٧	١٥٦
التفتيش للتحقق	٤٠	٣٧
التفتيش المكتبي	٠	٧١
الإجمالي	٢٤٢	٣٦٦

ابرز جهود الهيئة في فى مجال سوق المال

- صدرت تعديلات للائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال التى اقترحتها الهيئة، وتضمنت استحداث السندات المغطاة ، السماح بإصدار سندات تكون غير حاصلة على تصنيف ائتماني إضافة نوع جديد من صناديق الاستثمار الخيرية التي لا توزع أرباح على حملة الوثائق. وتضمن التعديلات كذلك تنظيم تداول حق الاكتتاب وأيضاً الضوابط التي تحكم الحصول على موافقة مسبقة من مجلس إدارة الهيئة على الاستحواذ على ما يزيد على ثلث رأس مال أي شركة تمارس نشاط السمسرة في الأوراق المالية أو إدارة صناديق الاستثمار وتمثل أكثر من ١٠٪ من حجم السوق لأي من النشاطين.

- صدرت تعديلات بقواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية، وتضمنت تنظيم حد أقصى للتملك المتبادل بين أسهم الشركات الشقيقة، وضوابط التصرف فى نسبة جوهرية من أصول الشركة، والتعامل على أسهم الخزينة من خلال شركات تابعة، تنظيم تشكيل لجان المراجعة بالشركات وضبط تعريف عضو مجلس الإدارة المستقل. وأيضاً حق الهيئة في إلزام الشركات المقيد لها أسهم بالبورصة بتقديم دراسة قيمة عادلة للسهم في الحالات التي يشهد فيها السهم تغيراً كبيراً في اتجاه واحد في خلال فترة وجيزة بما لا يتناسب مع نتائج أعمال الشركة أو اتجاه مؤشرات السوق أو القطاع الذي تنتمي إليه الشركة المصدرة ووجود أخبار جوهرية تبرر ذلك.
- تم تعديل قواعد حوكمة الشركات العاملة فى مجال الأوراق المالية.
- مشروع تعديل قانون سوق المال تم إحالته للحكومة تتناول لأول مرة تنظيم بورصات العقود الآجلة والسلع بهدف تنويع الأدوات المالية المتداولة فى مصر.
- استضافت مصر لأول مرة الاجتماع السنوي لإتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، وتولى رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية رئاسة الاتحاد.
- فازت الهيئة العامة للرقابة المالية للمرة الثانية على التوالى في انتخابات مجلس إدارة المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (الأيوسكو) وحصلت مصر على مقعد للأسواق الناشئة بعد منافسة مع عدد من الدول الأخرى.
- أظهر تقرير ممارسة أنشطة الأعمال ٢٠١٧ (**Doing Business Report**) الصادر عن مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي، تقدم مصر للعام الثالث على التوالي فى المؤشر الفرعي لحماية المستثمرين الأقلية في الشركات. حيث تقدمت مصر هذا العام ٨ مراكز من بين ١٩٠ دولة يغطيها التقرير وارتفعت الدرجات الحاصلة عليها من ٤٥ إلى ٤٨,٣.

كشف تقرير مؤشر التنافسية العالمي لعام ٢٠١٦ – ٢٠١٧ والذي صدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، عن تقدم مصر فى المؤشر العام بمركز واحد فى الترتيب ليصبح الـ ١١٥ إلا أنها تقدمت فى مؤشر تنمية سوق المال ٨ مراكز وحصلت على ٣,٤ نقطة بدلاً من ٣,٢ هذا العام.

اداء البورصة المصرية خلال عام ٢٠١٦

انتهى عام ٢٠١٦ بمعدلات قياسية جديدة وغير مسبوقة وتبوأت البورصة المصرية المرتبة الأولى كأسرع الأسواق نمواً فى العالم بالعملة المحلية خلال ٢٠١٦ وفقا لمورجان ستانلى، وحقق صافي مشتريات الأجانب واحد من أعلى مستوياته فى تاريخ البورصة، وحققت البورصة أعلى أحجام تداول على مدار ٧ سنوات وقفزت القيمة السوقية للسوق بما يقرب من ١٧٢ مليار جنيه خلال عام واحد ليتجاوز حاجز ٦٠٠ مليار جنيه بالإضافة إلى نشاط مكثف للطروحات.

وعلى مستوى حماية المستثمرين شهد عام ٢٠١٦ تعديلات مكثفة فى قواعد القيد والإفصاح ، وتطبيق أوسع للحوكمة وتوسع من الشركات فى استخدام الافصاح الإلكترونى، و تصنف مصر الآن من قبل البنك الدولى كواحدة من أفضل ٢٦ دولة فى مؤشر الافصاح وفقاً لتقرير مناخ الأعمال الأخير، بتقييم بلغ ٨ درجات من أصل ١٠ درجات.

من جانب آخر فقد كان عام ٢٠١٦ هو عام الاستدامة فى البورصة المصرية و أصبحت الاستدامة جزء رئيسى فى استراتيجتها ، فانضمت للاتفاق العالمي للأمم المتحدة، ومبادئ الأمم المتحدة لتمكين المرأة وتعهُّدات مراكش لتعزيز أسواق المال الخضراء بأفريقيا، كما تم إنشاء أول لجنة للاستدامة بالبورصة المصرية وقامت بإصدار أول دليل استرشادى للشركات المقيدة للافصاح عن أنشطة الاستدامة.

أما على محور العلاقات الدولية فقد تم إعادة انتخاب البورصة المصرية كرئيس للاتحاد اليورو آسيوى للبورصات للمرة الثانية على التوالى، كما تم إعادة انتخاب البورصة المصرية كعضو باللجنة التنفيذية للاتحاد الأفريقى للبورصات للمرة الثالثة على التوالى، وتم انتخاب البورصة المصرية كنائب لرئيس لجنتى الاستدامة والأسواق الناشئة بالاتحاد العالمى للبورصات.

وكان ختام العام نموذجياً بالبدء في تحركات جادة لبدء برنامج الطروحات العامة الذي يتوقع أن يكون انطلاقة جديدة وقوية ليس للبورصة المصرية فحسب ولكن أيضا لدعم شركات القطاع العام ومساعدته على الانطلاق والنمو.

وجاء مؤشر السوق المصري في المركز الثاني عالمياً بنسبة ارتفاع ٧٦٪ بنهاية عام ٢٠١٦ وذلك بعد قرار تحرير سعر صرف الجنيه أمام الدولار الأمريكي لزيادة حجم الاستثمارات الأجنبية داخل الاقتصاد المصري.

اداء أسواق المال العربية و العالمية خلال عام ٢٠١٦

شهدت الأسواق العربية تبايناً فى الأداء خلال تعاملات عام ٢٠١٦، وقد استطاعت البورصة المصرية أن تتصدر كافة الأسواق العربية بارتفاع قدره ٧٦٪ وبفارق كبير عن أقرب البورصات إليها، وذلك بالرغم من التراجعات والارتفاعات البسيطة التى شهدتها جميع البورصات العربية فى نهاية العام، وذلك عقب انخفاض أسعار النفط، والأحداث السياسية في المنطقة.

أداء الأسواق العالمية الأكثر ارتفاعًا خلال عام ٢٠١٦

البلد	المؤشر	إغلاق ديسمبر ٢٠١٦	التغير خلال ٢٠١٦
فنزويلا	Bursatil	٣١٧٠٥	+ ١١٧ ٪
مصر	EGX ٣٠	١٢٣٤٥	+ ٧٦ ٪
كازاخستان	KASE	١٣٥٨	+ ٥٨ ٪
بيرو	S&P Lima General	١٥٥٦٧	+ ٥٨ ٪
روسيا	آر تي إس	١١٥٢	+ ٥٢ ٪
باكستان	Karachi ١٠٠	٤٧٨٠٧	+ ٤٦ ٪
الأرجنتين	ميرفال	١٦٩١٨	+ ٤٥ ٪
البرازيل	بوفيسبا	٦٠٢٢٧	+ ٣٩ ٪
هنغاريا	Budapest SE	٣٢٠٠٣	+ ٣٤ ٪
المغرب	مازي عالم	١١٦٤٤	+ ٣١ ٪
بلغاريا	BSE SOFIX	٥٨٦	+ ٢٧ ٪
روسيا	بورصة موسكو	٢٢٣٣	+ ٢٧ ٪
ناميبيا	Namibia All Shares	١٠٦٩	+ ٢٣ ٪
لاتفيا	Riga General	٧٣٤	+ ٢٣ ٪
تايلاند	SET	١٥٤٣	+ ٢٠ ٪

جاء مؤشر السوق المصري في المركز الثاني عالميا بنسبة ارتفاع ٧٦٪ بنهاية عام ٢٠١٦ وذلك بعد أن قامت الحكومة المصرية بتطبيق آلية تحرير سعر صرف الجنيه أمام الدولار الأمريكي لزيادة حجم الاستثمارات الأجنبية داخل الاقتصاد المصري.

٢-٢ نشاط التأمين[٢]

يعد قطاع التامين من أهم أنشطة الخدمات المالية غير المصرفية ويسهم فى دعمها والمحافظة على استقرارها حيث إن التامين باستثماراته وممارساته الفنية تشكل عنصر قوة للاقتصاد القومي اذا ما تم الاستفادة منه بالشكل المناسب وايماناً من الهيئة بأهمية هذا النشاط ودوره المحورى للنهوض بالاقتصاد الوطني فقد حققت الهيئة تقدما ملموسا فى تحقيق الإشراف الرقابي الفعال من خلال تطبيق الاسس والمعايير الدولية واستمرت فى تعزيز البيئة التشريعية وتنويع الخدمات المقدمة لجمهور المتعاملين مع هذا القطاع وتسهيل إجراءاته وتبسيطها وتأهيل ورفع كفاءة العاملين المهنية وقد بلغت نسبة مساهمة قطاع التامين فى الناتج المحلى الاجمالى لمصر خلال العام ٢٠١٦ نسبة ١,٢٪

كما تقوم صناعة التأمين بدور حيوي في دعم الاقتصاد المصري وتنمية الاستثمارات الوطنية ، إذ توفر الحماية المالية للأفراد والمشروعات ضد المخاطر المختلفة، كما إنها قناة رئيسية لتجميع المدخرات الوطنية و استخدام تلك المدخرات في تمويل الاستثمارات القومية و خطط التنمية بالإضافة إلى توفير فرص جديدة للعمالة والحد من أثار التضخم. كما تتولي صناديق المعاشات الخاصة الاختيارية توفير معاش تكميلي للمشتركين، وفي هذا الإطار تحتاج صناعة التأمين إلى استثمار مواردها في مجالات متوسطة وطويلة الأجل بما يتناسب مع طبيعة التزاماتها، مما يساهم في خلق الطلب على التمويل متوسط وطويل الأجل. و على الرغم من التحديات التي مر بها الاقتصاد المصري في الثلاث سنوات الماضية إلا أن سوق التأمين المصري قد حقق نجاحاً ملحوظاً في توفير العديد من التغطيات التأمينية مما يعكس سرعة استجابة سوق التأمين للمتطلبات الجديدة ومواكبة الأحداث الجديدة وتطوير العديد من التغطيات القائمة .

شركات التأمين[٣]

القوانين المنظمة للنشاط :

يتكون الإطار القانوني الذي ينظم سوق التأمين المصري من عدة تشريعات وقواعد تتيح للهيئة القيام بدور فعال فى حماية حقوق حملة الوثائق و حماية المتعاملين في السوق ، وتتمثل هذه التشريعات والقواعد فى : القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ و تعديلاته ولائحته التنفيذية والقانون رقم ١١٨ لسنة ٢٠٠٨ ولائحته التنفيذية بشأن الإشراف والرقابة على التأمين فى مصر، قرارات مجلس الإدارة و الكتب الدورية وقرارات رئيس مجلس إدارة الهيئة ، كما يوجد عدد من التشريعات ذات العلاقة بالتأمين و من بينها قانون الشركات ولائحته التنفيذية وقانون مكافحة غسل الأموال.

أهم السياسات المتعلقة بتطوير وإصلاح قطاع التأمين :

قامت الهيئة خلال عام ٢٠١٦ باتخاذ بعض السياسات و الإجراءات التنظيمية لقطاع التأمين بما يتناسب مع الظروف الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية التي تواجهها الدولة حيث تهدف الهيئة الى المحافظة على استقرار سوق التأمين وتعزيز الثقة فيه واستكمال وضع القواعد التشريعية المنظمة لقطاع التأمين وفق أفضل الممارسات الدولية.

وفيما يلى أهم المحاور التي عملت الهيئة على تحقيقها خلال العام :

- الرقابة والإشراف على قطاع التأمين لضمان ملاءته المالية والتطوير المستمر وفقاً لأفضل المعايير الدولية هذا بالاضافة الى المراجعة الشاملة لنصوص وبنود القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ واللائحة التنفيذية له وذلك فى ضوء ما يسفر عنه التطبيق العملى؛ وبالتالى اكتشاف الايجابيات والسلبيات كما ان تلك المراجعة من شأنها توفير نظام دقيق لمراقبة عمل الشركات وخاصة عند دخول شركات جديدة او عند دمج أو بيع احدى الشركات .
- توفير الضمانات للمستثمرين والمقرضين على استثماراتهم من المخاطر التى تتعرض لها المشروعات وبالتالى انخفاض تكلفة التمويل وزيادة حجم الاستثمارات نتيجة عدم الحاجة إلى التأمين الذاتى الذى يقوم به بعض المستثمرين لمواجهة الظروف الطارئة والأخطار المختلفة بدون خبرة كافية مثل شركات التامين التي يتوافر لديها الكوادر المؤهلة لإدارة المخاطر المختلفة للمشروعات مقابل أقساط محددة.
- الرقابة على المنتجين و الوسطاء في مجال التأمين و إعادة التأمين بما يؤدى إلى زيادة ثقة الأفراد فيهم ، حيث أن الرسالة التى يؤديها قطاع الانتاج فى شركات التأمين من خلال مندوبي الانتاج الذين يسعون للعملاء لإقناعهم بالتأمين لا يقل أهمية عن أي قطاع آخر بالشركات .
- خلق فرص عمل لأفراد المجتمع : إذ أن الاستثمارات التي تنفذها شركات التامين تؤدى لزيادة فرص العمل الحقيقية لأفراد المجتمع وتزداد دخولهم ومستوى معيشتهم وينخفض معدل البطالة .
- دعم الاقتصاد القومى من خلال التأمين البحري ، سواء من خلال تغطية المخاطر التى تتعرض لها السلع الواردة من الخارج او المصدرة للخارج.
- تيسير التوسع فى منح التسهيلات الائتمانية لأغراض التنمية الاقتصادية وذلك من خلال من خلال توفير التغطيات التأمينية المناسبة لعمليات الائتمان .

٢- مؤشرات سوق التأمين متضمنة ملحق (ب)

٣- مؤشرات شركات التأمين معروضة بملحق (ب/١)

الإجراءات التنفيذية التى قامت بها الهيئة فى هذا الشأن :

- مراجعة وتحديث ضوابط تطبيق نظام " الرقابة والإشراف علي أساس الخطر " و"مؤشرات الإنذار المبكر". ، حيث واصلت الهيئة العمل بآليات الإشراف المكتبي والزيارات الميدانية على شركات التأمين وفقاً لأحدث المعايير الدولية في هذا الشأن لضمان الملاءة المالية للشركات العاملة في هذا القطاع و ضمان التطوير المستمر، ويعتمد هذا النظام على التأكد من توافر الاستقرار المالى بالشركة ، ومدى تطبيق مبادئ الحوكمة والإدارة السليمة، ذلك بالإضافة إلى الالتزام بالتشريعات، وذلك من خلال تحديد مستويات الأخطار المختلفة التى تواجه المؤسسات المالية، مع إعطاء الهيئة أهمية خاصة فى العملية الرقابية على الأنشطة أو الفروع ذات الخطورة المرتفعة، وكذلك المخاطر الرئيسية المرتبطة بالمعاملات المالية مثل: مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل ومخاطر السيولة والمخاطر القانونية والتنظيمية.
- مساعدة شركات التأمين في مجال زيادة الوعي التأميني لضمان الحماية التأمينية لحملة الوثائق والمستفيدين منها ، وتشجيع تنويع المنتجات التأمينية بما يتناسب مع جميع شرائح المجتمع وبصفة خاصة المشروعات الإنتاجية والخدمية والعمل على الترويج لهذه المنتجات بحيث يصبح هذا القطاع فاعلاً في مجال تحويل المدخرات إلي استثمارات بهدف المساهمة في تمويل النمو الاقتصادي المستهدف من جانب الدولة.

وفي هذا الشأن – و فى إطار الحرص على توعية المتعاملين مع شركات تأمينات المتلكات– فقد أصدرت الهيئة نشرة توعية بشأن حالات حدوث تغير كبير في القيمة الاستبدالية للأصل المؤمن عليه سواء سيارة أو آلة أو بضائع أو ما شابه، بما يترتب عليه أن مبلغ التأمين المنصوص عليه في الوثيقة أقل من قيمة الأصل موضوع التأمين.

- استحداث منتجات تأمينية متناهية الصغر بهدف الوصول لبعض فئات المجتمع من محدودي الدخل، بالإضافة إلى تحسين مستوى الخدمات المؤداة من الشركات واعتبار معيار جودة الخدمة المقدمة للعملاء هو أساس المنافسة بين الشركات فى اجتذاب العملاء وليس المنافسة السعرية.

وتقوم الهيئة بدراسة تبسيط صياغات وثائق التأمين متناهى الصغر بما يتلاءم مع المستوى الثقافى للشرائح التى تستهدفها تلك المنتجات.

- تشجيع شركات التامين للعمل على ابتكار منتجات تأمينية جديدة تلبي رغبات قطاع كبير من العملاء وكذلك تطوير المنتجات الموجودة بما يتناسب واحتياجات السوق المصرية، وعدم الاعتماد على المنتجات النمطية بالإضافة الى تفعيل وثيقة تأمين السائحين الوافدين وكذا استحداث تغطيات جديدة لبرامج التأمين الطبي فى ضوء المطبق عالميا .
- التعاون و التنسيق الدائم مع البنك المركزي وهيئة البريد و بصفة خاصة فيما يتعلق بنشاط تسويق المنتجات التأمينية عبر البنوك **Bancassurance** كقناة تلبي احتياجات العملاء المتعاملين مع المؤسسات المصرفية.
- تشجيع شركات التأمين للحصول على تصنيف ائتماني يعطى قوة للشركات الحاصلة عليه مما سوف يعزز مستوي الثقة الكبير في التصنيف الممنوح لشركات السوق المصرى .
- توفير نظام دقيق لمراقبة عمل الشركات وخاصة عند دخول شركات جديدة او عند دمج أو بيع إحدى الشركات بهدف توافر ضمان لتحقيق الأهداف المنشودة وبالتالي حماية حقوق حملة الوثائق .
- استمرار تدعيم مهنة الوساطة بما لديها من خبرات متنوعة وكوادر فنية متخصصة ، و ذلك من خلال عقد بعض الندوات والدورات التدريبية في مجال الوساطة ، ثم إجراء الاختبارات اللازمة في هذا الشأن كأحد الشروط الأساسية للحصول على ترخيص من الهيئة بمزاولة المهنة .
- الاهتمام بملف فض منازعات المتعاملين مع شركات التأمين فى أقل فترة زمنية ممكنة، من خلال تفعيل طرق التسوية الودية للمنازعات باعتبارها تمثل عدالة ناجزه وسريعة لمشاكل عملاء شركات التأمين والمتعاملين.
- العمل على توعية العملاء بأهمية إدارة الأخطار خاصة وأن مؤسسات الدولة مثل الوزارات هي الأكثر احتياجات لتطبيق أساليب و معايير إدارة الأخطار خلال الفترة المقبلة، هذا بالإضافة إلى أن من أهم أدوات إدارة الأخطار، هو الحد من الخسائر المتوقعة.
- العمل على زيادة التعاون مع اسواق الدول العربية والاجنبية وتوقيع مذكرات التفاهم حيث يشترك سوق التأمين المصري في عضوية العديد من الاتحادات والمنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الدولي لمراقبي التأمين **IAIS** .
- التنسيق مع وزارة التجارة والصناعة بشان التفاوض على الاتفاقيات التجارية (سواء في إطار منظمة التجارة العالمية**WTO** ، أو في إطار منظمة الكوميسا ، أو في إطار اتفاقية تحرير التجارة بين الدول العربية ، أو في إطار الاتفاقية القارية بين دول القارة الأفريقية بين مصر والدول الأفريقية **CFTA**) بهدف دفع عجلة التنمية المشتركة بين الدول أعضاء هذه الاتفاقيات في كافة مجالات النشاط الاقتصادي .

أهم التعديلات التشريعية والتنظيمية خلال عام ٢٠١٦ :

١) قرارات مجلس إدارة الهيئة

قرار رقم (٧٠) لسنة ٢٠١٦ بتاريخ ٢٠١٦/٦/٢١ بشأن تطبيق معايير المحاسبة المصرية على قطاع التأمين ، وإصدار " دليل تطبيق معايير المحاسبة المصرية على قطاع التأمين في ضوء معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم (١١٠) لسنة ٢٠١٥ ". و ينقسم

هذا الدليل إلى أربعة أقسام على النحو التالي :

- القسم الأول : الإطار العام لعرض القوائم المالية و أسس الاعتراف و القياس للأصـول و الالتزامات و البنود التى تثبت خارج المركز المالي.
- القسم الثاني : قواعد إعداد و تصوير القوائم المالية.
- القسم الثالث : القوائم المالية.
- القسم الرابع : نماذج الإيضاحات المتممة للقوائم المالية.

قرار رقم (٧٢٩) لسنة ٢٠١٦ بتاريخ ٢٨/ ٨ / ٢٠١٦ بشأن الضوابط التكنولوجية وقواعد تأمين المعلومات المرتبطة باصدار وتوزيع شركات التأمين لبعض وثائق التأمين النمطية الكترونيا من خلال شبكات نظم المعلومات.

قرار رقم (٧٣٠) لسنة ٢٠١٦ بتاريخ ٢٨/ ٨ / ٢٠١٦ بشأن الضوابط التنفيذية لوثائق التأمين النمطية الممكن إصدارها وتوزيعها من خلال شبكات نظم المعلومات.

قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١٢١) لسنة ٢٠١٦ بتاريخ ١٦ /١٠ / ٢٠١٦ بتعديل قرار المجلس رقم ١٢٢ لسنة ٢٠١٥بشأن تنظيم إصدار وتوزيع شركات التأمين لبعض وثائق التامين النمطية الكترونياً من خلال شبكات نظم المعلومات

٢) قرارات رئيس الهيئة

قرار رئيس الهيئة رقم(٨٠٥) لسنة ٢٠١٦ بتاريخ ٢٦ / ٩ / ٢٠١٦ بشان ضوابط المواقع الإلكترونية لشركات ووسطاء التأمين أو إعادة التأمين على شبكة المعلومات .

قرار رئيس الهيئة رقم (٩٠٢) لسـنة ٢٠١٦ بشأن تعريف التأمين متناهي الصغر والضوابط التنفيذية لإصدار وتوزيع وثائقة الكترونياً من خلال شبكة نظم المعلومات.

التأسيس والترخيص لشركات التأمين الخاضعة لرقابة الهيئة

بلغ عدد شركات التأمين العاملة في السوق ٣٤ شركة تأمين، وجمعية واحدة للتأمين التعاوني ، هذا بالإضافة إلى شركة ذات طبيعة خاصة وهي الشـركة المصرية لضمان الصادرات وهى شركة مساهمة مغلقة منشأة بقانون خاص بموجب أحكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٩٢ تزاول نشاط التأمين بالإضافة إلى أنشطة أخرى ، ولا توجد شركات إعادة تأمين .

وبتحليل هيكل شركات التأمين ، يتضح ما يلي:

- وفقًا لنوع لنشاط (أشخاص- ممتلكات): بلغ عدد الشركات التى تمارس نشاط تأمينات الأشخاص ١٤ شركة هذا وقد بلغ عدد الشركات التى تمارس نشاط تأمينات الممتلكات ٢٢ شركة متضمنة جمعية التأمين التعاوني . وبالتالي فإنه التزاماً بالمعايير الدولية و التعديلات التشريعية في مصر فقد قامت جميع الشركات بالتخصص في ممارسة نوع واحد من أنشطة التأمين نتيجة لاختلاف المخاطر التي يواجهها كل نشاط منهما و بما يساعد على تحقيق أقصى درجات الحماية لحملة الوثائق و المستفيدين منها و الغير.
- ووفقًا لنوع التأمين (تجارى – تكافلي) : بلغ عدد الشركات التي تمارس التأمين التجاري ٢٧ شركة متضمنه جمعية التأمين التعاوني ، بينما بلغ عدد الشركات التى تمارس التأمين التكافلي عدد (٩) شركات أي ما يقترب من ربع عدد شركات التأمين العاملة في السوق.

اجمالي عدد شركات التأمين وجمعيات التأمين التعاوني[٤]

وفقاً للنشاط	٢٠١٥	٢٠١٦
تأمينات أشخاص فقط	١٤	١٥
تأمينات ممتلكات فقط	٢١	٢١
الاجمالى	٣٥	٣٦

وفقاً لنوع التأمين	٢٠١٥	٢٠١٦
تأمين تجارى	٢٦	٢٧
تأمين تكافلى	٩	٩
الاجمالى	٣٥	٣٦

٤- يتضمن عدد شركات التأمين التى تعمل في مجال تأمينات الممتلكات كلاً من جمعية التأمين التعاوني والشركة المصرية لضمان الصادرات.

التراخيص السارية للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين في مجال التأمين[٥]

البيان	٢٠١٥		٢٠١٦	
	طبيعى	اعتبارى	طبيعى	اعتبارى
وسطاء التأمين	٨٤٣١	٦٢	٧٨٨٧	٥٣
خبراء التأمين الإكتواريين	٣٩	٠	٣٩	٠
خبراء التأمين الاستشاريين	٣٤٤	١٠	٣٣٤	١٢
خبراء المعاينة وتقدير الأضرار	٣٧٣	٦٠	٣٩٢	٥٣
صناديق التأمين الحكومية	٠	٤	٠	٤
الأجهزة المعاونة	٠	١	٠	١
جمعيات التأمين التعاوني	٠	١	٠	١
مكاتب التمثيل	٠	٣	٠	٣
مجمعات التأمين	٠	٤	٠	٤
اتحادات التأمين	٠	١	٠	١

التفتيش والفحص الدوري لشركات التأمين :

وفقاً لنص المادة رقم ٥٩ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وتعديلاته بموجب القانون رقم ١١٨ لسنة ٢٠٠٨ والتي تنص على الفحص الدوري للشركات وكذلك المادة رقم ٤٦ من اللائحة التنفيذية للقانون والتي تنص على ان للهيئة حق الإطلاع فى أى وقت على دفاتر وسجلات شركات التأمين وإعادة التأمين الخاضعة لأحكام هذا القانون بهدف التحقق من صحة البيانات وكذا فحص المراكز المالية وتحليل اوجه القوة والضعف مع ضمان التزام شركات التامين مع معايير الملاءة المالية المددة وفقا لاجكام القانون كما يركز الفحص على المخاطر التى يمكن ان تواجه شركات التامين والتى يمكن ان يكون لها تاثير جوهرى على كفاءة راس المال والاصول بالاضافة الى مراجعة ترتيبات اعادة التامين مع التأكد من توافر الاستقرار المالى بالشركة ومدى تطبيق مبادئ الحوكمة والإدارة السليمة، بالإضافة إلى الالتزام بالتشريعات كما يتم تقييم تلك المخاطر داخل كل شركة من خلال حساب مدى كفاية رأس المال والملاءة المالية فى ضوء حجم المخاطر التى تتعرض لها الشركة، والتأكد من مدى كفاءة سياسة الشركة فى إدارة المخاطر والتى تمكنها من الوفاء بالتزاماتها، وحساب مدى كفاية المخصصات الفنية، وقياس جودة تحكم الإدارة العليا ومجلس الإدارة، فى الحد من تلك المخاطر. وقياس مدى تأثير السياسة التى تتبعها تلك الشركات على مراكزها المالية والتقييم المبكر لسلامة تلك المراكز وإعطاء أولوية للشركات أو الأنشطة ذات الخطورة المرتفعة ومتابعة الإجراءات التصحيحية مع الشركة، وذلك فى إطار حرص الهيئة على الحفاظ على استقرار الأسواق المالية غير المصرفية وتوفير قدر أكبر من الحماية للمتعاملين فيها، وتأكيدًا على اتباع المعايير والقواعد الدولية الصادرة عن المنظمات الدولية المتخصصة مثل معايير الاتحاد الدولى لمراقبى التأمين **IAIS**.

وفى سبيل تحقيق ذلك فقد قامت الهيئة بما يلي:

- التحقق من التزام شركات التأمين بمعيار هامش الملاءة المالية المطبق بشكل ربع سنوي وذلك للتحقق من الملاءة المالية لهذه الشركات وضمان قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة تجاه الشركات غير الملتزمة
- دراسة البيانات المالية السنوية والربع سنوية لشركات التأمين وذلك للتأكد من تطبيق شركات التأمين للنماذج المعتمدة من قبل الهيئة لإعداد التقارير والبيانات المالية لموكبة التطور في المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.
- متابعة تطبيق المعايير المُثلى لإدارة استثمارات شركات التأمين من خلال الاطلاع على السياسة الاستثمارية المعتمدة لكل شركة سنوياً، ومقارنتها مع استثمارات الشركات الفعلية للتاكد من قيام الشركة بتطبيقها ومتابعة استثمارات الشركات والتحقق من الالتزام بتنويع الاستثمارات وذلك بهدف تقليل المخاطر، بالإضافة لعدم التركز في الاستثمارات المرتفعة المخاطر. ومتابعة الشركات المخالفة بهدف تصويب اوضاعها.هذا بالاضافة انه يتم عقد اجتماعات مع المدراء الماليين لشركات التأمين حول أي ملاحظات لدى الهيئة بخصوص استثمارات الشركات لضمان معالجتها وتصويب أوضاع الشركات المعنية.
- دراسة ترتيبات إعادة التأمين لدى شركات التأمين والتأكد من سلامة ومتانة المراكز المالية والإدارية لشركات إعادة التأمين التي تتعامل معها شركات التأمين المحلية والتحقق من الالتزام بقرارات مجلس ادارة الهيئة الصادرة بهذا الخصوص وذلك بما يضمن حقوق المؤمن لهم.

٥- يتضمن التراخيص السارية بالفعل للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين في مجال التأمين في نهاية عام ٢٠١٦ بالمقارنة بالفترة المثيلة من العام السابق

التفتيش والفحص الدوري لشركات الوساطة فى التأمين

وفقاً للنشاط	٢٠١٥	٢٠١٦
فحص دوري	٢٧	٣٢
فحص مفاجئ	٠	٠
الاجمالى	٢٧	٣٢

التفتيش والفحص الدوري لشركات التأمين

وفقاً للنشاط	٢٠١٥	٢٠١٦
فحص (مكتبى)	١١٠	١٠٦
فحص (ميدانى)	٤٦	٤١
فحص مفاجىء (ميدانى)	٩	١١
فحص شكوى (ميدانى)	٧	١٥
دراسات ترتيبات إعادة التأمين	٩٠	٩٢

اهم انجازات الهيئة فى مجال التأمين

- تقدمت الهيئة بمشروع قانون لتعديل اختصاص المحاكم الاقتصادية في قانونها رقم (٢٠) لسنة ٢٠٠٨ بما يجعلها تختص بمنازعات ودعاوى التأمين.
- أصدرت الهيئة دليل تطبيق معايير المحاسبة المصرية علي قطاع التأمين وذلك فى ضوء التغيرات التي شهدتها معايير المحاسبة المصرية، وبدأ التطبيق فى يوليو ٢٠١٦.
- أصدرت الهيئة لأول مرة ضوابط تنظم المواقع الالكترونية على شبكة المعلومات الدولية- الانترنت- التابعة لكل من شركات التأمين ووسطاء التأمين وإعادة التأمين. ويأتي ذلك حرصاً من الهيئة على موضوعية البيانات المعروضة والرسائل التسويقية الموجهة للمتعاملين، استهدافاً لحمايتهم من خلال تجنب ما قد يكون منقوصاً أو غير دقيق أو مضللاً وذلك من خلال التأكد من سلامتها واتفاقها مع الأعراف المعمول بها في سوق التأمين وأحكام التشريعات المنظمة له.
- أصدرت الهيئة قرارين تنفيذيين لتفعيل منظومة الإصدار والتوزيع الإلكتروني، لبعض وثائق التأمين من خلال شبكات نظم المعلومات، وذلك لأول مرة في مصر. وذلك في ضوء موافقة مجلس إدارة الهيئة بإصدار شركات التأمين لوثائق نمطية مباشرة لعميل شركة التأمين، أو توزيعها بواسطة الجهات التي حددتها الهيئة على سبيل الحصر لكل نوع، ومن ضمنها شركات الوساطة في التأمين ووكالات السفر والسياحة، صدرت الضوابط الخاصة بوثائق التأمين الإجباري عن المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث مركبات النقل السريع، "والمعروفة باسم السيارات إجباري"، ووثائق تأمين السفر، وكذلك وثائق التأمين المؤقت على الحياة التي لا تتطلب كشف طبي.
- تنظيم التأمين متناهي الصغر لأول مرة في مصر من خلال الضوابط التي أصدرتها الهيئة وقد تضمن. القرار وضع تعريفاً للتأمين متناهي الصغر بأنه كل خدمة تأمينية تستهدف ذوى الدخول المنخفضة فى مجالات تأمين الممتلكات والأشخاص لحمايتهم من أخطار قد يتعرضون لها مقابل سداد أقساط تتناسب مع طبيعة الخطر المؤمن عليه، وذلك فى الفروع المنصوص عليها بالقرار وعلى ألا تزيد قيمة وثيقة التأمين عن مائة ألف جنيه مصري.
- توسيع نطاق التأمين المصرفي حيث تم بالتعاون مع البنك المركزي المصري تعديل قواعد التأمين المصرفي ، وأصبح مسموحاً لأول مرة أن يتعاقد البنك الواحد مع شركة تأمين واحدة تعمل فى كل من مجالي تأمين الممتلكات أو تأمينات الأشخاص (حياة) وفقاً لصيغة التأمين التجاري أو التكافلي (أى يمكن للبنك الواحد التعاقد مع أربعة شركات – واحدة من كل نوع).

٢-٣ صناديق التأمين الخاصة[٦]

التعريف القانوني لصناديق التأمين الخاصة

يقصد بصندوق التأمين الخاص كل نظام فى أي جمعية أو نقابة أو هيئة أو من أفراد تربطهم مهنة واحدة أو عمل واحد أو أية صلة اجتماعية أخرى تتألف بغير رأس مال ويكون الغرض منها وفقا لنظامه الأساسي أن تؤدى الى أعضائه أو المستفيدين منه تعويضات أو مزايا مالية أو مرتبات دورية أو معاشات محددة وذلك فى إحدى الحالات الآتية :

- زواج العضو وذريته أو بلوغه سناً معينة أو وفاة العضو أو من يعوله .
- التقاعد عن العمل أو ضياع مورد الرزق .
- عدم القدرة على العمل بسبب المرض أو الحوادث .
- أية أغراض أخرى توافق عليها الهيئة العامة للرقابة المالية .

الإشراف والرقابة على صناديق التأمين الخاصة

حددت المادة (٧) من القانون رقم (١٠) لسنة ١٩٨١ وتعديلاته اختصاص الهيئة بتنفيذ أحكام هذا القانون ولها على وجه الخصوص : " الإشراف والرقابة على صناديق التأمين الخاصة فى حدود أحكام القانون ٥٤ لسنة ١٩٧٥ الصادر فى شأنها " . حيث تخضع صناديق التأمين الخاصة لإشراف ورقابة الهيئة فيما يلى (وذلك على سبيل الحصر) :

١) عند التسجيل وإنشاء كيان الصندوق وكذا عند التعديل على الأنظمة الأساسية لها .

٢) أثناء المزاولة أو ممارسة الأعمال لتلك الصناديق من خلال الفحص الدورى لها .

٣) عند إنهاء أعمال تلك الصناديق (وذلك عند التصفية سواء الاختيارية أو الوجوبية او الشطب او دمج تلك الصناديق،وذلك بغرض كفالة سلامة مراكزها المالية وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها وحماية الأعضاء والمستفيدين والتأكد من الالتزام باحكام القانون ولائحته التنفيذية .

القوانين المنظمة لنشاط صناديق التأمين الخاصة

يحكم نشاط صناديق التامين الخاصة القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥.

أهم السياسات المتعلقة بتطوير وإصلاح صناديق التأمين الخاصة

- الارتقاء بصناديق التأمين الخاصة لتكون نموذجاً إقليميا مع خلال العمل على زيادة قدرة الصناديق على الوفاء بالتزاماتها قبل الأعضاء وكذا تعظيم أدائها مع الأخذ بالمعايير الدولية فى مجال الإشراف والرقابة على نشاط الصناديق، وكذا رفع كفاءة صناديق التأمين الخاصة فنياً وإدارياً و الارتقاء بالكوادر البشرية.
- تحقيق التوازن بين الإشراف والرقابة والمحافظة على استقرار وشفافية صتاديق التامين الخاصة وتنمية مستوى المهارة والمعرفة بما يدعم نمو وتنوع الاقتصاد المصرى.

التطور التشريعي لصناديق التأمين الخاصة

في عام ٢٠١٥ أصدرت الهيئة القرار رقم (١٠١) لسنة ٢٠١٥ بشأن حوكمة صناديق التأمين الخاصة ، و الذي جاء في ضوء التطورات التشريعية على مستوي العالم في مجال حوكمة صناديق التأمين الخاصة والتي لم تكن معنية فقط بمجلس الإدارة أو الجمعية العمومية ، ولكن كانت معنية أيضا بتعديل نظام الاشتراكات لتغطية العدد الأكبر للمنتفعين وتطوير سياسات الاستثمار للمحافظة علي قيمة أصول الصناديق، وخلق وابتكار أدوات مالية جديدة تساهم في تعظيم ثروة الأعضاء المنتفعين من الصندوق.و معالجة بعض نواحي القصور والسلبيات فى ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة ببعض الصناديق نظراً لعدم توافر الخبرات والأساليب المهنية لرفع مستوى وكفاءة الإدارة بهذه الصناديق وقد صدر قرار مجلس إدارة الهيئة المذكور متضمناً " دليل حوكمة صناديق التأمين الخاصة " .

و قد حرصت الهيئة في عام ٢٠١٦على متابعة تطبيق قواعد حوكمة صناديق التأمين الخاصة وضوابط استثمار أموالها وذلك فى ضوء التعديلات التى صدرت العام الماضى باللائحة التنفيذية لقانون صناديق التأمين الخاصة. ونظمت برنامجا تدريبياً لصناديق التأمين الخاصة للتعريف بكافة المتطلبات التى استحدثتها التشريعات والرد على استفسارات القائمين على إدارة الصناديق.

٦- مؤشرات نشاط صناديق التأمين الخاصة (معروضة بملحق ب /٢)

التأسيس والترخيص لصناديق التأمين الخاصة

البيان	٢٠١٤	٢٠١٥
عدد الصناديق فى اول العام	٦٧٢	٦٧٣
عدد الصناديق التى سجلت خلال العام	٢١	٢٢
المجموع (١)	٦٩٣	٦٩٥
عدد الصناديق التى شطبت خلال العام (٢)	٨	٦
عدد الصناديق فى نهاية العام (٣) (١ - ٢)	٦٨٥	٦٨٩
عدد الصناديق تحت التصفية الاجمالية (٤)	٦٠	٥٦
اجمالى الصناديق السارية (٥) (٣ - ٤)	٦٢٥	٦٣٣

تصنيف صناديق التأمين الخاصة

القطاع	٢٠١٤		٢٠١٥	
	عدد الصناديق	عدد الأعضاء بالألف	عدد الصناديق	عدد الأعضاء بالألف
جهات حكومية	١٧٩	١١٨٤	١٧٩	١١٨٣
جهات سيادية	٩٢	١٠٨٤	٩٢	١٠٥٢
قطاع اعمال	١٢٥	٤٣٨	١٢٦	٤٣١
قطاع عام	٣٠	١٥٣	٣٣	١٦٢
قطاع خاص	١٠٩	١٨٤	١١٤	١٧٤
نقابات عامة	٢٤	١١٧٤	٢٥	١٢٧٣
البنوك	٢١	٩٣	٢٠	٩٣
الجامعات	٢٦	٢٢٧	٢٥	٢١٦
الأندية	٨	٣	٨	٣
المؤسسات الصحفية	١١	٦٨	١١	٦٧
الجملة	٦٢٥	٤٦٠٨	٦٣٣	٤٦٥٥

تصنيف الصناديق وفقاً للتغطية التأمينية

القطاع	٢٠١٥		٢٠١٦	
	عدد الصناديق	عدد الأعضاء بالألف	عدد الصناديق	عدد الأعضاء بالألف
صناديق ذات مزايا تأمينية محددة	٤٧٨	٣٤٢٠	٤٨٣	٣٤٨٣
صناديق ذات مزايا تأمينية ومعاشات شهرية	٩	١٢٧	٩	١٢٥
صناديق ذات مزايا تأمينية واجتماعية معاً	٤٦	٥١٢	٤٦	٥٠٨
صناديق ذات مزايا إجتماعية (زمالة)	٥١	٤٠٩	٥٠	٣٨١
صناديق إدخار	٣١	٨٤	٣٥	١٠٣
صناديق علاج	١٠	٥٦	١٠	٥٥
الإجمالى	٦٢٥	٤٦٠٨	٦٣٣	٤٦٥٥

التفتيش والفحص الدوري لصناديق التأمين الخاصة

وفقاً لأحكام القانون ٥٤ لسنة ١٩٧٥ و لائحته التنفيذية، يتم الفحص الدوري (مكتبي،ميداني) لأعمال الصناديق الخاصة، و قد قامت الهيئة بالفحص الدوري و التفتيش .

البيان	٢٠١٥	٢٠١٦
فحص مكتبى	٢٨٢	٢٤١
فحص ميدانى	٢٥٦	٢٠٣
إبداء الرأى فى تعديل أو تسجيل للصناديق	١٥٦	١٨٦
غلق مقار الصناديق	٠	٤
تصفية صناديق	٠	٠
شطب صناديق	٣	٠
قيمة الاستثمارات التي تمت الموافقة عليها (بالمليون جنيه)	٤٤٠٦,٦	٦٠٩٠,٤

٢-٤ نشاط التمويل العقاري[٧]

يعد قطاع الاستثمار العقاري في مصر أحد أهم القطاعات التي تؤثر في الاقتصاد المصري و من تعد القوانين المنظمة للسوق العقاري ذات اهمية قصوى لانها تشكل الاطار القانوني الذي ينظم السوق ومن اهم القوانين التي وضعت لتنظيم السوق العقاري هو قانون التمويل العقاري، كما أن عملية تفعيل قانون التمويل العقاري ليس الغرض الأساسي منه انتهاء حالة الركود و توفير وحدات سكنية فقط و لكنه في المقام الأول عملية تصحيح و إعادة التوازن لعمليات التنمية . كما يعد التطوير العقارى من أهم محاور النشاط الاقتصادى فى مصر ويمثل لدى الكثيرين وسيلة هامة للإدخار ويعتبر مخزون للثروة. وأشار أن النشاط العقارى يؤثر ويرتبط بالعديد من الخدمات والأدوات المالية مثل التمويل العقارى والتأجير التمويلي والتوريق وقيد الشركات العقارية فى البورصة إضافة إلى صناديق الاستثمار العقارى.

القوانين المنظمة للنشاط

يتكون الإطار القانوني لنشاط التمويل العقاري من القانون رقم ١٤٨ لسنة ٢٠٠١ ولائحته التنفيذية والتي تم إدخال تعديلات عليها بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٤٦٥) لسنة ٢٠٠٥ والتي أضافت تيسيرات عديدة للمتعاملين بالسوق خاصة فيما يتعلق بطرق إثبات دخل المستثمر، وتعريف المستثمر المستفيد من صندوق ضمان ودعم نشاط التمويل العقاري، ومعايير اعتماد وسطاء التمويل وخبراء التقييم.

أهم السياسات المتعلقة بنشاط التمويل العقارى

- الرقابة والتفتيش على الشركات وفرض العقوبات الإدارية على الشركات المخالفة.
- تطوير الإطار التشريعي المنظم لنشاط التمويل العقاري وفقا لافضل الممارسات الدولية
- تطوير الإطار المؤسسي والضوابط الرقابية لحماية حقوق المتعاملين بالسوق ودعم الشفافية
- رسم السياسات العامة التي تتطلب توجيه نشاط التمويل العقاري مع العمل على تذليل العقبات التى تواجه التمويل العقارى،
- وضع المعايير المالية للشركات
- تيسير وتبسيط منظومة التسجيل العقاري
- نشر وتنمية الوعي بنشاط التمويل العقاري

أهم التعديلات التشريعية والتنظيمية :

قرارات مجلس الإدارة :

- قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١٤) لسنة ٢٠١٦ بتاريخ ٢٠١٦/٢/١٢
بشأن تعديل ضوابط ضمانات إعادة التمويل
- قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٨١) لسنة ٢٠١٦ بتاريخ ٢٦ /٧ /٢٠١٦
بشأن ضوابط واجراءات قيد واستمرار قيد الاشخاص الطبيعين غير المصريين في جدول التقييم العقاري بالهيئة.
- قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٨٢) لسنة ٢٠١٦ بتاريخ ٢٦ /٧ /٢٠١٦
بشأن ضوابط واجراءات قيد واستمرار قيد الشركات في جدول التقييم العقاري.

دور الهيئة الرقابى على شركات التمويل العقارى

أولاً:- اصدار التراخيص والموافقات

تقوم الهيئة كجهة رقابية بمنح التراخيص والموافقات لممارسة نشاط التمويل العقاري وإلزام كافة الشركات العاملة في نشاط التمويل العقاري بتطبيق أحكام القانون ١٤٨ لسنة ٢٠٠١ ولائحته التنفيذية وقرارات مجلس إدارة الهيئة الصادرة في هذا الشأن، على أن تتخذ الشركة التي يرخص لها بمزاولة نشاط التمويل العقاري شكل شركة مساهمة مصرية.

وهناك العديد من القرارات التى وضعها مجلس إدارة الهيئة استكمالاً لتحقيق الدور الرقابى والتنظيمى لها وتتمثل تلك القرارات فى :

- إخطار الهيئة بكل تعديل يراد إجراؤه فى عقد تأسيس شركة المرخص لها بمزاولة نشاط التمويل العقارى وفى نظامها الاساسى ، كما يجب الإخطار بكل تعديل فى البيانات التى قدمت عند طلب التسجيل .
- تحديد الحد الأدنى لمهام مراقبى الحسابات القائمين بمراجعة ميزانيات اعتماد نتائج أعمال شركات التمويل العقارى.
- عدم جواز قيام شركات التمويل العقارى بتكليف مراقبين حسابات (اثنين) تابعين لمكتب واحد فى مراجعة حساباتها بالإضافة إلى عدم قيام مراقب الحسابات الواحد بمراجعة حسابات لأكثر من شركتين فى وقت واحد.

٧- مؤشرات التمويل العقارى متضمنة ملحق (ج)

- مخاطبة الجهات الرقابية للاطلاع على سلامة موقف الإدارة العليا والمساهمين الرئيسيين لشركات التمويل العقارى.
- إجراء مقابلات شخصية فى الهيئة مع رئيس مجلس الإدارة ، العضو المنتدب ، المدير التنفيذى ، مدير عام الائتمان لشركات التمويل العقارى.
- إلتزام شركات التمويل العقارى المقيدة بسجلات الهيئة بإبلاغ الهيئة بأى تغييرات فى قيادات الشركة المذكورة والتى قامت على أساسها الهيئة بمنح الترخيص لها، وفى حالة المخالفة تقوم الهيئة بإتخاذ الإجراءات اللازمة ضد الشركة والتى ممكن أن تنتهى بوقف نشاط الشركة.

ثانياً:- وضع المعايير المالية للشركات

تحدد اللائحة التنفيذية المعايير المالية التى يتعين على الشركات الالتزام بها وتتضمن الآتى:

- الأسلوب الذى يتبع فى تقييم أصول الشركات.
- تحديد نسبة الحد الأدنى لحقوق المساهمين إلى كل من أصول الشركة وخصومها وحجم محفظة التمويل.
- تحديد الحد الأدنى للأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة.
- القواعد اللازمة لضمان حسن سير أعمال الشركة وضمان حقوق الدائنين والعملاء.

ثالثاً:- الرقابة والتفتيش على الشركات

- يعد التفتيش على الشركات العاملة بالتمويل العقارى أحد أهم وظائف ومهام الهيئة وفقا للقانون ١٤٨ لسنة ٢٠٠١ ولائحته التنفيذية حيث يساعد الهيئة على التأكد من مدى التزام اطراف منظومة التمويل العقارى بإتباع كافة التشريعات والقواعد المنظمة والحاكمة للتمويل العقارى، وفى هذا الإطار تقوم الهيئة بدور هام في تنظيم سوق التمويل العقارى و توفير الحماية اللازمة للمستثمرين عن طريق الرقابة المستمرة على جميع الاطراف العاملة في مجال التمويل العقارى لذلك تقوم الهيئة ببعض الإجراءات الرقابية التي من شأنها حماية جميع الأطراف لذلك فإنها تقوم بمراقبة ومتابعة أداء الشركات سواءً من خلال الرقابة المكتبية عن طريق فحص البيانات وتحليلها، أو من خلال الرقابة الميدانية بقيام المختصين بالهيئة بفحص ملفات العملاء بمقار الشركات وإعداد تقارير عن نتيجة ذلك الفحص.
- التزمت الهيئة منذ البداية على توجيه التوعية المستمرة لكافة الشركات من خلال عقد الندوات مع المسئولين بهدف الحد من مخالفات تلك الشركات وبالتالى تقليل المخاطر التى تتعرض لها مما ينعكس على السوق ككل، وقد قامت الهيئة فى بداية عملها بالتفتيش والفحص الدورى لملفات شركات التمويل العقارى لإجراء فحص شامل على عمليات التمويل والدعم الممنوح دون توقيع أى جزاءات تدعيما لسياسة التوعية المستمرة التى تتبعها الهيئة.

رابعا : حماية المستثمرين والمتعاملين بسوق التمويل العقارى

فى إطار سعى الهيئة نحو تدعيم مهامها الرقابية وتنمية سوق التمويل العقارى والاسواق الأخرى غير المصرفية فقد أنشأت الهيئة ادارة خاصة لتلقى شكاوى المتعاملين بالتمويل العقارى وفحصها وتختص الادارة بدراسة كافة الشكاوى الواردة للهيئة والتعرف على آراء أطراف الشكاوى والعمل على إزالتها، وفى سبيل تحقيق ذلك تطلب الهيئة من أطراف الشكاوى تدعيم موقفهم من خلال استيفاء بعض الأوراق والمستندات التى تثبت صحة الشكاوى الواردة، كما تم استحداث نظم معلومات للشكاوى من خلال حفظ تلك الشكاوى الكترونياً لسهولة استرجاعها بالإضافة إلى إعداد نماذج للشكاوى.

انجازات الهيئة فى مجال التمويل العقارى

وتحرص الهيئة ضمن اختصاصاتها على تنمية المجالات المرتبطة بالعقارات، فعملت على صدور تعديلات فى قانون التمويل العقارى ولائحته التنفيذية والتى أتاحت إضافة أنشطة جديدة للتمويل العقارى ومن ضمنها التمويل بنظام الإجارة وتمويل شراء حق الإنتفاع بالعقار وأيضاً التمويل وفقاً لنظام المشاركة أو المرابحة. كما تضمنت التعديلات معايير تحديد ذوى الدخول المنخفضة الذين يمكنهم الاستفادة من مختلف صور الدعم التى يقدمها صندوق ضمان ودعم التمويل العقارى. هذا بالاضافة من ضمن ما أضافته اللائحة السماح بإنشاء الإتحاد المصرى للتمويل العقارى ويتمتع الاتحاد بالشخصية الاعتبارية وبتوحيد جهود جهات التمويل العقارى من شركات وبنوك والتنسيق فيما بينها للنهوض بهذا النشاط

كما حدثت نقلة نوعية فى أعمال التقييم العقاري، بصدور اول معايير مصرية للتقييم العقارى كما ان مصر أصبح لديها الآن معايير ملزمة لخبراء التقييم من أجل تأكيد موضوعية التقييمات العقارية ودعم مصداقيتها والثقة فيها. فهى تؤثر فى مختلف جوانب النشاط المالي سواء فى العمل المصرفي بما يتضمنه من تمويل وضمانات عقارية أو مزاولة صناديق الاستثمار العقاري وشركات التمويل العقاري والتأجير التمويلي لأعمالها إضافة إلى نشاط التأمين من خلال التغطية التأمينية لعقارات أو ما يرتبط بتقديم عقارات كحصص عينية في رؤوس أموال الشركات.

وسبق للهيئة أن أصدرت القواعد والشروط المنظمة لمنح التمويل العقاري والتي شملت توعية وحماية العميل وقيد الرهن والضمانات والتأمين على العميل إضافة إلى ضوابط منح التمويل طبقاً للغرض منه سواء سكنى أو إداري أو تجارى. كما نظمت شراء الشركات محافظ حقوق مالية عقاري

وتحرص الهيئة على ضرورة التزام شركة التمويل العقاري عند منح التمويل لعميل وأثناء مدة التعاقد بأن تكون إجراءات التمويل واضحة ومحددة على نحو يكفل معرفة العميل بجميع حقوقه والتزاماته، وأن تفصح الشركات عن كافة المصروفات والعمولات ومقابل الخدمات التى تقدمها الشركة للعميل لأى سبب وتحت أى مسمى . وتلتزم بإخطاره مرتين سنوياً على الأقل بجميع البيانات المتعلقة باتفاق التمويل وكذلك عند حدوث أى تعديل على هذه البيانات.

وبهذا تكون قد اكتملت التعليمات الرقابية لتطوير نظام التمويل العقارى فقد سبق ذلك صدور القرار ٨٩ لسنة ٢٠١٥ الذى حدد المؤشرات التي يمكن الاستناد إليها في تحديد قيمة قسط التمويل العقاري غير الثابت. حيث يشترط في اتفاقات التمويل العقاري التي لا تكون فيها قيمة القسط محددة، أن تكون قيمة القسط قابلة للتحديد سلفاً باستخدام معادلة ثابتة مربوطة بأحد المؤشرات التالية : متوسط سعر العائد للآخر ثلاثة إصدارات لسندات الخزانة (سواء المصدرة لـ ٣ أو ٥ أو ٧ أو ١٠ سنوات) أو متوسط سعري الإقراض والإيداع لليلة واحدة المعلن من البنك المركزي.

الترخيص للأشخاص الطبيعيين بمزاولة نشاط التمويل العقاري

البيان	٢٠١٥	٢٠١٦
عدد خبراء التقييم العقاري	١٨٧	١٩٣
عدد وسطاء التمويل العقاري	٢١٤	٢١٤
عدد الوكلاء العقاريين	١٦٢	١٦٨

الترخيص للشركات بمزاولة نشاط التمويل العقاري

البيان	٢٠١٥	٢٠١٦
إجمالي عدد الشركات المقيدة حتي نهاية العام	١٣	١٤
عدد الشركات المشطوبة خلال العام	٠	٠

فحص شركات التمويل العقاري

يعد التفتيش على الشركات العاملة بالتمويل العقارى أحد أهم وظائف ومهام الهيئة وفقا للقانون ١٤٨ لسنة ٢٠٠١ ولائحته التنفيذية حيث يساعد الهيئة على التأكد من مدى التزام اطراف منظومة التمويل العقارى بإتباع كافة التشريعات والقواعد المنظمة والحاكمة للتمويل العقارى، وفى هذا الإطار تقوم الهيئة بدور هام في تنظيم سوق التمويل العقارى و توفير الحماية اللازمة للمستثمرين عن طريق الرقابة المستمرة على جميع الاطراف العاملة في مجال التمويل العقارى لذلك تقوم الهيئة ببعض الإجراءات الرقابية التي من شأنها حماية جميع الأطراف لذلك فإنها تقوم بمراقبة ومتابعة أداء الشركات سواءً من خلال الرقابة المكتبية عن طريق فحص البيانات وتحليلها، أو من خلال الرقابة الميدانية بقيام المختصين بالهيئة بفحص ملفات العملاء بمقار الشركات وإعداد تقارير عن نتيجة ذلك الفحص.

ويبين الجدول التالي ما قامت به الإدارات المختصة من عمليات فحص و تفتيش على شركات التمويل العقاري :

البيان	٢٠١٥	٢٠١٦
فحص (مكتبي)	١٠٨	١٠٩
فحص (ميداني)	٥	١
فحص مفاجئ (ميداني)	١	١٠

٢-٥ نشاط التأجير التمويلي[٨]

التأجير التمويلي أحد وسائل التمويل التي تلعب دورا بارزا في تمويل الاستثمار خاصة فيما يتعلق بالصناعات المتوسطة والصغيرة الراغبة في شراء المعدات والآلات وما إلى ذلك من مستلزمات النشاط الصناعي مع تمويلها على عدة سنوات لتقليل من التكلفة الاستثمارية للبدء في النشاط. وبمقتضاه يتم نقل إلى المستخدم (المستأجر) حق استخدام أصل معين مملوك للمؤجر بموجب اتفاق تعاقدي بين الطرفين يخول أحدهما حق انتفاع بأصل مملوك للطرف الآخر مقابل دفعات دورية لمدة زمنية محددة، ويجوز للمستأجر في نهاية المدة شراء الأصل من المؤجر. وقد بدأ العمل بهذا النشاط لأول مرة فى مصر منذ ٢١ عاماً بصدور القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٥.

القوانين المنظمة للنشاط :

الإطار القانونى لعمليات التأجير التمويلى ينظمه قانون التأجير التمويلى الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥ والمعدل بالقانون رقم ١٦ لسنة ٢٠٠١ وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٩٨ / ٢٠٠٢ ،ولائحته التنفيذية وتعديلاتها .

أهم السياسات المتعلقة بتطوير نشاط التأجير التمويلي

- العمل على تطوير سوق التأجير التمويلي من سوق محلية إلى دولية يتيح للشركات المستأجرة استئجار أحدث الأصول الرأسمالية عالية التقنية، في ظل أفضل الشروط، وفي الوقت ذاته تمنح الفرصة للشركات المؤجرة إمكانية تأجير أصولها الرأسمالية في الأسواق المحلية.
- دراسة التجارب والخبرات الدولية في مجال التأجير التمويلي، بهدف إعطاء هذه الصيغة الإطار التشريعي والقانوني المناسب.
- العمل على قيام الشركات بتقديم حزمة متكاملة من خدمات التأجير التمويلي، وكذلك الخدمات الاستشارية ذات القيمة المضافة، لمساعدة المؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة على تحقيق خططها التوسعية.
- العمل على تيسير سبل الحصول على التمويل للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر واستخدام الأصول المنقولة كضمانات للتمويل حتى لا يتوقف الاستثمار على وجود ضمانات عقارية. وبالتالى زيادة فرص حصولها على التمويل اللازم من خلال التأجير التمويلي .

أهم التعديلات التشريعية و التنظيمية

تتولى الهيئة بالإشراف على شئون نشاط التأجير التمويلى ووضع الضوابط التي تكفل كفاءة السوق ومتابعة نشاطه والرقابة عليه والعمل على تنميته واتخاذ كافة التدابير التي تحافظ حقوق كافة الأطراف المتعاملة فيه.

التطوير التشريعي

- تقوم الهيئة بجهود كبيرة فى تطوير التشريعات المنظمة لنشاط التأجير التمويلى ومنها ملامح مشروع القانون الجديد للتأجير التمويلى والتخصيم الذى طرحته الهيئة للحوار المجتمعى. كما جاء إعداد القانون الجديد بعد مرور أكثر من عشرين عاماً على إصدار أول قانون للتأجير التمويلي في مصر وفى ضوء ما شهده نشاط التخصيم من نمو على مدى السنوات الماضية، ولا تنظمه حالياً إلا ضوابط صادرة عن الهيئة. وذلك بهدف تطوير نشاطين هامين في مجال الخدمات المالية غير المصرفية في إطار تنمية مختلف أنشطة التمويل بما يساهم في دفع النشاط الاقتصادي ورفع معدلات التنمية.
- من ضمن أهم المستجدات المتعلقة بنشاط التأجير التمويلي إمكانية تمويل بعض الأصول لأغراض استهلاكية في ضوء شروط يحددها مجلس إدارة الهيئة، واستبعاد النص القائم بالقانون الحالي المنظم للمعالجة المحاسبية لعقود التأجير التمويلي والتي لا تتفق مع معايير المحاسبة، كما أجاز مشروع القانون لشركات التأجير التمويلي ممارسة نشاط التأجير التشغيلي، على أن تلتزم بإعداد حسابات مستقلة لهذا النشاط.
- كما استحدث مشروع القانون "التأجير التمويلي متناهي الصغر" والذي تقوم الهيئة بالترخص بممارسته للشركات والجمعيات والمؤسسات الأهلية المرخص لها بممارسة نشاط التمويل متناهي الصغر وفقاً لأحكام القانون ١٤١ لسنة ٢٠١٤، وعلى ألا تزيد قيمة عقد التمويل في هذه الحالة عن ١٠٠ ألف جنيه الحد الأقصى للتمويل بقانون التمويل متناهي الصغر وأن يكون لأغراض اقتصادية إنتاجية أو خدمية أو زراعية أو تجارية.

تنظيم سجل الضمانات المنقولة

رتبط بتنمية إتاحة التمويل سواء المصرفى أو من خلال التأجير التمويلي بدء العمل بأول سجل الكترونى للضمانات المنقولة. كما صدر في نهاية عام ٢٠١٦ قرار وزيرة الاستثمار رقم ١٠٨ لسنه ٢٠١٦ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الضمانات المنقولة.

وقد صدرت اللائحة التنفيذية للقانون في شهر ديسمبر ٢٠١٦ بعد حوار مجتمعى مع عدد من البنوك وشركات التأجير التمويلى والخبراء القانونيين، حيث يتيح القانون تنظيم الشهر بالسجل ليتم من خلال قيام الدائن بتعبئة النموذج الالكتروني المعد لهذا الغرض على أن يتضمن

٨- مؤشرات نشاط التأجير التمويلي متضمنة ملحق (د)

وصف المنقول وصفاً عاماً أو خاصاً، وجواز أن يكون عقد الضمان فى شكل مستند عادى أو رسمى أو محرر إلكترونى للأشخاص المرخص لهم بالتوقيع الإلكترونى، والسماح لأطراف عقد الضمان بوضع الشروط التجارية التى يرونها مناسبة للتعاقد.

و نظمت اللائحة حالة إخلال المدين بالتزاماته سواء بسداد الأقساط أو أصل الدين أو فى حالة الإفلاس بما يكفل الحماية الكاملة لحقوق الدائن المسجلة ضماناتهم فى السجل وكذلك حماية المدين من تعسف الدائن. وفى حالة إشهار إفلاس المدين أو إعلان إعساره أو اتخاذ إجراءات التصفية، لا تدخل المنقولات المشهرة فى السجل فى أموال التفليسة ولا فى الضمان العام للدائنين.

ويجوز للهيئة العامة للرقابة المالية تكليف إحدى الجهات المتخصصة والمتخذة شكل شركة مساهمة بتصميم السجل الإلكترونى وإدارته وتشغيله على أن يكون السجل خاضعا لإشراف ورقابة الهيئة.

تنمية النشاط والدعم الفنى والمؤسسى للشركات

تم عقد اجتماعات مع الجمعيات العاملة في النشاط وذلك حرصاً من الهيئة على ضرورة التواصل مع الشركات العاملة في الأنشطة التمويلية المختلفة لمساعدتها فى التعرف على مستحدثات سوق التمويل ومعرفه المعوقات والصعوبات التى تعترض النشاط ، تم عقد لقاءات مع جمعية التاجير التمويلى .

الترخيص للشركات بمزاولة نشاط التأجير التمويلي:

- بلغ إجمالى عدد الشركات المقيدة لدى الهيئة بنهاية عام ٢٠١٦ عدد ٢٢٤ شركة ، منهم ٢٨ شركة هى الأكثر نشاطاً على مدار العام ،ولم يتم شطب أية شركة حتى نهاية العام.
- وقد حصلت أربع شركات جديدة على ترخيص من الهيئة بمزاولة نشاط التأجيرالتمويلي، وذلك حتى نهاية ديسمبر ٢٠١٦، وهم : شركة الحياة للتأجير التمويلي- شركة الصناعي للاستثمار - شركة إيزيليس للتأجير التمويلي - شركة العربية للعقارات المتحدة للتأجير التمويلي .

بيان	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
إجمالى الشركات المقيدة حتى نهاية العام	٢١٤	٢١٦	٢٢٠	٢٢٤
الشركات المشطوبة خلال العام	٠	٠	٠	٠
الشركات التى حصلت على ترخيص خلال العام	٢	٢	٤	٤
الشركات العاملة خلال العام	٢٧	٢٩	٢٤	٢٨

فحص شركات التأجير التمويلي

في إطار دور الهيئة الرقابي في التحقق من مدى التزام الشركات العاملة في نشاط التأجير التمويلى بتطبيق أحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥ للتأجير التمويلى ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة بشأنه وعدم وجود ممارسات خاطئة تمارسها الشركات فقد قامت الهيئة العامة للرقابة المالية بوضع خطة للبدء وللمرة الأولى منذ بدء مزاولة النشاط بمصر فى مراقبة سوق التأجير التمويلى والذى انضم إلى الأنشطة الخاضعة لرقابة الهيئة وفقاً لما أسند إليها بالقانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية.

فحص شركات التأجير التمويلي

بيان	٢٠١٥	٢٠١٦
فحص (مكتبي)	٠	٩
فحص (ميداني)	٥	٢

٢-٦ نشاط التخصيم[٩]

يقصد بنشاط التخصيم قيام شركة التخصيم بالإتفاق مع بائعي السلع ومقدمي الخدمات على شراء الحقوق المالية الحالية والمستقبلية التي تنشأ عن بيع السلع وتقديم الخدمات إلى الشركة مع قيامها بتقديم بعض الخدمات المرتبطة بإدارة تلك الحقوق. وقد بلغ عدد الشركات التى تم الموافقة على تأسيسها والترخيص لها بمزاولة نشاط التخصيم من قبل الهيئة عدد ٧ شركات .

مزايا نشاط التخصيم

١. ضمان التدفق النقدي والتمويل الذي يجتاحه المشروع التجاري دون الحاجة إلى الإنتظار حتى تاريخ إستحقاق الفواتير لتحصيل القيمة بنسبة سيولة تصل لى ٨٠٪ من قيمة الحقوق المالية للبائع.
٢. انخفاض مخاطر الديون المعدومة والخسائر المؤثرة على صافي أرباح المشروع التجاري.
٣. يضمن نشاط التخصيم خدمة إدارة الأمور المالية بما يخفف من الأعباء الإدارية (التحصيل/إدارة حسابات العملاء/ نمط فاتورة مبسط) على الشركة والارتقاء بالإدارة الفنية الذي تزاوله الشركة.
٤. تيسير الدخول في الأسواق الخارجية من حيث تقديم خدمة الضمان.

خدمات نشاط التخصيم

١. توفير التمويل اللازم للعملاء.
٢. ضمان مخاطرعدم السداد عن طريق توفير الحماية الإئتمانية للعميل.
٣. التحصيل ومتابعة إدارة شئون العميل.

أنواع نشاط التخصيم

١. تخصيم محلي
٢. تخصيم دولي وينقسم إلى:
أ- تخصيم صادرات
ب- تخصيم إستيراد

أشكال نشاط التخصيم

١. مع حق الرجوع
٢. بدون حق الرجوع

القوانين المنظمة للنشاط

تقوم الهيئة بالإشراف على شئون نشاط التخصيم ووضع الضوابط التي تكفل كفاءة السوق ومتابعة نشاطه والرقابة عليه والعمل على تنميته واتخاذ كافة التدابير التي تحافظ حقوق كافة الأطراف المتعاملة فيه.

أهم السياسات المتعلقة بتطوير نشاط التخصيم

١. العمل على تطوير المنتجات واستحداث ما يحتاجه السوق منها بشكل دورى لاستكمال عناصر الأمان في الخدمات المالية المحلية مع العمل على نشر وتنمية الوعي بنشاط التخصيم .
٢. مراقبة قواعد التعامل بين المتعاملين في مجال التخصيم بما يحقق العدالة والشفافية .
٣. نشر الإحصائيات اللازمة عن نشاط التخصيم.
٤. العمل على ضمان الالتزام بالقوانين واللوائح ذات العلاقة بنشاط التخصيم
٥. العمل على تفعيل عملية الرقابة على نشاط التخصيم .
٦. ضمان المنافسة العادلة والكاملة بين الشركات التى تعمل في هذا المجال.
٧. مراقبة تطور الشركات التى تعمل في هذا المجال بما يضمن سلامة عملها.
٨. حماية صغار المتعاملين من خلال فحص الشكاوي.
٩. العمل على تطوير القواعد التشريعية في ضوء مدى الحاجة لها وما تعالجه من مخاطر فعلية.

٩- مؤشرات نشاط التخصيم متضمنة ملحق (هـ)

تطور الإطار التشريعي لتنظيم نشاط التخصيم

انتهت الهيئة من إعداد مشروع قانون جديد للتأجير التمويلي والتخصيم والذي تم أحالته للحكومة بعد طرحه للحوار المجتمعي. وجاء إعداد قانون جديد بعد مرور أكثر من عشرين عاما على إصدار أول قانون للتأجير التمويلي فى مصر وفى ضوء ما شهده نشاط التخصيم من نمو على مدى السنوات الماضية ولا تنظمه حاليا إلا ضوابط صادرة عن الهيئة.

تنمية النشاط والدعم الفنى والمؤسسى للشركات

عقدت الهيئة اجتماعات مع الجمعيات العاملة في النشاط مع تقديم المشورة والمعاونة الفنية الشركات كما حرصت على الهيئة على ضرورة التواصل مع الشركات العاملة في الأنشطة التمويلية المختلفة لمساعدتها فى التعرف على مستحدثات سوق التمويل ومعرفه المعوقات والصعوبات التى تعترض النشاط تم عقد لقاءات مع الجمعية المصرية للنخصيم .

فحص شركات التخصيم :

في إطار دور الهيئة في الإشراف والرقابة على الأنشطة المالية غير المصرفية تم إجراء تفتيش على الشركات العاملة في مجال التخصيم وفقاً لأحكام قرار رقم ١٢٠ لسنة ٢٠١٠ بشأن الضوابط التنظيمية والرقابية لنشاط التخصيم.

بيان	٢٠١٥	٢٠١٦
فحص (مكتبي)	٠	٧
فحص (ميداني)	٧	١

٢-٧ التمويل متناهى الصغر[١٠]

يقصد بالتمويل متناهي الصغر كل تمويل لأغراض اقتصادية إنتاجية أو خدمية أو تجارية فى المجالات وبالقيمة التى يحددها مجلس إدارة الهيئة ويعتبر التمويل متناهي الصغر وسيلة رئيسية من وسائل تشجيع مساهمة الفئات محدودة الدخل في النشاط الاقتصادي، فالوصول الى وسائل تمويلية مختلفة للافراد وأصحاب المنشآت متناهية الصغر يسهم في الحد من البطالة والمساهمة في تحسين دخول الأسر الأكثر فقرا، ويحقق اثر ايجابي على زيادة حجم الاستثمار والتشغيل في الاقتصاد القومي.

ويتسم التمويل متناهي الصغر وفقا للتجارب السائدة في مختلف بلدان العالم بأنه يعتمد على الاتصال الشخصي والمباشر بين جهة التمويل والعملاء، وعلى توفير مبالغ او خدمات محدودة القيمة، بما يتطلب وجود كيانات منظمة للتواصل الشخصي مع الافراد والكيانات والمشروعات متناهية الصغر.

القوانين المنظمة للنشاط

القانون رقم (١٤١) لسنة ٢٠١٤ بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر:

قامت الهيئة العامة للرقابة المالية بإعداد مشروع قانون لتنظيم هذا النشاط لأول مرة فى مصر و صدر القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٤ بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر ونشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٠١٤/١١/١٣ حيث تضمن القانون تنظيم متكامل لهذا النشاط، السماح لشركات المساهمة التي تنشأ لهذا الغرض والجمعيات والمؤسسات الأهلية بمزاولة نشاط التمويل متناهي الصغر بعد الحصول علي ترخيص بذلك من الهيئة.

أهم القرارات التنظيمية خلال عام ٢٠١٦

قرار رقم(١٦) لسنة ٢٠١٦

بشأن تعديل قواعد وضوابط ممارسة الشركات لنشاط التمويل متناهى الصغر.

قرار رقم(١٢٣) لسنة ٢٠١٦

بشأن دليل حماية عملاء الشركات والجمعيات والمؤسسات الأهلية الممارسة لنشاط التمويل متناهى الصغر.

جهود الهيئة فى مجال تنمية نشاط التمويل متناهى الصغر

تسعى الهيئة إلى تنظيم تقديم خدمات التأمين متناهى الصغر ، بما يتيح مزيدا من الأدوات فى السوق، ومن ثم دعم الصناعة بصورة فعالة. من خلال تقديم خدمات تحت مسمى الشمول المالى بما يساهم فى دمج المواطنين الأقل دخلاً فى المنظومة المالية وتوسيع قاعدة المستفيدين من هذه الخدمات، ومن ثم يعمل ذلك على تنمية مشروعات هذه الشريحة للإسهام بفاعلية فى دعم الاقتصاد القومى. كما تعمل الهيئة على ان تخصص البنوك جزءاً من محافظها التمويلية لتوجيهها الى المشروعات متناهية الصغر.

كما تقوم الهيئة بالعمل على تأهيل الكوادر الفنية اللازمة لصقل مهارات القائمين على الصناعة بصفة عامة والعملاء بصفة خاصة، بجانب إطلاعهم على جميع التطورات العالمية فى مجال الصناعة من خلال الندوات التى تعقدها فى معظم محافظات مصر او من خلال معهد الخدمات المالية التابع للهيئة

- أصدرت الهيئة دليل حماية عملاء الشركات والجمعيات والمؤسسات الأهلية التي تزاول نشاط التمويل متناهي الصغر. في إطار العمل علي سلامة واستقرار الأسواق المالية غير المصرفية وعلي توازن حقوق المتعاملين فيها، وقد صدر هذا الدليل متضمناً الحد الأدنى الواجب أن تلتزم به الجهات المرخص لها بمزاولة نشاط التمويل متناهي الصغر من ممارسات ومعايير أخلاقية ومتطلبات التوعية اللازمة للعملاء وحصولهم على التمويل بشفافية ويسر، إضافة إلى حماية خصوصية بياناتهم وتنظيم التعامل مع شكاواهم.وقدتضمن الدليل أن يتسم الإعلان عن خدمات التمويل متناهى الصغر بالأمانة والدقة عن المنتجات وحظر حجب أي حقائق أو معلومات جوهرية على نحو قد يؤثر علي سلامة اتخاذ العملاء لقراراتهم، وحظر إطلاق أسماء أو أوصاف علي المنتجات التمويلية المتاحة من خلال مقدمى الخدمة من شأنها التضليل أو الخداع فيما يتعلق بطبيعة التمويل الممنوح أو مدة السداد أو الأعباء التي يتم تحملها أو الأقساط المقررة. كما تضمن الدليل وجوب مراعاة متطلبات الإفصاح والتوعية مع العملاء المرتقبين أو الحاليين ، وعلى أهمية إيضاح كافة مع يتعلق بالتمويل للعملاء سواء في مجالات استخدام التمويل والمطلوب سداده وتوقيتاته وكيفية السداد وغيره من الشروط الخاصة بالتمويل.كما نظم الدليل نظم سياسة الاستعلام عن العملاء ونظام الاستعلام

١٠- مؤشرات نشاط التمويل متناهي الصغر متضمنة ملحق (و)

الائتماني وكذا التمويل الجماعي. والاعتبارات الواجبة مراعاتها عند منح التمويل لعميل أو مجموعة عملاء متضامنين، فعند اتخاذ قرار بمنح تمويل على الشركة أو الجمعية الأهلية تجنب تحمل العميل تمويل يفوق طاقته على السداد ومع مراعاة احتياجاته المعيشية، وأن تعمل على تناسب قيمة التمويل مع طبيعة المشروع وحجمه ومتطلباته التمويلية، وكذلك مراعاة التدرج في التمويل مع نمو حجم النشاط وسابقة تعامل العميل، وعلى أن يؤخذ فى الحسبان قيمة القروض والتمويل الحاصل عليه العميل من جهات أخري.

- فى ضوء اهتمام الهيئة بتنمية نشاط التمويل متناهي الصغر من خلال الجمعيات والمؤسسات الأهلية والشركات. تعمل الهيئة حالياً على إصدار تنظيم متكامل للتأمين متناهي الصغر كما أن مشروع القانون الجديد للتأجير التمويلي والتخصيم تضمن مواد منظمة للتأجير التمويلي متناهي الصغر.

التوعية والتدريب

عقدت الهيئة سلسلة من ورش العمل التدريبية في المحافظات المختلفة في ٢٠١٦ للتعريف بالقانون وشروط الترخيص المؤقت والنهائي في كل من القاهرة والإسكندرية والمنيا والأقصر وبورسعيد. كما تم إنشاء قناة خاصة بوحدة التمويل متناهي الصغر بالهيئة على موقع "اليوتيوب **Youtube**" تتضمن جميع المواد التدريبية التي أعدتها الوحدة.

الترخيص للجمعيات والمؤسسات الأهلية والشركات بمزاولة نشاط التمويل متناهي الصغر عن عام ٢٠١٦			
	عدد الجمعيات والمؤسسات والشركات	عدد الفروع	الإجمالي
الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (أ)[١٠]	١٣	٣٤٢	٣٥٥
الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ب)[١١]	١٨	٩٤	١١٢
الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ج)[١٢]	٧٢١	٥٣	٧٧٤
الشركات العاملة فى نشاط التمويل متناهى الصغر	٣	٢٢١	٢٢٤
الإجمـــــــالى	٧٥٥	٧١٠	١٤٦٥

فحص الجمعيات والمؤسسات الأهلية و الشركات العاملة فى نشاط التمويل متناهى الصغر

- يعد التفتيش على الجمعيات والمؤسسات الأهلية و الشركات العاملة فى نشاط التمويل متناهى الصغر أحد أهم وظائف ومهام الهيئة وفقا للقانون ١٤١ لسنة ٢٠١٤ ولائحته التنفيذية حيث يساعد الهيئة على التأكد من مدى كافة الجهات العاملة في مجال التمويل متناهي الصغر بإتباع كافة التشريعات والقواعد المنظمة والحاكمة لهذا النشاط، وفى هذا الإطار تقوم الهيئة ببعض الإجراءات الرقابية التي من شأنها حماية جميع الأطراف لذلك فإنها تقوم بمراقبة ومتابعة أداء هذه الجهات سواءً من خلال الرقابة المكتبية عن طريق فحص البيانات وتحليلها، أو من خلال الرقابة الميدانية بقيام المختصين بالهيئة بفحص الملفات والمستندات بمقار هذه الجهات وإعداد تقارير عن نتيجة ذلك الفحص.

[١١] جمعيات تزيد محفظتها عن ٥٠ مليون جنيه
[١٢] جمعيات تتراوح محفظتها بين ١٠ : ٥٠ مليون جنيه
[١٣] جمعيات تقل محفظتها عن ١٠ مليون جنيه

- ويبين الجدول التالي ما قامت به الإدارة المختصة من عمليات فحص و تفتيش على الجهات العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر

عدد مرات التفتيش على جمعيات و شركات التمويل متناهي الصغر خلال عام ٢٠١٦		
جهة التمويل	عدد	عدد المكاتب التى تمت زيارتها
الفئة (أ)	٩ جمعيات	٢٥
الفئة (ب)	١٣ جمعية	٢٧
الفئة (ج)	٣ جمعيات	٣
شركات	٣ شركات	٩

القسم الثالث

حماية المتعاملين في الأسواق المالية غير المصرفية

القسم الثالث
حماية المتعاملين في الأسواق المالية غير المصرفية

٣-١ الشكاوى

- الشكاوى الواردة للهيئة في مجال سوق المال:

الشكاوى الواردة للهيئة فى مجال سوق المال		
البيان	٢٠١٥	٢٠١٦
الرصيد القائم من الشكاوى قيد الدراسة من العام السابق	٧٠	٨٥
عدد الشكاوى الواردة الي الهيئة خلال العام	٣٤٨	٢٧٧
إجمالي عدد الشكاوى	٤١٨	٣٦٢
عدد الشكاوى التي تم الانتهاء من دراستها خلال العام	٣٣٣	٢٨٣
الرصيد القائم من الشكاوى قيد الدراسة في نهاية العام	٨٥	٧٩

بدأ عام ٢٠١٦ برصيد شكاوى قيد الدراسة لعدد ٨٥ شكوى من فترات سابقة، و تلقت الهيئة خلال هذا العام عدد ٢٧٧ شكوى ضد الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية ، و بهذا إرتفع إجمالي عدد الشكاوى القائم خلال الفترة إلى ٣٦٢ شكوى. مقارنة بعدد ٤١٨ شكوى خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٥ بمعدل إنخفاض ١٣٪.
وخلال العام انتهت الهيئة خلال هذا العام من دراسة عدد ٢٨٣ شكوى بنسبة ٧٨٪ من إجمالي الشكاوي، ليصل رصيد الشكاوى قيد الدراسة في نهاية الفترة إلى عدد ٧٩ شكوى مقارنة بعدد ٨٥ شكوى خلال الفترة المناظرة من العام ٢٠١٥.
و تتعلق الشكاوى بالشراء والبيع بأوامر على بياض، والبيع من خلال وكيل، والشراء والبيع بتمويل من الشركة يفوق القدرات المالية للعميل دون مراعاة شروط الشراء الهامش، والبيع الجبري لسداد المديونيات، و التعامل على الحساب من خلال الانترنت.

الشكاوى الواردة للهيئة في مجال التأمين

تصنيف الشكاوى الواردة للهيئة وفقاً للجهة المشكوى فى حقها		
البيان	٢٠١٥	٢٠١٦
شركات تأمينات الاشخاص	١٣٥	١٧٠
شركات تأمينات الممتلكات	٢١٣	١٨٧
صناديق التأمين الخاصة	٢٥٤	١٣٨
الإجمالى	٦٠٢	٤٩٥

تصنيف الشكاوى الواردة للهيئة وفقاً للجهة المشكو في حقها

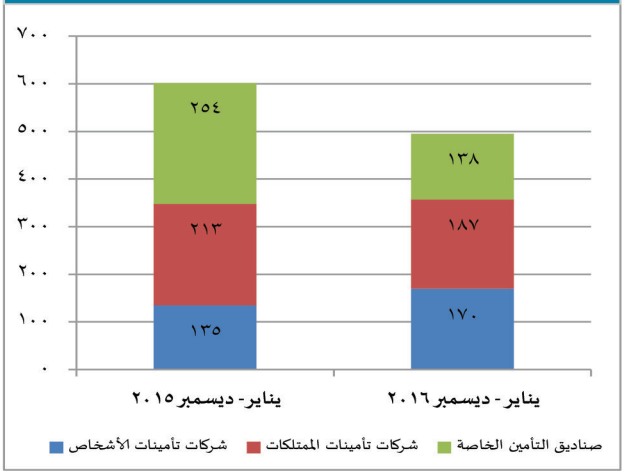

تصنيف الشكاوى الواردة للهيئة وفاً للجهة المشكو في حقها عام ٢٠١٦

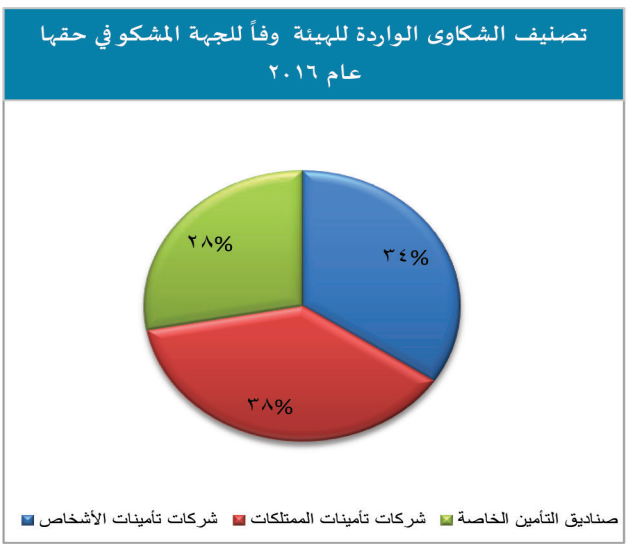

- ورد للهيئة خلال عام ٢٠١٦ عدد ٤٩٥ شكوى تخص شركات التأمين وصناديق التأمين الخاصة مقابل عدد ٦٠٢ شكوى خلال عام ٢٠١٥ بانخفاض بنسبة ١٨٪.
- توزعت الشكاوي خلال الفترة بين شركات تأمينات المتلكات وشركات تأمينات الأشخاص و صناديق التأمين الخاصة بنسبة ٣٨٪ ، ٣٤٪ ، ٢٨ ٪ على التوالي.

و يوضح الجدول التالي توزيع الشكاوى الواردة لشركات تأمينات المتلكات وفقاً لفروع التأمين

تصنيف الشكاوى ضد شركات تأمينات المتلكات وفقاً لفروع التأمين		
البيان	٢٠١٥	٢٠١٦
السيارات التكميلى	١١٥	١٢٧
السيارات الاجبارى	٥٥	٢٧
الحريق	١١	١٣
السطو	٦	٣
نقل برى	٢	٠
نقل بحري	٠	٠
اجسام سفن	٣	٠
هندسى	٥	٠
حوادث	٤	٦
طبى	٢	١
طيران	٠	٥
أخرى	١٠	١٨٧
الإجمالى	٢١٣	١٩٢

تصنيف الشكاوى الواردة للهيئة ضد شركات المتلكات عام ٢٠١٦

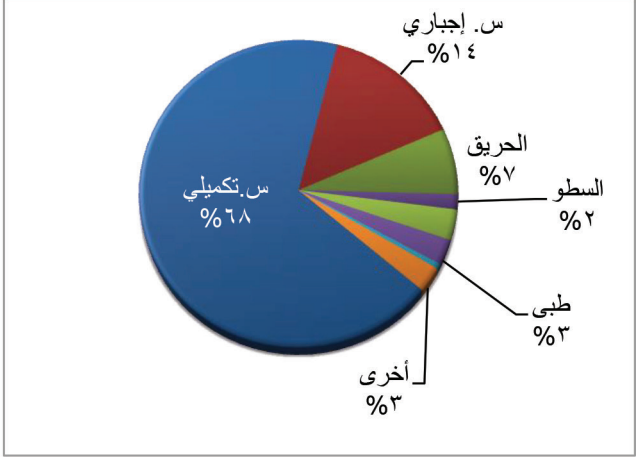

تصنيف الشكاوى الواردة للهيئة ضد شركات المتلكات عام ٢٠١٥

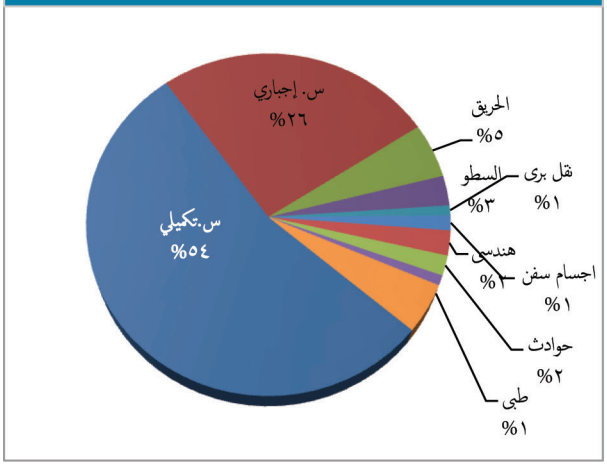

تركزت شكاوي حملة الوثائق ضد شركات تأمينات المتلكات خلال عام ٢٠١٦ في فرع السيارات التكميلى الذي استحوذ على٦٨٪ من شكاوي حملة وثائق تأمينات المتلكات يليه فرع السيارات الإجباري بنسبة ١٤ ٪ من تلك الشكاوى.

الشكاوى الواردة للهيئة في مجال التمويل العقاري :

البيان	٢٠١٥	٢٠١٦
الرصيد القائم من الشكاوى قيد الدراسة من العام السابق	٤	١
عدد الشكاوى الواردة إلى الهيئة خلال العام	١٢	١٠
إجمالي عدد الشكاوى	١٦	١١
عدد الشكاوى التي تم الانتهاء من دراستها خلال العام	١٥	١٠
الرصيد القائم من الشكاوى قيد الدراسة في نهاية العام	١	١

الشكاوى الواردة للهيئة في مجال التأجير التمويلي :

البيان	٢٠١٥	٢٠١٦
الرصيد القائم من الشكاوى قيد الدراسة من العام السابق	١	٠
عدد الشكاوى الواردة إلى الهيئة خلال العام	٢	٢
إجمالي عدد الشكاوى	٣	٢
عدد الشكاوى التي تم الانتهاء من دراستها خلال العام	٣	٢
الرصيد القائم من الشكاوى قيد الدراسة في نهاية العام	٠	٠

الشكاوى الواردة للهيئة في مجال التخصيم :

البيان	٢٠١٥	٢٠١٦
الرصيد القائم من الشكاوى قيد الدراسة من العام السابق	٠	٠
عدد الشكاوى الواردة إلى الهيئة خلال العام	١	١
إجمالي عدد الشكاوى	١	١
عدد الشكاوى التي تم الانتهاء من دراستها خلال العام	١	١
الرصيد القائم من الشكاوى قيد الدراسة في نهاية العام	٠	٠

٢-٣ التظلمات ضد القرارات التي تصدرها الهيئة أو الوزير المختص

ينظم قانون سوق رأس المال السبل التي تكفل للمتعاملين فية حق التظلم من القرارات الإدارية الصادرة من الوزير المختص أو الهيئة العامة للرقابة المالية. و يكون التظلم أمام لجان التظلمات التي تشكل بقرار من الوزير المختص.

كما ورد إلى لجنة التظلمات بالهيئة عدد ٢١ تظلم خلال عام ٢٠١٦ مقابل عدد ١٧ تظلم خلال عام ٢٠١٥ بارتفاع بنسبة ٢٤٪،كما تم قبول بعض التظلمات شكلاً ورفضهم موضوعاً ووضع البعض تحت نظر اللجنة المختصة وتم تأجيل بعضها وعدم قبول البعض الآخر لانتفاء القرار الإدارى.

وجدير بالذكر أن التظلمات تتعلق بالطعن على قرارات الهيئة أو الوزير المختص تطبيقا لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ (سوق رأس المال) أو رفض الالتماس المقدم من المتظلم.

٣-٢ تحريك الدعوى الجنائية والتصالحات

جدول (٧-٥)	بيان إحصائي تفصيلي بحالات تحريك الدعوى الجنائية والتصالحات خلال الفترة		٢٠١٥	٢٠١٦
أولا : تحريك الدعوى	سوق المال	اتخاذ إجراءات التحقيق ورفع الدعوى الجنائية في ضوء الطعن بالتزوير	٢١	٢١
		اتخاذ إجراءات التحقيق ورفع الدعوى الجنائية لمخالفات الباب التاسع "الشراء بالهامش"	٧	١٦
		اتخاذ إجراءات التحقيق ورفع الدعوى الجنائية لمخالفات التلاعب "شركات"	٩	١٩
		اتخاذ إجراءات التحقيق ورفع الدعوى الجنائية لمخالفات التلاعب "عملاء"	١٦	٣٦
		اتخاذ إجراءات التحقيق ورفع الدعوى الجنائية لمخالفات القوائم المالية	١٢	١٣
		اتخاذ إجراءات التحقيق ورفع الدعوى الجنائية عن مخالفات قانونية ولائحية أخرى	٥٤	٤١
	التأمين	تحريك الدعاوى الجنائية عن مخالفات التأمين "شركات"	١٠	١٦
		تحريك الدعاوى الجنائية عن مخالفات التأمين "وسطاء"	٥	٢
		تحريك الدعاوى الجنائية عن مخالفات التأمين "صندوق"	٢١	٢
	التمويل العقارى	تحريك الدعاوى الجنائية عن مخالفات التمويل	٠	٠
ثانياً : عدم تحريك الدعوى	سوق المال	عدم اتخاذ إجراءات التحقيق أو رفع الدعوى الجنائية	٥٨	٤٠
	التأمين	عدم اتخاذ إجراءات التحقيق أو رفع الدعوى الجنائية	٠	٢
	التمويل العقارى	عدم اتخاذ إجراءات التحقيق أو رفع الدعوى الجنائية	٠	١
ثالثاً: التصالحات	سوق المال	تصـــالحات عامة إنتهى البت فيها	٥	١٤
		عدم اتخاذ إجراءات التحقيق أو رفع الدعوى الجنائية	٥١	٩٧
	التأمين	تصـــالحات عامة إنتهى البت فيها	٦	٢٢
		عدم اتخاذ إجراءات التحقيق أو رفع الدعوى الجنائية	٣	٦
	التمويل العقارى	تصـــالح إنتهى البت فيه	٠	٠
	تصالحات عرضت على لجنة التحريك و تمت الموافقة عليها و جاري استكمال التصالح و سداد المبلغ		٠	٣٣
	الإجمالي		٢٥٧	٣٧٥

القسم الرابع :

التوعية وتنمية المهارات

٤-١- معهد الخدمات المالية

٤-٢- مركز المديرين المصري

القسم الرابع
التوعية وتنمية المهارات

٤-١ معهد الخدمات المالية

تعريف بالمعهد :

تم إنشاء المعهد فى يوليو ٢٠١٠ وفقاً لقانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية وصدرنظامه الأساسى بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٠ لسنة ٢٠١٠، وبدء العمل الفعلى فيه فى الأول من يناير ٢٠١١.

للمعهد شخصية إعتبارية مستقلة ، وله مجلس إدارة يضم عدد كبير من الخبرات العملية والمهنية والأكاديمية فى مجال نشاط المعهد، وله مدير تنفيذى يتولى تسيير أموره المالية والفنية والإدارية وهو يتبع الهيئة العامة للرقابة المالية.

و يختص المعهد بالعمل على تنمية المهارت فى مجال الخدمات المالية غير المصرفية بهدف مسايرة التطور العلمى، و على ترسيخ قواعد العمل المهنى السليم وتحقيق أعلى مستوى من الكفاءة العملية والعلمية للمهتمين بهذا المجال، وإكسابهم الخبرات والمهارات الفنية والإدارية.

كما يختص المعهد بإعداد الدراسات والبحوث وتوفير البيانات والمعلومات والإحصائيات المتعلقة بالقطاع المالى غير المصرفى، والعمل على نشر الثقافة والتوعية المالية والإستثمارية والتعريف بأحدث الممارسات الدولية فى مجال الخدمات المالية غير المصرفية.

اختصاصات المعهد :

- تدريب العاملين بالهيئة العامة للرقابة المالية والعمل على تنمية قدراتهم المهنية بشكل مستمر.
- إعداد البرامج العامة والمتخصصة اللازمة لتأهيل الأفراد والجهات العاملة فى مجال الخدمات المالية غير المصرفية.
- عقد وتنظيم الندوات والمؤتمرات وورش العمل والدورات التدريبية اللازمة لتأهيل العاملين والمهنيين بالقطاع المالى غير المصرفى داخل جمهورية مصر العربية وخارجها.
- إيفاد بعثات إلى الخارج للوقوف على التطورات والمستجدات فى المجالات ذات الصلة بنشاط المعهد.
- تنمية الكوادر الفنية والإدارية القائمة بمهام التدريب فى القطاع المالى غير المصرفى وكافة الأعمال الإدارية اللازمة للنهوض بهذه المهام.
- الإتصال بمراكزومعاهد التدريب والهيئات التعليمية والمهنية المتخصصة فى الداخل والخارج بهدف تبادل الخبرات فى مجال الخدمات المالية غير المصرفية
- تأهيل المهتمين بمجال الخدمات المالية غير المصرفية على المستويين المحلى والإقليمى للحصول على الدرجات العلمية والمهنية فى هذا المجال من المعاهد والهيئات العلمية المتخصصة.
- المساهمة فى نشر الوعى بأنشطة وأسواق وأدوات التمويل فى مصر.

أهم البرامج التدريبية التي قدمها المعهد عام ٢٠١٦

النشاط التدريبي							
القطاع		٢٠١٥			٢٠١٦		
		عدد البرامج	عدد الدورات	الندوات والمؤتمرات	عدد البرامج	عدد الدورات	الندوات والمؤتمرات
التأمين	مهنيين	٢	٩٩	٢	٢	١٠٧	١
	متخصص	٠	٠		١	١	
سوق المال	مهنيين	٠	٠	٣	١	١	٣
	متخصص	٤	٤		٠	٠	
التمويل العقارى	مهنيين	٢	٤	١	٣	٣	١
	متخصص	١	١		١	١	
تأجير تمويلي		٠	٠	١	٠	٠	١
تخصيم		٢	٢	١	٠	٠	١
تمويل متناهي الصغر		١	١	١	٠	٠	
برامج عامة		٠	٠	١	٠	٠	٨
الإجمالى		١	١	٠	٢	٢	٠
إجمالي عدد المتدربين		٥٣٥٥			٥٨٠٨		

أولاً : البرامج الخاصة بتراخيص المهنيين عن عام ٢٠١٦ مقارنة بالعام السابق

بلغ عدد الدورات المنفذة خلال عام ٢٠١٦ نحو (١١٥) دورة تدريبية في جميع الأنشطة مقارنة بنحو (١١٢) دورة تدريبية عام ٢٠١٥.

١- التأمين

بلغ عدد الدورات المنفذة خلال الفترة من عام ٢٠١٦ الخاصة ببرنامج تأهيل وسطاء التأمين المستويين الأول والثاني عدد (١٠٧) دورة تدريبية مقارنة بنحو (٩٩) دورة تدريبية خلال عام ٢٠١٥.

٢- سوق المال

تم تنفيذ عدد (١) برنامج "مديري الحساب والعمليات".

٣- التمويل العقاري

أ- برنامج التجديد للوكلاء العقاريين

بلغ عدد الدورات المنفذة خلال عام ٢٠١٦ الخاصة ببرنامج التجديد للوكلاء العقاريين عدد (١) دورة تدريبية مقابل عدد (٢) دورة تدريبية عام ٢٠١٥.

ب- برنامج التجديد لخبراء التقييم العقاري

بلغ عدد الدورات المنفذة خلال عام ٢٠١٦ الخاصة ببرنامج التجديد لخبراء التقييم العقاري عدد (١) دورة تدريبية مقابل عدد (٢) دورة تدريبية خلال عام ٢٠١٥.

ج- برنامج توفيق أوضاع الوكلاء العقاريين الغير أعضاء بنقابة المحامين

إعمالا لأحكام قرار الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ١٠٩ لسنة ٢٠١٥ تم تنفيذ عدد (١) دورة تدريبية.

ثانياً- البرامج المتخصصة عام ٢٠١٦

١- التأمين

- ورشة عمل التأمين التكافلي بالتعاون مع شركة "ارنست أند يونج".
- برنامج "تقييم شركات التأمين".

٢- سوق المال

- مؤتمر " أدوات التمويل غير المصرفي للقطاعين العام والخاص ".
- ورشة عمل "أدوات الاستثمار المستحدثة وأدوات الدخل الثابت".
- ورشة عمل "الصكوك وأدوات التمويل المتوافقة مع الشريعة".

٣- التمويل العقاري

- برنامج عن «مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب».
- ورشة عمل عن «المعايير المصرية للتقييم العقاري».

٤- صناديق التأمين الخاصة

- ورشة عمل عن «المستجدات التشريعية في مجال صناديق التأمين الخاصة».

٥- التأجير التمويلي والتخصيم

- ورشة عمل «التوريق والتأجير التمويلي والتخصيم».
- ورشة عمل «التعريف بالأدوات المالية غير المصرفية».

٦- التمويل متناهي الصغر

- تم عقد عدد (٣) ورش عمل عن (التمويل متناهي الصغر.. مرحلة ما بعد الترخيص) بالمشاركة مع الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر في محافظات (الجيزة - الإسكندرية - أسيوط).
- تم عقد عدد (٤) ورش عمل عن قواعد إعداد وعرض القوائم المالية لمحفظة التمويل متناهي الصغر بالجمعيات والمؤسسات الأهلية بمحافظات (القاهرة - الغربية - بني سويف - الأقصر).

ثالثاً- الإنجازات في مجال تطوير النشاط التدريبي

١ - الارتقاء بمهنة وسطاء التأمين من خلال تطوير مناهج الدورات التدريبية

- تم إعداد البرنامج التدريبي للإعداد والتأهيل لمزاولة مهنة المعاينة وتقدير الأضرار بسوق التأمين المصري وتم تقديم البرنامج ثلاث مرات سنويا في شهر ابريل وشهر يوليه وشهر أكتوبر لمدة ٤ أيام.

وتضمن البرنامج أربعة أجزاء: مقدمة في الخطر والتأمين و الأطر التنظيمية والتشريعية المنظمة لخبراء المعاينة وتقدير الأضرار و دور خبراء المعاينة وتقدير الأضرار - نماذج لتقارير المعاينة و حالات عملية للشكاوى وفض المنازعات.

وتم إعداد أول دورة في البرنامج للسادة مزاولي مهنة المعاينة وتقدير الأضرار في فرعي الحريق والسيارات.

- تم إعداد برنامج الوكلاء العقاريين الجدد.

٢ - بروتوكولات تعاون في مجالات التدريب والارتقاء بالثقافة المالية والبحوث والدراسات

- تم تجديد بروتوكول التعاون بين معهد الخدمات المالية ومركز التقييم العقاري بجامعة القاهرة الخاص ببرنامج إعداد خبراء التقييم العقاري.
- توقيع بروتوكول تعاون مع المنظمة الدولية **International Factors Group (IFG)** والتي اندمجت حاليا مع منظمة **Factors Chain International (FCI)**.
- تم توقيع بروتوكول تعاون مع وحدة التمويل متناهي الصغر للرقابة علي نشاط الجمعيات والمؤسسات الأهلية في مجال تدريب الجمعيات ومراقبي الحسابات بالقاهرة الكبرى والمحافظات.
- فى ضوء بروتوكول التعاون بين معهد (**CII**) و معهد الخدمات المالية **FSI** بهدف تنمية الكوادر البشرية على مستوى الهيئة **EFSA** و الجهات العاملة بسوق التأمين المصرى ، ورد من معهد التأمين القانونى بلندن**The Chartered Insurance Institute (CII)** ما يفيد بأن معهد الخدمات المالية قد أصبح مقرا لإختبارات معهد التأمين القانوني بلندن **Public Center**منذ بداية عام ٢٠١٧.

٣ - جهود المعهد فى كيفية الترويج والتسويق لأنشطته المختلفة

- ورشة عمل "تحديات ودور التأمين التكافلي في المجتمع" التي عقدت على هامش مؤتمر الاتحاد الافرو- آسيوى كما ناقش لموضوع "السيناريو الحالي والمستقبلي للتأمين التكافلي".
- جولة ميدانية بألمانيا للتعرف علي أفضل الممارسات لنشاط التأجير التشغيلي.
- ورشة عمل التأمين البنكي التي نظمتها الوكالة الألمانية للتعاون الدولي **GIZ** والاتحاد المصري للتأمين والمنعقدة مؤتمر القمة الثاني عشر للمال والتمويل المنعقد.
- مؤتمر تنمية ريادة الأعمال والمشاريع الذي نظمته المعونة الأمريكية.

٤-٢ مركز المديرين المصري

تعريف عام عن المركز

تأسس مركز المديرين المصري عام ٢٠٠٣ في وزارة التجارة الخارجية ليصبح أول مركز للتدريب والبحوث والاستشارات يقدم خدماته للشركات والمؤسسات المالية العامة والخاصة العاملة في مصر ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ويعمل المركز على نشر الوعي بقواعد حوكمة الشركات وأفضل الطرق لتطبيقها. وقد حدد قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٢٣١ لسنة ٢٠٠٤ والذي قام بنقل تبعية المركز من وزارة التجارة الخارجية إلى وزارة الاستثمار مسئوليات المركز في التعريف والترويج لمبادئ حوكمة الشركات والقضايا ذات الصلة، ثم بعد ذلك صدر قرار المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ٢٥١ لسنة ٢٠١١، والذي نص على نقل تبعية مركز المديرين المصري بالكامل إلى الهيئة العامة للرقابة المالية التي قامت بدورها في إعادة تنظيم المركز ليصبح وحدة مستقلة تابعة للهيئة العامة للرقابة المالية بموجب قرار مجلس إدارتها رقم ٩٧ لسنة ٢٠١٦.

ويتعاون المركز مع العديد من المنظمات الدولية الرائدة مثل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (**UNDP**)، ومعهد البنك الدولي (**WBI**)، ومؤسسة التمويل الدولية (**IFC**)، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (**OECD**)، والإتحاد الأوروبي (**EU**) ومركز المشروعات الدولية الخاصة (**CIPE**). وقد تمكن المركز خلال السنوات الماضية من ترك انطباعاً قوياً وإيجابياً من خلال تشجيع البحوث في مجال حوكمة الشركات والقضايا ذات الصلة، وكذلك الارتقاء بمستوى تطبيق مبادئ الحوكمة في مختلف المؤسسات. ويقوم المركز بالتوجه بأنشطته المتعددة إلى أعضاء ورؤساء مجالس الإدارة، والمديرين، وكبار التنفيذيين، والمساهمين، والأطراف ذات المصالح في هذه الشركات والمؤسسات المختلفة. لذا فقد تم اختيار المركز في أكتوبر ٢٠١٠ ليكون أحد أربعة مراكز تميز في حوكمة الشركات من قبل المنتدى العالمي لحوكمة الشركات.

نطاق عمل مركز المديرين المصري

أولاً: نشر الوعي

يعمل المركز على نشر الوعي بقواعد الحوكمة وبأفضل ممارساتها في مصر ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث يقوم المركز بعقد الندوات والمؤتمرات حول موضوعات حوكمة الشركات والموضوعات ذات الصلة. هذا بالإضافة إلى إصدار أدلة الحوكمة وتشجيع البحوث في موضوعات الحوكمة. هذا ويحتوي الموقع الالكتروني الخاص بالمركز **www.eiod.org** علي أهم المعلومات الخاصة بحوكمة الشركات بما في ذلك من المنشورات والبحوث ذات الصلة. ويعرض الموقع الالكتروني أخبار المركز والمؤتمرات والندوات التي يقوم بتنظيمها، هذا بالإضافة إلي كل ما يخص البرامج التدريبية والشهادات المهنية التي يقوم المركز بتقديمها.

المؤتمرات والندوات والتعاون الإقليمي :

يقوم المركز بتنظيم المؤتمرات والندوات لنشر الوعي بحوكمة الشركات والموضوعات ذات الصلة، ويتم دعوة عدد من الخبراء في تلك المجالات كمتحدثين، ويحضر هذه المؤتمرات رؤساء مجالس الإدارة، والمديرين في الشركات المحلية ومتعددة الجنسيات ورجال الأعمال والمراجعين والمحاسبين، والصحافيين، وممثلي الشركات المملوكة للدولة والكوادر الأكاديمية. وامتدت أنشطة مركز المديرين المصري لتشمل العديد من دول المنطقة سواء في شكل برامج تدريبية، أو مساعدات فنية، ويقوم المركز بالتعاون مع عدد من الدول العربية في مجال نشر الوعي حول حوكمة الشركات من خلال الدورات التدريبية والاستشارية والمشاركة في الندوات والمؤتمرات وكذلك إنشاء مراكز للحوكمة أو إعداد أدلة لحوكمة الشركات وذلك في كل من فلسطين، والإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، ولبنان، والسودان، وسلطنة عمان، والأردن.

ثانياً: التدريب والاستشارات

يقوم مركز المديرين المصري بتصميم وتقديم مجموعة متنوعة من البرامج التدريبية والشهادات المهنية المعتمدة تخطت الثلاثين برنامج تدريبي وشهادة مهنية مطروحة في دليل الخدمات التدريبية الخاص بالمركز، تغطي المستويات الأساسية والمتقدمة في مختلف مجالات حوكمة الشركات والموضوعات ذات الصلة. وتستهدف هذه البرامج والشهادات كلاً من رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة الحالين والمرتقبين وكبار المديرين والتنفيذيين، وجميع المعنيين بتطبيق الحوكمة في شركاتهم. ويتم تصميم وتقديم الدورات التدريبية بحيث تستوفي الاحتياجات العلمية والعملية للمشاركين. كما يتم تقديم البرامج التدريبية المعدة خصيصاً للشركات بناءً على طلبها، وتقدم هذه البرامج داخل الشركة لأعضاء مجالس الإدارة أو العاملين بالشركة على اختلاف مستوياتهم حول الحوكمة وكيفية التعامل مع التحديات التي قد تواجه الشركة عند التطبيق.

ويعتبر مركز المديرين المصري الرائد على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في تقديم البرامج التدريبية الخاصة بحوكمة الشركات والموضوعات ذات الصلة وإجراء الاختبارات عليها عن طريق الإنترنت.كما يقوم المركز أيضاً بتقديم الخدمات الاستشارية عن طريق دعم الشركات الراغبة في تقييم أو تصميم نظم داخلية تتطابق مع قواعد حوكمة الشركات. وهذا من خلال تقييم الأدلة والنظم وإجراءات العمل الحالية الخاصة بالشركة في ضوء توجيهات حوكمة الشركات. كما يساعد المركز الشركات الراغبة على وضع خطط لتحسين تطبيق حوكمة الشركات وكذلك تنفيذ برامج للارتقاء بها.

ثالثاً: البحوث والإصدارات

قام المركز منذ نشأته بإصدار مجموعة متنوعة من أدلة الحوكمة بدأت عام ٢٠٠٥ "بدليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات الخاصة" والذي تم تحديثه للمرة الأولى في عام ٢٠١١، حتى قام المركز مؤخراً بالانتهاء من آخر تحديث له تحت عنوان "الدليل المصري لحوكمة الشركات" والمزمع اعتماده وطرحه للسوق قريباً. كما قام المركز في عام ٢٠٠٦ بإصدار "دليل قواعد ومعايير حوكمة شركات قطاع الأعمال العام"، وقام أيضاً بإصدار "دليل عمل لجان المراجعة" في عام ٢٠٠٨. كل هذا بخلاف ما يصدره المركز من بحوث ونشرات إخبارية هامة عن حوكمة الشركات وموضوعاتها المتصلة والتي يقوم بنشرها من خلال موقعه الالكتروني.

نتائج نشاط مركز المديرين خلال عام ٢٠١٦ مقارنة بعام ٢٠١٥

البيان	٢٠١٥	٢٠١٦
إجمالي عدد المتدربين	٥٨٥ متدرب	٩٣١ متدرب
إجمالي عدد البرامج التدريبية المنفذة	٣٩ برنامج تدريبي	٤٠ برنامج تدريبي
إجمالي عدد الأيام التدريبية	٩١ يوم تدريبي	١٠ يوم تدريبي

القسم الخامس

مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

القسم الخامس
مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

فى إطار جهود الهيئة العامة للرقابة المالية في تفعيل وانفاذ القوانين والاحكام الصادرة تنفيذا لها ، والقيام بأعمال الرقابة والمتابعة لكافة الانشطة الخاضعة لرقابة الهيئة؛ تحرص الهيئة على متابعة التزام الجهات العاملة في الأنشطة الواردة أدناه بالتشريعات المنظمة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب :

- الشركات العاملة فى مجال الاوراق المالية
- الشركات العاملة فى مجال التأمين
- الشركات العاملة فى مجال التمويل العقارى
- الشركات العاملة فى مجال التأجير التمويلى
- الشركات العاملة فى مجال التخصيم
- الجهات العاملة في مجال التمويل متناهي الصغر

أهم جهود الهيئة في مجال مكافحة غسل الأموال في ضوء تطبيق القانون ٨٠ لسنة ٢٠٠٢:

- الالتزام بتطبيق أدلة الإجراءات الداخلية بما في ذلك وتحديث الإرشادات الصادرة للمسئولين عن التفعيل بالهيئة او المؤسسات الخاضعة لرقابتها.
- متابعة ودراسة إلتزام كافة المؤسسات التابعة لرقابة الهيئة بالقانون والنظم والسياسات الخاصة بمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب وحصر كافة التقارير الدورية الواردة من المؤسسات الخاضعة لرقابة الهيئة عن عام ٢٠١٦ وبناءا عليه فقد تم مخاطبة عدد (٤١) شركة غير ملتزمة بضوابط مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب وذلك لتوفيق اوضاعها وقد استجابت بالفعل وتم التأكد من تلافى الملاحظات السالف الاشارة اليها .
- الالتزام بتطبيق دليل استرشادي وقائمة استيفاء عناصر الالتزام للتحقق من تنفيذ المتطلبات القانونية لفحص الالتزام وفقاً للضوابط الرقابية والتشريعات القانونية. العمل على تنظيم تدفق المستندات والبيانات والمعلومات وتصنيفها ودراستها للوقوف على اهم الملاحظات والظواهر العامة من خلال جمع وتحليل بيانات التراخيص والانشطة المتعلقة بالمؤسسات واعداد الاحصائيات المقارنة لنتائج الفحص المكتبي والتفتيش الميداني في ضوء البيانات والمعلومات والنظم المطبقة والسياسات المتبعة بالمؤسسات لأغراض المكافحة وقياس المخاطر حسب كل نشاط وحجمه وآليات التفعيل المطبقة وتحديد المؤشرات والألوية الحمراء وفقاً لقواعد التعرف على هوية العملاء والمنتجات والمناطق الجغرافية وآليات ووسائل توصيل الخدمات المالية.
- تحليل وتصنيف الملاحظات وتحديد المؤشرات وقياس المخاطر المرتفعة وتحديد خطة العمل بالتركيز على تقييم الاداء وقياس درجة التزام المؤسسات المخاطبة بأحكام القانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ وإدراج أهم الظواهر العامة التى يتم رصدها عن سلوكيات السوق والانشطة ضمن التقرير الدورى السنوى الذى يتم اخطار الوحدة به فور إعداده .
- اجراء الفحص المكتبي للتقارير الدورية التي ترد من الشركات ودراسة ما تتضمنه التقارير لتحديد الملاحظات والسلبيات تمهيداً لإجراء التفتيش الميداني الدوري و/أو المفاجئ وتحديد عينة الشركات التي تشير تقاريرهم الدورية إلى قصور و/أو مخالفات للتشريعات والضوابط الرقابية الصادرة بشأن مكافحة غسل الاموال.
- تحديد الظواهر السلبية وتصويب نتائج المراجعة الدورية والفحص المكتبي للتقارير الواردة من الشركات والتوجيه بضرورة استيفائها من خلال تحديد الملاحظات والمخالفات ونواحي القصور والتنبيه على تلافيها مستقبلا.
- إخطار الشركات المخاطبة بأحكام القانون والضوابط الصادرة تنفيذا لهما بالمخالفات المنسوبة اليها ونواحي القصور للعمل على إزالتها ومحو أسبابها والإجراءات المناسبة لتلك المخالفات مع بيان أوجه القصور وأوجه معالجتها واتخاذ الإجراءات المناسبة لتلافى السلبيات مع الحفاظ التام على سرية بيانات حسابات العملاء .

- و في ضوء ما اسفر عنه إجراءات التحقق والدراسة فقد تم ما يلي :

أولاً : في مجال سوق المال

- ورد للإدارة المعنية بالهيئة عدد (١٢٠) تقرير دوري .
- تم إخطار وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بعدد (٦) حالات تم الاشتباه فيها
- تم التنسيق مع الإدارة المركزية للإلزام بالهيئة في متابعة عدد (٤) مخالفات لأحكام تشريعات مكافحة غسل الأموال من خلال الإجراءات التصويبية / العقوبات /الجزاءات الإدارية التى اتخذتها الهيئة فى مواجهة الشركات .
- تم التنسيق والتعاون مع الإدارات المركزية بالهيئة (مثل الإدارة المركزية للتأسيس والترخيص للشركات و الإدارة المركزية للتأسيس والترخيص للعاملين وكذا لجنة تراخيص الشركات المكلفة بمنح موافقه الهيئة على طلبات مزاوله أي من الأنشطة المرخص بها بالهيئة) ،

ثانياً : في مجال التأمين

- فحص ودراسة كافة التقارير السنوية والدورية الواردة للإدارة المعنية بالهيئة خلال ذات العام في مجال التأمين .
- إجراء التفتيش الميدانى المتخصص على عدد (١٩) شركة وفقا للبرنامج المعد سلفا تنفيذا لتعليمات وتوجيهات السيد رئيس الهيئة .
- إجراء فحص ميداني وتفتيش لبعض شركات التامين بالاشتراك مع الإدارة المركزية للرقابة على شركات التأمين للتحقق من تفعيل إجراءات مكافحة غسل الأموال بالشركات.
- تلقى وفحص ودراسة العديد من الشكاوى المرتبطة بوسطاء التامين والمنتجين ضد شركات التامين والتي بلغت في مجملها (٢٠) شكوى واعداد المذكرات اللازمة وابداء الراى الفنى والقانونى وعرضها على السيد الأستاذ رئيس الهيئة متضمنة رأى الإدارة وإخطار صاحب الشكوى (الوسيط او المنتج) بما انتهى اليه رأى الهيئة .

ثالثاً : الشركات العاملة في مجال أنشطة التمويل (تمويل عقاري - تأجير تمويلي - تخصيم) :

- تم التنبيه على كافة شركات التمويل العقاري و التاجير التمويلى و التخصيم نحو ضرورة موافاة الهيئة بالتقرير الدوري السنوي وذلك طبقاً للحد الادنى للمعايير المقررة بالضوابط الرقابية الصادرة ٢٠٠٨ .
- تم متابعة تحديث بيانات المدير المسئول عن مكافحة غسل الاموال ومن ينوب عنه والقيام بالمهام والمسئوليات المنوط بهما تنفيذها.
- **التنسيق والتعاون المستمر مع وحدة مكافحة غسل الأموال بالبنك المركزي:**

الهيئة ممثلة فى كل من مجلس أمناء وحدة مكافحة غسل الأموال بالبنك المركزي واللجنة الوطنية التنسيقية بالوحدة.

ومن الجدير بالذكر أن وحدة مكافحة غسل الأموال المصرية بالبنك المركزي المصري هي وحدة التحريات المالية المصرية التي تضطلع بأنشطة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في مصر، وقد أنشئت عام ٢٠٠٢ م بموجب قانون مكافحة غسل الأموال الصادر بالقانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ م .

وتحقيقا لأهدافها فقد قامت الهيئة بمتابعة اجراءات استيفاء نموذج استبيان تقييم المخاطر فى مجال مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب المطلوب من الوحدة عن نظم المكافحة المطبقة في الانشطة والخدمات المالية غير المصرفية ؛ حيث تم التنسيق مع الادارات المختلفة بالهيئة كل فيما يخصه ؛ ومخاطبة المؤسسات المالية الخاضعة لرقابة الهيئة لاستيفاء المسودة الاولية لنموذج الاستبيان والنماذج و الملاحق الخاصة به. و كذا العمل على انشاء واعداد قاعدة بيانات بالإدارة والهيئة تمكن من الرجوع اليها عند الحاجة وتوفير المعلومات والبيانات بشكل سهل وميسر للمستخدم للمساعدة في اتخاذ القرار المناسب وفى الوقت المناسب وقد تم مد الوحدة بكافة البيانات والمستندات التي تم طلبها والمتعلقة بعمليات المكافحة ومواجهة الإرهاب بخلاف ما يتعلق بقرارات مجلس الامن والاحكام الجنائية الصادرة ضد بعض الافراد او الشخوص الاعتبارية .

- **متابعة وتحديث نظم المكافحة وفقاً لأهداف تعزيز مراجعة وتقييم المخاطر وتعزيز الفعالية بغرض التوافق مع متطلبات الامتثال للقوانين واللوائح والمعايير الدولية الجديدة والتوصيات وتشمل الإجراءات الاتية :**

١. متابعة الاهداف الرئيسية لاستراتيجية مصر في مجال مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب - والتي تم اقرارها باللجنة الوطنية التنسيقية بالوحدة في سبتمبر٢٠١٣ - مع المهام وخطط عمل الادارة وفقاً للإمكانات المتاحة والجارى تطويرها لمواكبة المستجدات الدولية والاقليمية .

٢. تعميم المستجدات التي يتعين مراعاتها فيما يتعلق بتحديث البيان العام **Public Statements** الصادر عن الـ (**FATF**) بشأن الدول التى لديها أوجه قصور إستراتيجية فى نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب .

- **تنمية الخبرات العلمية والعملية التطبيقية في مجال مكافحة غسل الأموال:**

١. تقديم الدعم الفني لاجراءات الالتزام

من خلال التنسيق مع الإدارات المختلفة بالهيئة لمهام التفتيش الميداني المتخصص ونشر الوعي اللازم بشأن دور الهيئة وآليات تفعيل التشريعات الرقابية الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب .

٢. تقديم دورات تدريبية متخصصة على نظم وإجراءات مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب للعاملين في الصناعة

يتم ذلك وفقاً لاحتياجات السوق ومتابعة تدريب العاملين من المستويات الوظيفية المختلفة بالهيئة بالتنسيق مع الوحدة و معهد الخدمات المالية التابع للهيئة ، حيث تم عقد برنامج متخصص لجميع المؤسسات الخاضعة لرقابة الهيئة على مدار العام فى مجالات الاوراق المالية والتمويل العقارى والتأجير التمويلى والتأمين .

٣. المشاركة فى تقديم أوراق عمل وتبادل الخبرات والمعلومات مع الجهات الرقابية العامة

مثل هيئة الرقابة الإدارية ومباحث الاموال العامة وأكاديمية الشرطة ، من حيث القضايا المتشابهة والحالات العملية فى المجالات المعنية بالتحقيق والتحرى عن الجرائم السابقة لجريمة غسل الأموال والمنصوص عليها بالقانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما.

القسم السادس

التعاون الدولي والإقليمي

القسم السادس
التعـاون الدولي والإقليمي

التعاون الدولي

تعتبر العلاقات الدولية أحد ركائز عمل الهيئة العامة للرقابة المالية لتحقيق الاختصاصات المنوطة بها وفقاً لقرار إنشائها والتى تتضمن التعاون والتنسيق مع الهيئات النظيرة والمنظمات الدولية ذات الصلة بالقطاع المالي غير المصرفى، وذلك بهدف تطوير آليات ونظم الرقابة ورفع كفاءتها وأحكامها وفقا لأفضل الممارسات الدولية. وقد سعت إدارة العلاقات الدولية بالهيئة إلى تحقيق ذلك عن طريق المشاركة الفاعلة فى المؤتمرات والفعاليات الدولية المختلفة التى من شأنها نقل الخبرات الدولية فى مجال الرقابة على الأسواق المالية غير المصرفية للعاملين فى الهيئة لنقل خبراتهم فى هذا المجال. كما حرصت الإدارة على التنسيق مع الجهات الوطنية المختلفة لتوفير الدعم المالي والفني من المنظمات التنموية الدولية وذلك لخدمة الأسواق المالية غير المصرفية المصرية وتنميتها بما يحقق إضافة وتنوع للاقتصاد المصرى.

أولاً: المنظمات والاتحادات والفعاليات الدولية

أ. فعاليات نظمتها الهيئة

١- الاجتماع العاشر لاتحاد هيئات الأوراق المالية العربية

استضافت الهيئة الاجتماع السنوي العاشر لاتحاد هيئات الأوراق المالية العربية وذلك خلال شهر مارس حيث تم خلاله انتقال رئاسة الإتحاد إلى مصر ممثلة في الهيئة وذلك للدورة ٢٠١٦/٢٠١٧. كما تم خلال الاجتماع استعراض ما أنجزه الإتحاد خلال العام المنصرم فضلاً عن مناقشة العديد من الموضوعات وعلى رأسها تبني استراتيجية الإتحاد حتى عام ٢٠٢٠ والتي تتضمن العديد من المبادرات الهادفة إلى تطوير البنية التحتية للأسواق وزيادة كفاءة وتنافسية الأسواق المالية في الدول العربية أعضاء الاتحاد بالشكل الذى يخدم أهداف الهيئات الأعضاء ويعظم الاستفادة من هذا التجمع الرقابي العربى.

كما وقعت الهيئة على هامش الاجتماع العاشر للاتحاد مذكرة تفاهم مع الهيئة العامة لسوق المال بسلطنة عُمان وذلك رغبة من الطرفان في تعزيز وتطوير التعاون بينهما في مجال تبادل المعلومات الرقابية والتعاون المشترك. وتهدف مذكرة التفاهم إلى وضع إطار قانونى لتيسير عملية تبادل المعلومات الرقابية والتعاون المشترك للمساعدة في تنفيذ القوانين واللوائح ذات الصلة بالقطاعات التي يشرفان عليها، إلى جانب تقديم المساعدة الفنية من خلال تبادل الخبرات والبحوث والبيانات الإحصائية والدراسات والمطبوعات ذات الصلة بسوق رأس المال وقطاعي التأمين والتمويل العقاري، وأي قطاعات أخرى يتفق عليها الطرفان وتخضع لرقابتهما. ويأتي ذلك في ضوء حرص الهيئتان على زيادة تنافسية الأسواق المالية التي يشرفان عليها من خلال ضمان نزاهة تلك الأسواق وحماية المستثمرين فيها ورفع المستوى العلمي والفني للعاملين فيها.

كما تتضمن مذكرة التفاهم التزام الطرفين بالعمل على حث شركات التأمين المرخصة في البلدين على توفير الخدمات والمنتجات التأمينية الموحدة التي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة ودعم حرية التنقل للأشخاص والأموال والبضائع فضلاً عن تشجيع شركات التأمين وإعادة التأمين في البلدين على إقامة مكاتب تمثيل لها في أسواق البلدين وتسهيل أعمال التأمين وإعادة التأمين والاستثمار في البلدين.

تجدر الإشارة إلى أن المذكرة الموقعة تحل محل مذكرة التفاهم السابقة التي تم توقيعها بين الهيئة العامة لسوق المال بجمهورية مصر العربية، والهيئة العامة لسوق المال بسلطنة عُمان بتاريخ ١٤ سبتمبر ٢٠٠٥م، والتي تضمنت التعاون في مجال سوق المال فقط.

٢- برنامج تدريبي حول الشمول المالى في التأمين لرقباء التأمين العرب والأفارقة

استضافت الهيئة لمدة خمسة أيام خلال شهر أبريل برنامجاً تدريبياً حول الشمول المالى في التأمين لرقباء التأمين العرب والأفارقة وذلك بالتعاون مع المنظمة الدولية لمراقبي التأمين، ومبادرة الحصول على التأمين (A2ii)، والوكالة الألمانية للتعاون الفني، ومركز تورونتو، حيث شارك في البرنامج الذى يعد الأول من نوعه على مستوى الدول العربية ثمانية وعشرون مشاركاً مثلوا هيئات رقابية من تسعة دول عربية وأفريقية.

وقد تناول البرنامج دور التأمين في تعزيز الشمول المالى من خلال التركيز على موضوعات تختص بكيفية دعم الفئات الأقل دخلاً للحصول على خدمات تأمينية متناهية الصغر فضلاً عن دور الجهات الرقابية في تنظيم التطبيقات التأمينية المتعددة وخاصة التأمين متناهى الصغر والتأمين التكافلي متناهى الصغر بما يدعم مفاهيم الشمول المالى. وفى هذا الإطار، تناول البرنامج أهمية وضع وتنفيذ استراتيجية تنظيم وإشراف خاصة تتناسب مع صغر حجم أعمال التأمين متناهى الصغر والتأمين التكافلي متناهى الصغر وذلك لضمان وصول خدمات التأمين والحماية للمستهلكين ذوي الدخول المنخفضة. وإلى جانب ذلك، فقد تم استعراض عدداً من الممارسات والتجارب الأخرى الناجحة في مجال التأمين متناهى الصغر على مستوى القارة الأفريقية وأيضاً دول العالم.

وقد ناقش البرنامج أهمية توفير صيغ تأمينية تتسم بالبساطة وانخفاض التكلفة وسرعة أداء مبلغ التعويض وهي السمات المميزة للتأمين متناهي الصغر. وتم إلقاء الضوء على أن مشروع القانون الجديد للرقابة والإشراف على التأمين سوف يتضمن فصلاً خاصاً بالتأمين متناهى الصغر وتقنين آليات سهلة وغير مكلفة لتوزيع وثائق التأمين الخاصة به وتحصيل أقساطها. بما يؤدي إلي انتشار التغطية التأمينية لدى شرائح جديدة فى المجتمع المصرى وخاصة محدودى الدخل من خلال التأمين متناهى الصغر سيساهم فى زيادة "الشمول المالى" للمواطنين وتوسيع استفادتهم من مختلف الخدمات المالية والمصرفية المتاحة لاسيما أصحاب المشروعات الصغرى والمزارعين وصغار المربيين للثروة الحيوانية.

٣- الاجتماع المشترك لاتحاد هيئات الأوراق المالية العربية واتحاد البورصات العربية

استضافت الهيئة الاجتماع المشترك لاتحاد هيئات الأوراق المالية العربية واتحاد البورصات العربية والذى عقد بناء على دعوة من رئيس الهيئة بصفته رئيس الدورة الحالية لاتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، وذلك لبحث أوجه التعاون والموضوعات ذات الأهمية لأكثر من سوق عربية. وتم خلال الاجتماع الذى يعد الأول منذ عام ٢٠١٠ بحث سبل التقريب وزيادة الاتساق بين قواعد التعرف على العميل اللازمة لفتح حساب تعامل فى أى بورصة عربية ومناقشة المستجدات فى هذا الصدد لاسيما نظام الجاتكا العالمى والتزام الدول المنضمة له بالإفصاح عن أرصدة المقيمين بها لجهات الضرائب بدولهم، وذلك على غرار قانون الفاتكا الخاص بالولايات المتحدة. كما جرت مناقشة أوجه التعاون فى مجال إعداد قواعد استرشادية تنظم المالك المستفيد والمالك المسجل ونظام الحسابات المجمعة (الأومنيباس). وإلى جانب هذا، فقد تم مناقشة ورقتي عمل تتعلق ببعض الجوانب المرتبطة بتسهيل الوصول إلى الأسواق المالية العربية وتسهيل انسياب الاستثمارات المحلية والأجنبية إلى هذه الأسواق مع التأكيد على أهمية تشجيع الجهود الرامية إلى تفعيل تداول الأسهم والسندات الخضراء التي تخص المشروعات صديقة البيئة في ضوء ما يحظى به هذا القطاع من اهتمام دولى.

٤- البرنامج التدريبي العملي للهيئات أعضاء اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية

نظمت الهيئة بالتعاون مع أمانة اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية برنامجاً تدريبياً عملياً حول أساسيات الرقابة والإشراف على سوق المال وذلك للهيئات الرقابية الأعضاء في الاتحاد خلال شهر أكتوبر. وقد شارك بالبرنامج اثنان وعشرون متدرباً يمثلون هيئات الرقابة على أسواق المال في كل من الأردن والإمارات وتونس وفلسطين وسلطنة عمان ولبنان والمغرب ومصر.

٥- الاجتماع الثانى للجنة المشكلة تحت مظلة إتحاد هيئات الأوراق المالية العربية

استضافت الهيئة في مقرها بالقاهرة خلال شهر ديسمبر الاجتماع الثانى اللجنة المشكلة من أعضاء اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية لإعداد أول دراسة عربية من نوعها عن "تنظيم عروض الشراء بقصد الاستحواذ" في الدول أعضاء الاتحاد وكذا لوضع أول "دليل استرشادى لقواعد حوكمة الشركات المدرجة". وقد اختتمت اللجنة أعمالها خلال هذا الاجتماع بعد أن تم الانتهاء من إعداد الدراسة المقارنة من خلال تقديمها استعراضاً للتشريعات والقواعد المنظمة بعدة دول عربية ومن ضمنها مصر والسعودية والإمارات والكويت وسلطنة عمان وقطر والأردن والمغرب وتونس وفلسطين، وتلي ذلك مقارنتها بالضوابط المناظرة دولياً مثل المعمول بها في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وبريطانيا وهونج كونج وسنغافورة. كما قامت اللجنة أيضاً بالانتهاء من وضع الدليل الاسترشادى لقواعد حوكمة الشركات المدرجة، حيث تهدف الدراسة والدليل إلى التعريف بأفضل الممارسات الدولية فى هذان المجالان ومساعدة هيئات أسواق المال بمختلف الدول العربية الأعضاء فى مراجعة وتحديث تشريعاتها لضمان اتساقها وتكاملها.

ب. فعاليات شاركت فيها الهيئة :

١- إجتماعات مجلس إدارة المنظمة الدولية لهيئات الأسواق المالية

- شاركت الهيئة في الاجتماع السنوي الأول لمجلس إدارة المنظمة الدولية لهيئات الأسواق المالية الذى عقد في فبراير في اسبانيا وذلك في ضوء عضوية مصر - الممثلة في الهيئة - في مجلس إدارة المنظمة التي تعتبر الأهم على مستوي مراقبي أسواق المال العالمية. وقد تضمنت الاجتماعات مناقشة بين أعضاء المجلس بشأن التطورات الأخيرة في أسواق المال وآثارها على أسواق البلدان المختلفة وما يتطلبه ذلك من إجراءات تنظيمية مناسبة.

- كماشاركت الهيئة في الاجتماعات السنوية للمنظمة الدولية لهيئات الأسواق المالية والتي عقدت في بيرو خلال شهر مايو حيث شهدت الاجتماعات بداية دورة جديدة أعيد فيها انتخاب مصر لعضوية مجلس الإدارة لفترة ثانية. كما شهدت الاجتماعات استعراضاً لكيفية تنشيط السيولة في أسواق السندات وتجارب دمج البورصات إقليمياً وتحديات التطورات التكنولوجية في مجال أسواق المال إضافة إلى بحث آليات التعاون الدولي في مجال مكافحة جرائم الأوراق المالية العابرة للدول وكذلك تعزيز متطلبات الحوكمة والافصاحات المالية ودور مراقبي الحسابات في هذا الخصوص.

واستعرض المشاركون في هذه الاجتماعات أوضاع أسواق المال عالمياً حيث بينت الاحصاءات أن متوسط القيمة السوقية للبورصات في الدول العشرين الكبرى بلغت ٧٧٪ من إجمالي ناتجها القومي، بينما تنخفض تلك النسبة إلى ٣٧٪ لإجمالي دول العالم. وعلى الصعيد التنظيمي، فقد شهدت الاجتماعات تبني "اللغة العربية" كإحدى اللغات الرسمية للمنظمة وذلك للمرة الأولى فضلاً عن انتخاب رئيس جديد للعامين القادمين. وشارك الوفد المصري على هامش الفعاليات في اجتماعات لهيئات المجموعة العربية وكذلك في اجتماعات لجنة الأسواق الواعدة والناشئة. وعقدت اجتماعات ثنائية مع وفدى دولة الكويت والمغرب لبحث أوجه التعاون المشترك. وقد رحبت مصر ببرامج تنمية المهارات الجديدة التي استحدثتها المنظمة للرقباء على سوق المال والذى يتضمن دورات تدريبية للتعليم عن بعد بواسطة الانترنت إضافة إلى برنامج يعقد سنوياً بجامعة هارفارد.

- شاركت الهيئة في الاجتماع السنوي الثانى لمجلس إدارة المنظمة الدولية لأسواق المال والذى انعقد بهونج كونج في أكتوبر حيث تناولت الاجتماعات الأوضاع الراهنة لأسواق المال وملفات تتعلق بإدارة المخاطر والحوكمة والافصاح المالي إضافة إلى أولويات عمل المنظمة حتى عام ٢٠٢٠ وجهود التدريب وتنمية مهارات الرقباء على الأسواق.

٢- الاجتماعات السنوية للجنة «الأسواق الواعدة والناشئة» بالمنظمة الدولية لهيئات الأسواق المالية

شاركت الهيئة في الاجتماعات السنوية للجنة «الأسواق الواعدة والناشئة» والتي تعد أهم وأكبر لجان المنظمة الدولية لهيئات الأسواق المالية وذلك خلال شهر يناير في إندونيسيا. وقد تناولت الاجتماعات عدداً من الموضوعات التي تهم أسواق المال الناشئة وعلى رأسها عدم الاستقرار الذي تشهده معظم الأسواق والتحديات الاقتصادية التي يشهدها العالم، وتم استعراض ملفات تنمية المهارات الرقابية وتوازن التشريعات المنظمة للأسواق بين الحاجة للرقابة وإتاحة المجال لابتكار منتجات مالية جديدة. وكذلك نوقشت جهود إصدار معايير دولية للحوكمة وأهم التطورات في مجال تمويل المنشآت الصغيرة وما ظهر حديثاً من منصات إقراض خارج القطاع المصرفي(**peer to peer lending**) وكذلك آليات التمويل المباشر من الجمهور (**crowd funding**) وما تمثله من تحديات في الرقابة وحماية حقوق المستثمرين.

كما عقد على هامش الاجتماعات ورشة عمل لتناول مخاطر تكنولوجيا المعلومات، والتي أصبحت أكثر تعقيداً في مواجهتها مع تطور أساليب التسلل عبر مواقع الانترنت وسرقة البيانات في ضوء الاعتماد المتزايد للكثير من أسواق المال على نظم الاتصالات الحديثة والتداول الإلكتروني. وإلى جانب ذلك، وقع السيد رئيس الهيئة على هامش الاجتماعات بروتوكولاً للتعاون الرقابي مع سلطة دبى للخدمات المالية يهدف إلى ضمان فعالية التعامل مع طلبات الإدراج في أحد السوقين أو طلبات الإدراج المُزدوج في كلا السوقين، وإلى تعزيز الرقابة المُستمرة على الإفصاح للأوراق المالية المدرجة في السوقين. كما ينظم البروتوكول عمليات التنسيق بين الطرفين فيما يتعلق بمراقبة سلوك المتعاملين في السوقين والرقابة على حالات الاستحواذ على الأوراق المالية المدرجة في السوقين.

٣- الاجتماع السنوي للجنة "أفريقيا والشرق الأوسط" التابعة للمنظمة الدولية لهيئات الأسواق المالية

تولى رئيس الهيئة رئاسة اجتماع لجنة أفريقيا والشرق الأوسط التابعة للمنظمة الدولية لهيئات الأسواق المالية الذى عقد في موريشيوس في فبراير والذي ناقش على مدى يومين أوضاع أسواق المال في المنطقة ومدى تأثرها بالتباطؤ الاقتصادي العالمي وما تشهده أسواق الدول الناشئة من خروج كبير للأموال. كما تناولت الفعالية التباحث حول آليات استخدام البورصات كقناة لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة وكذلك جرى استعراض عدد من تجارب تكامل وربط أسواق المال في عدد من مناطق أفريقيا. وأكدت قيادات هيئات الأوراق المالية الإفريقية والعربية على أن التحدي المشترك لمختلف أسواق المال بالمنطقة يتمثل في تأثرها بالوضع الاقتصادي العالمي وما ارتبط به من تأثر ميزان مدفوعات معظم دولهم وما نشأ عنه من تدهور في أسعار صرف العملة الوطنية وانخفاض في مؤشرات الأسعار وأحجام التداول.

وخلال الاجتماعات عرضت الهيئة تجربة مصر في استحداث تشريعات جديدة في مجال سوق المال وفى تحديث منظومة التداول والتي تضمنت استحداث أنواع جديدة من السندات وكذلك تفعيل آلية إمكان بيع الأسهم في اليوم التالي للشراء (T+١)، كما استعرضت التيسيرات التي تم تطبيقها على قواعد حوكمة الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية.

٤- اجتماع اللجان التنفيذية والفنية لمنظمة مراقبي صناديق التأمين الخاصة

شاركت الهيئة في اجتماع اللجان التنفيذية والفنية لمنظمة مراقبي صناديق التأمين الخاصة الذى عقد خلال شهر فبراير في العاصمة الإيطالية روما حيث تناول الاجتماع استعراضاً لعدد من التجارب الخاصة بالرقابة على هذا القطاع وخاصة فيما يتعلق بنظم الإبلاغ الإلكترونى المتبعة في كل من إيطاليا وبلجيكا وتركيا والمكسيك. كما تم مناقشة عدداً من الموضوعات التنظيمية الخاصة بالمنظمة وذلك خلال اجتماع اللجنة الفنية والتي تعتبر الهيئة أحد أعضائها للدورة الثانية على التوالي حيث تضمنت الموضوعات الموافقة على موازنة المنظمة للأعوام ٢٠١٦-٢٠١٨ والموافقة على انضمام جهات جديدة لعضوية المنظمة وذلك لتوسيع قاعدة عضويتها وزيادة فرص تبادل الخبرات بين الهيئات الأعضاء.

٥- الاجتماع السنوي للمنتدى الدولي لمراقبي جودة مراجعي الحسابات

شاركت الهيئة فى الاجتماع السنوي للمنتدى الدولى لجودة مراجعي الحسابات الذى عقد في بريطانيا خلال شهر أبريل والذى تم خلاله مناقشة العديد من الموضوعات التنظيمية وعلى رأسها التصويت على أحد العرضين المقدمين من كل من سويسرا واليابان لاستضافة المقر الدائم لسكرتارية المنتدى. كما تم خلال الاجتماع أيضاً النظر في استراتيجية عمل المنتدى في المرحلة التالية لإنشاء السكرتارية الدائمة وذلك لزيادة فاعلية المنتدى في تنفيذ مهامه والتي تتضمن تبادل المعلومات والتجارب العملية فيما يخص عمليات الرقابة على جودة أعمال مراجعي الحسابات والترويج لمعايير دولية موحدة فى هذا المجال مما يساهم في رفع كفاءة عمليات مراجعة الحسابات على المستوى الدولى.

وتجدر الإشارة إلى أن المنتدى المنشأ عام ٢٠٠٦ يضم في عضويته جهات تمثل ٤٦ دولة ويشارك في عضويته وحدة الرقابة على جودة أعمال مراقبى الحسابات التابعة للهيئة.

٦- اجتماع منتدى الهيئات العربية للإشراف والرقابة على أعمال التأمين والمؤتمر الثالث للمنتدى

شاركت الهيئة في الاجتماع السنوي الأول لمنتدى الهيئات العربية للإشراف والرقابة على أعمال التأمين والمؤتمر الثالث للمنتدى والذى أنعقد تحت عنوان «تطوير صناعة التأمين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: المتطلبات والأدوات» وذلك في أبريل بالعاصمة التونسية.

وفيما يتعلق باجتماع المنتدى، فقد ناقش أعضاء المنتدى عدداً من الموضوعات التنظيمية إلى جانب مناقشة دراسة قبول هيئات الإشراف والرقابة على التأمين في البلاد العربية درجة تصنيف معتدلة بالنسبة لشركات إعادة التأمين العربية. ومن ناحية أخرى، فقد تناول المتحدثون في المؤتمر تجربة عدد من أسواق التأمين العربية وما حققته من نمو وسبل دفع الأسواق العربية لمزيد من التقدم والانتشار في ظل وجود مؤشرات لعدم تشبع تلك الأسواق. كما تم مناقشة متطلبات الحوكمة وتقييم المخاطر بهدف تطوير قطاع التأمين، والرقابة على المجمعات والتعاون بين هيئات الرقابة على المستوي الوطني والدولى، وتقييم الإطار التشريعي لقطاع التأمين وفقاً للمبادئ الأساسية الصادرة عن الاتحاد الدولي لمراقبي التأمين.

٧- الاجتماع السنوي لهيئات أسواق المال في دول الشراكة المتوسطية

شاركت الهيئة في الاجتماع السنوي لهيئات أسواق المال في دول الشراكة المتوسطية والذى عقد في إيطاليا خلال شهر مايو والتي شهدت انتخاب الهيئة الوطنية للشركات والبورصات بإيطاليا رئيساً للشراكة والهيئة العامة للرقابة المالية بمصر نائباً للرئيس لدورة جديدة تستمر عامين. ويأتي انتخاب مصر لمنصب نائب رئيس التجمع متماشياً مع حرص الهيئة على تدعيم التعاون مع الجهات النظيرة فى منطقة المتوسط فى مجالات تتضمن الافصاحات المالية وصناديق الاستثمار إضافة إلى حماية المتعاملين فى السوق.

وناقشت الاجتماعات التى شارك فيها وفد من الهيئة أهم التطورات التشريعية فى مجال سوق المال بالدول الأعضاء بالتجمع والبالغ عددهم عشرة دول وآخر ما توصلت إليه المنظمات الدولية من أجل تفعيل عمليات الرقابة على الأسواق المالية وضمان استقرارها. كما جرى استعراض تجارب أكثر من هيئة فى مجال الرقابة على صناديق الاستثمار وأنواع صناديق جديدة تم استحداثها.

وتجدر الإشارة إلى أن الشراكة المتوسطية تمثل تجمعاً لهيئات الرقابة على الأسواق المالية لدول شمال وجنوب البحر المتوسط، حيث تضم كلاً من مصر وتونس والجزائر والمغرب بالإضافة إلى فرنسا واليونان وإيطاليا وإسبانيا والبرتغال وتركيا.

٨- الاجتماع المشترك بين منظمة مراقبي صناديق التأمين ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية

شاركت الهيئة في الاجتماع المشترك بين منظمة مراقبي صناديق التأمين ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية والذى عقد بفرنسا فى يونيو والذى تناول ضمن عدة موضوعات الحاجة لتعديل مبادئ منظمة مراقبي صناديق التأمين الصادرة في عام ٢٠٠٥ المعدلة في ٢٠١٠ والتي تهدف إلى تأطير عملية مراقبة صناديق المعاشات على المستوى الدولى بشكل يعزز من حماية مصالح الأعضاء المشتركين فيها بعد أن وصل حجم أعمال تلك الصناديق إلى ٢٥,٢ تريليون دولار أمريكي.

وخلال الاجتماع أيضاً تم مناقشة آليات وجهود زيادة الاتساق بين نظم التقاعد الحكومية وتلك الاختيارية من خلال بحث توحيد أهداف نظم التقاعد ومشاركة الخطر التي تتعرض لها منظومة التقاعد ككل والعمل على مواجهتها، إلى جانب عدد من الدراسات البحثية الخاصة بالارتقاء بمنظومة صناديق التأمين الخاصة والرقابة عليها.

٩- الاجتماع السنوى للمنظمة الدولية للتخصيم واجتماع المجموعة الأفريقية التابعة للمنظمة

شاركت الهيئة في الاجتماع السنوى للمنظمة الدولية للتخصيم وكذا اجتماع المجموعة الأفريقية التابعة للمنظمة الذى عقد في شهر أكتوبر في مدينة كيب تاون بجنوب أفريقيا واللذان ركزا بشكل كبير على التوعية بنشاط التخصيم ومستجداته الدولية وتبادل وجهات النظر بين الجهات المشاركة فيما يتعلق بالاختلافات التشريعية والإجراءات والمتطلبات الرقابية المختلفة، والنظر في آليات توحيدها. كما تناول الاجتماع سبل التعاون بين الجهات القائمة على هذا القطاع في مجال التدريب والاستعانة بالبرامج التدريبية التي تقدمها المنظمة.

وخلال اجتماع اللجنة الأفريقية التابعة للمنظمة، قدم رئيس الهيئة عرضاً مختصراً للتجربة المصرية فيما يتعلق بدعم وتطوير قطاع التخصيم وذلك من خلال استعراض جهود الهيئة لإعداد مشروع قانون ينظم هذا القطاع والذى بلغ حجم أعماله خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام ٢٠١٦ حوالى ٣,٣ مليار جنيه بنسبة نمو قدرها ٢٢٪ مقارنة بالعام السابق، فضلاً عن وجود العديد من الفرص لزيادة نمو هذا القطاع.

١٠- اجتماعات المنظمة الدولية لمراقبى صناديق المعاشات وزيارة ميدانية لدولة ماليزيا

شاركت الهيئة في اجتماعات المنظمة الدولية لمراقبي صناديق المعاشات التي عقدت خلال شهر نوفمبر في كوالالمبور حيث ناقشت اجتماعات اللجان الفنية والتنفيذية موضوعات متعددة من بينها ورقة بحثية حول دور الرقابة المتعلقة بحماية المستهلك فى أنظمة التقاعد الخاصة، والمقترحات الخاصة بالممارسات الجيدة على دور السلطات الرقابية للمعاشات التقاعدية فى حماية المستهلك المتعلقة بنظم المعاشات التقاعدية الخاصة كما تم استعراض تجارب هيئة المعاشات الإيرلندية والماليزية ضمن الجلسة المخصصة للتعرف على التجارب الناجحة دولياً.

وإلى جانب ما سبق، فقد تضمنت المناقشات خلال الاجتماع التباحث حول عدة موضوعات ذات الاهتمام المشترك بين الهيئات أعضاء المنظمة ومن بينها الإشراف على إدارة الاستثمارات الخاصة بصناديق المعاشات وطرق الاستثمار غير التقليدية والاستثمار في البنية التحتية على المدى الطويل، فضلاً عن أبعاد الإشراف على صناديق التقاعد الكبيرة، واستحقاقات المعاشات التقاعدية التى فُقدت ولم يطالب بها أحد.

وعلى هامش اجتماعات المنظمة الدولية لمراقبي صناديق المعاشات، قام وفد الهيئة بالمشاركة في السيمنار السنوي الذى عقدته المنظمة بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية تحت عنوان «نحو صناديق معاشات تعمل بكفاءة» حيث تم تناول موضوعات عدة من بينها تغييرات سياسة التقاعد الرئيسية والتحديات الإشرافية فى عدد من الدول واستراتيجيات الحد من المصروفات فى صناديق المعاشات التقاعدية الخاصة. ومن ناحية أخرى وعلى هامش الاجتماعات أيضاً، قيام وفد الهيئة بالاجتماع مع عدد من الجهات النظيرة وذلك من أجل التعرف على المستجدات الدولية في هذا القطاع والنظر في الاستفادة من التجارب الدولية في الأسواق الشبيهة، حيث اجتمع وفد الهيئة مع ممثلي الهيئات النظيرة في كل من تشيلي والمكسيك.

تجدر الإشارة إلى أن وفد الهيئة كان قد قام بزيارة ميدانية إلى دولة ماليزيا قبيل مشاركته في اجتماعات المنظمة وذلك للاجتماع مع ممثلي هيئة سوق المال الماليزية التي تشرف على صناديق التأمين الخاصة وكذلك صندوق ادخار الموظفين الماليزى والذى يعد أكبر صندوق تأمين إجبارى للعاملين. هذا وقد تناول اللقاء الأول استعراض المنظومة المطبقة في السوق الماليزى في تقديم المعاشات التقاعدية والإصلاحات تشريعية الخاصة بالمعاشات التقاعدية، وقواعد استثمار صناديق التأمين وإدارة مخاطرها وآليات الرقابة والإشراف على صناديق المعاشات الخاصة، وكذا نظم المتابعة والافصاح المطبقة من قبل الهيئة الماليزية. أما فيما يتعلق بالاجتماع الثانى مع الصندوق فقد تناول استراتيجية الاستثمار المطبقة وحوكمة أدارته واستراتيجية إدارة المخاطر المطبقة من قبل الصندوق والمراجعة الاكتوارية والتقارير فيما يتعلق بضمان عائد الاستثمار.

١١- فعاليات مؤتمر الأمم المتحدة الثانى والعشرون للدول الأطراف في اتفاقية التغيرات المناخية

شاركت الهيئة فى فعاليات مؤتمر الأمم المتحدة الثانى والعشرين للدول الأطراف فى اتفاقية التغيرات المناخية (**COP**٢٢) الذى استضافته مدينة مراكش المغربية خلال شهر نوفمبر، حيث قام رئيس الهيئة بالتوقيع على إعلان مراكش لدعم أسواق المال الخضراء بأفريقيا مع عدد من قيادات أسواق المال والبورصات الأفريقية.

وأوضح رئيس الهيئة أن أسواق المال الخضراء تسعى إلى تيسير إصدار سندات وتشجيع تأسيس صناديق استثمار وطرح أسهم شركات ترتبط بمشروعات صديقة للبيئة وتعمل على تخفيض انبعاث الكربون وترشيد استخدام الطاقة إضافة إلى توليد الطاقة المتجددة من الرياح والشمس وغيرها. ونص الإعلان على أن تتعاون الهيئات المسئولة عن الأسواق المالية في التوعية والترويج لإفريقيا كمقصد للتمويل والاستثمار في تلك النوعية من المشروعات.

هذا وقد قامت الهيئة بالتنسيق مع وزارتي البيئة والاستثمار بشأن صياغة منظومة تتيح تحديد الشركات والمشروعات الخضراء ذات التأثير الايجابى على البيئة لإمكان توفير البنية التشريعية والتنظيمية لإصدار الأدوات المالية المناسبة لها وتداولها وما يرتبط بذلك من إفصاحات ضرورية بشأن استيفاء متطلبات قياس الأثر البيئى والالتزام به. يأتي الاهتمام بهذا القطاع المستحدث فى ضوء قيام العديد من الجهات الدولية والمؤسسات المالية العالمية برصد استثمارات وتمويلات كبيرة لتوجيهها للمشروعات الخضراء، مما يساعد على استفادة الاقتصاد المصرى من هذا الاهتمام لجذب المزيد من الاستثمارات وللارتقاء بالبيئة محلياً.

وتجدر الإشارة إلى أن السندات الخضراء أو سندات المناخ ظهرت عالمياً في سياق المساعي الدولية للانتقال إلى اقتصاديات أكثر وعياً بالبيئة، وتعد أدوات تمويل مشروطة باحترام معايير بيئية تهدف إلى استعمال الطاقات النظيفة والتخفيف من العوامل التي تساهم في ارتفاع حرارة الأرض، ودعم مجهودات التكيف مع التغيرات المناخية والتخفيف من آثارها. وقد شهد ٢٠١٥ إصدار سندات خضراء بقيمة ٤٢ مليار دولار كما بلغت ٥٠ مليار دولار خلال التسعة أشهر الأولى من ٢٠١٦.

١٢- البرنامج التدريبي لرقباء التأمين الأفارقة

شاركت الهيئة في البرنامج التدريبي لرقباء التأمين الأفارقة الذى نظمته مؤسسة اللويدز في إنجلترا خلال شهر نوفمبر، والذى هدف إلى تعريف ممثلي الجهات المشاركة بآليات ونظم عمل المؤسسة التأمينية التي تعتبر سوق تأميني دولى نظراً لتعدد أعضاء المؤسسة وما يمثلوه من أسواق دولية عدة. كما تضمن البرنامج التدريبي شرحاً لأهم مميزات التعامل داخل مؤسسة اللويدز نظراً لما تطبقه من قواعد رقابية وإشرافية حازمة إلى جانب التزامها الكامل بالقواعد الرقابية المطبقة على مستوى السوق التأميني البريطاني، فضلاً عن حجم الأعمال المنفذة من خلالها وخاصة في سوقي التأمين الأمريكي والبريطاني.

وقد أكد البرنامج التدريبي على اهتمام المؤسسة بزيادة حجم أعمالها في القارة الأفريقية والتي تمثل حالياً حوالى ٤٪ من اجمالى أعمالها وذلك في إطار حرصها على استغلال الفرص المتوافرة في الأسواق الأفريقية وخاصة السوقين المصرى والمغربي.

١٣- الاجتماع رفيع المستوى حول سوق المال المصري

شاركت الهيئة في اجتماع المائدة المستديرة رفيعة المستوى الذي نظمته مؤسسة روكفللر الأمريكية تحت عنوان «دعم سوق المال المصرى لمساندة نمو الشركات وجذب الاستثمار» على مدى يومين خلال شهر ديسمبر في مدينة نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية. وقد شارك في الاجتماع عدد من مديري الصناديق وشركات الأوراق المالية الأمريكية والعربية إضافة إلى الاتحاد العالمي للبورصات ومؤسسة التمويل الدولية وبمشاركة دكتورة عبلة عبد اللطيف رئيس المجلس الاستشاري الاقتصادي برئاسة الجمهورية وممثلين عن إدارة البورصة وأكبر الشركات العاملة فى مجال الأوراق المالية فى مصر.

هذا وقد أكد رئيس الهيئة خلال الاجتماع على أن التطور الكبير الذى شهدته التشريعات المنظمة للقيد والتداول البورصة وما يتعلق بقواعد الحوكمة وصناديق الاستثمار يضع مصر فى مصاف الأسواق الناشئة ذات الممارسات المتميزة. وإلى جانب هذا، فقد نوقش خلال الاجتماع مع المؤسسات المالية الأجنبية آليات زيادة جاذبية سوق المال فى مصر واستقطابها لمزيد من الاستثمار الأجنبية، مع التأكيد على أهمية طرح أسهم شركات جديدة بقيم سوقية كبيرة بما ييسر دخول الصناديق الأجنبية فيها ويحقق سيولة مرتفعة للسهم، وكذا أهمية قيام الشركات المقيدة فى مصر بنشر قوائمها المالية وغيرها من الإفصاحات باللغة الانجليزية بما يسهل من عمل المستثمرين المرتقبين ويشجع على التواصل مع إداراتها. هذا وقد أوصى المشاركون في الاجتماع بضرورة القيام بجولات ترويجية دورية فى المراكز المالية العالمية يشارك بها ممثلون عن البنك المركزى ووزارة المالية والهيئة والبورصة لشرح التطورات المالية والاقتصادية فى مصر والرد على تساؤلات المؤسسات المالية.

ومن جانبه استعرض رئيس الهيئة أمام المشاركين تقييم عدة جهات دولية للحوكمة وحماية المستثمرين في مصر، مبرزاً التقدم المتحقق لثلاث سنوات متتالية في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي في المؤشر الفرعي لحماية المستثمرين الأقلية فى الشركات، وأخرها التقرير الصادر فى أكتوبر ٢٠١٦ والذي كشف عن تقدم مصر ثمانية مراكز من بين ١٩٠ دولة. كما حصلت مصر فى العنصر الفرعي لمؤشر مدى كفاية الإفصاح على ثمانية درجات وهو أعلى من متوسط الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والذي حدده التقرير بـ ٦,٤ نقطة.

١٤- الاجتماع السنوي الثاني لمنتدى الهيئات العربية للإشراف والرقابة على أعمال التأمين سنة ٢٠١٦

شاركت الهيئة في الاجتماع السنوي الثانى لمنتدى الهيئات العربية للإشراف والرقابة على أعمال التأمين الذى عقد في سلطنة عمان في أكتوبر حيث تم مناقشة مشروع النظام الأساسي لاتحاد هيئات الإشراف والرقابة على أعمال التأمين العربية المزمع إنشاؤه وهو المشروع الذى تقدمت به دولة الإمارات العربية المتحدة. هذا وقد اعتمد المشروع بعد الأخذ في الاعتبار بالملاحظات التي أبدتها الهيئات الأعضاء في المنتدى وأتفق على إنشاء الاتحاد ليكون الإمتداد للمنتدى ومقره مدينة أبو ظبي. كما تم خلال الاجتماع مناقشة مقترح قبول شركات إعادة التأمين العربية من قبل هيئات الرقابة في الدول العربية وقبول تصنيف موضوعى يتجاوز عقبة التصنيف السيادي وما تقرر بشأن تشكيل لجنة فنية تضم ممثلي الهيئة العامة للرقابة المالية المصرية والهيئات النظيرة في كل من سلطنة عمان والمملكة المغربية لدراسة المقترح وسبل تفعيله حال إقراره من قبل الأعضاء.

ثانياً: التعاون مع المنظمات الدولية

أ. البنك الدولى

افي إطار تنفيذ برنامج "الأطر التنظيمية للتمويل متناهى الصغر" الموقع بين الحكومة المصرية وصندوق دعم التحول في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، استكملت الهيئة التعاون مع البنك الدولي من خلال تنفيذ العديد من الأنشطة التي تهدف إلى بناء قدرات الجمعيات العاملة في مجال إتاحة تمويل متناهى الصغر وفقاً للقانون الخاص الصادر في ٢٠١٤. كما حرصت الهيئة على العمل على زيادة الوعي حول التمويل متناهي الصغر، ورفع كفاءة الجهات الشريكة في هذا القطاع والعاملين به. وفى هذا السياق، قامت الوحدة التابعة للهيئة المختصة بتنفيذ المشروع بتدريب ٥٠٠ جمعية من الجمعيات المرخص لها على كيفية الامتثال للقانون وذلك في محافظات القاهرة والمنيا وبني سويف وأسوان. كما تم إعداد دليل لنظام محاسبي مبسط لرفع كفاءة الجمعيات الصغيرة التي تقل محفظة تمويلها عن ١٠ مليون جنيه لتمكينهم من إعداد التقارير المالية والرقابية بشكل سليم. وإلى جانب ذلك فقد تم تدريب أكثر من ٢٠٠ جمعية على النظام المحاسبي من محافظات القاهرة، والجيزة، والقليوبية، وبني سويف، والأقصر، وأسوان، على أن تستكمل الأنشطة التوعوية خلال عام ٢٠١٧ حيث تستهدف ٦٢٥ جمعية موزعة على باقي محافظات الجمهورية. كما تم أيضا تدريب مراقبي الحسابات بالتعاون مع نقابة التجاريين، وشعبة مراقبي الحسابات في كل من القاهرة والإسكندرية والأقصر لتعريفهم بمتطلبات القانون فيما يخص مراجعة القوائم المالية للجمعيات والمؤسسات الأهلية العاملة في مجال إتاحة التمويل متناهى الصغر. وإلى جانب ذلك فقد أعدت الوحدة مجموعة من المطبوعات التوعوية التي تتناول شرحاً مبسطاً لمعايير مزاولة نشاط التمويل متناهي الصغر، ومعايير حماية العملاء، وكيفية إعداد التقارير الرقابية، والنظام المحاسبي لتوزيعها على الجمعيات والمؤسسات الأهلية والجهات ذات الصلة لرفع الوعي العام بالتمويل متناهي الصغر.

وعلى صعيد آخر، قامت الوحدة المختصة بتنفيذ المشروع بتنظيم لقاء مع مديري مديريات التضامن الاجتماعي ومديري إدارات الجمعيات والمؤسسات الأهلية بكل المحافظات لمناقشة أهم النقاط الخاصة بالدور التكاملي لكل من الهيئة ووزارة التضامن الاجتماعي في الإشراف والرقابة على نشاط التمويل متناهي الصغر. كما عقد لقاء مع مديري المخاطر والائتمان في تسعة وثلاثين بنكاً وذلك بالتعاون مع البنك المركزي المصري للتعريف بما أنجزته الهيئة فيما يتعلق بوضع نظام رقابي فعال للإشراف والرقابة على الشركات والجمعيات والمؤسسات الأهلية المزاولة لنشاط التمويل متناهي الصغر، وحث البنوك على فتح قنوات اتصال لتمويل الجمعيات المرخص لها للوصول لعدد أكبر من المستفيدين، كما تم الإعلان عن البدء في تطبيق نظام المدفوعات عن طريق الهاتف المحمول.

وإلى جانب هذا، فتم الانتهاء من إجراءات طرح مناقصة على شركات نظم المعلومات لتصميم نظام معلومات للتمويل متناهي الصغر يمكن الجمعيات من تقديم تقاريرها بشكل إلكتروني مبسط ويمكن الهيئة من التحديث الدوري لبيانات سوق التمويل متناهي الصغر في مصر. كما تم الانتهاء من وضع دليل للتفتيش وتدريب العاملين على ضوابط ومعايير ممارسة النشاط بالإضافة إلى إجراءات التفتيش والفحص.

وفي إطار أهمية رفع كفاءات العاملين بقطاع التمويل متناهي الصغر بالهيئة، فقد مول المشروع تنظيم زيارة ميدانية لدولة أوغندا للتعرف على والاستفادة من التجربة الأوغندية الرائدة على مستوى القارة الأفريقية في تنظيم قطاع التمويل متناهى الصغر حيث شارك عدد من العاملين بالهيئة في الزيارة بالإضافة إلى ممثلين عن الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر. كما تم تمويل مشاركة ممثلين عن الهيئة في مؤتمر سنابل السنوي للتمويل متناهي الصغر بالمغرب، بالإضافة إلى إيفاد عدد من العاملين في الهيئة إلى برنامج تدريبي عن التأمين متناهي الصغر في إندونيسيا وبرنامج تدريبي آخر عن الشمول المالي بإحدى جامعات الولايات المتحدة الأميركية وبرنامج تدريبي حول آليات قياس حماية المتعاملين والأداء المجتمعي لمؤسسات التمويل متناهى الصغر وذلك في فرنسا.

ب. مؤسسة التمويل الدولية

استمراراً للتعاون بين الهيئة ومؤسسة التمويل الدولية التابعة لمجموعة البنك الدولى والذى ساهم في وضع قانون الضمانات المنقولة الصادر في عام ٢٠١٥، قامت المؤسسة بتوفير خبيران إحداهما دولى والأخر محلي وذلك لمساعدة الهيئة في استكمال البنية التشريعية الخاصة بهذا القطاع المالى غير المصرفي المستحدث. وقد دعما الخبيران جهود الهيئة في الانتهاء من إعداد الصيغة النهائية للائحة التنفيذية للقانون والتي صدرت في وقت لاحق من العام.

وفى إطار استعداد الهيئة لإطلاق أول سجل إليكتروني في مصر للضمانات المنقولة لشهر حقوق الضمان للدائنين، مما سيمثل طفرة فى تيسير منح التمويل وتخفيض المخاطر ذات الصلة لا سيما للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، مولت المؤسسة زيارة ميدانية قام بها وفد من الهيئة لأستراليا للتعرف على تجربة تلك الدولة الرائدة فى مجال الضمانات المنقولة. وقد تم الاطلاع خلال الزيارة على آلية تشغيل سجل شهر حقوق الضمان للدائنين ومناقشة إجراءات التطبيق وكيفية التعامل مع مختلف الاعتبارات القانونية، وشملت الزيارة الاجتماع بمسئولى هيئة الضمانات المالية الأسترالية وعدد من الجهات ذات العلاقة. كما قامت المؤسسة بدعوة ممثلان عن الهيئة لحضور ورشة عمل أقيمت في ماليزيا تحت عنوان "البنية الأساسية للائتمان" حيث تم خلالها استعراض أهمية وضع منظومة تشريعية للضمانات المنقولة من خلال عرض تجارب عدد من الدول والأثر الإيجابي لتلك التشريعات من حيث زيادة حجم التسهيلات الممنوحة بشكل عام وللشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بشكل خاص. كما تم خلال الورشة تسليط الضوء على متطلبات نجاح قطاع الضمانات المنقولة من حيث الأطر القانونية ونظم التسجيل الحديثة وإتاحة منتجات مالية جديدة تعتمد على المنقولات كضمانة والتطوير المستمر من خلال المتابعة والتواصل مع الأطراف ذات الصلة.

ج. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

أسفر التفاهم بين الهيئة والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية عن قيام الأخيرة بدعم معهد الخدمات المالية التابع للهيئة لتنظيم برنامج تدريب المدربين حول التثقيف المالي وذلك بحضور بعض ممثلي الهيئة والمعهد والبورصة وشركات التخصيم بهدف إعداد مجموعة قادرة على أداء مهمة نشر الوعى المالي والاستثمارى للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وذلك بشكل يضمن الاستدامة. كما تم الاتفاق على توفير خبير لإجراء تقييم شامل لجميع أهداف وأنشطة المعهد لعمل تحليل ومسح للعوامل الخارجية التي يمكن أن تؤثر على الأنشطة المستقبلية للمعهد، فضلاً عن المساهمة في وضع استراتيجية جديدة للمعهد وذلك استناداً على أفضل الممارسات الدولية المتبعة فيما يتعلق بالتعليم المالى وتدريب العاملين بالقطاعات المالية غير المصرفية.

د. الوكالة اليابانية للتعاون الدولي

في ضوء سابق اتفاق الهيئة مع الوكالة اليابانية للتعاون الدولي على تنفيذ مشروع تعاون مشترك لدعم جهود الهيئة في تطوير القطاع المالى غير المصرفي وذلك من خلال استحداث آليات تمويلية متناهية الصغر، فقد قامت الوكالة باستقدام خبير أجنبي لتقديم ملاحظات حول أفضل الممارسات الدولية فيما يتعلق بوضع الأطر التنظيمية للتأمين متناهى الصغر. وقد قام الخبير الدولي بتقديم ملاحظاته من واقع عدد من التجارب الدولية الناجحة في تنظيم هذا القطاع وخاصة فيما يتعلق بتبسيط صيغ التأمين وضمان سرعة سداد المطالبات الخاصة به فضلاً عن توفير نماذج لوثائق التأمين المستخدمة في هذا القطاع في عدد من الأسواق الشبيهة وذلك لاطلاع الإدارات المعنية بالهيئة عليها قبل الشروع في وضع القرارات الخاصة بتنظيم هذا القطاع في السوق المصرى وهو ما تم بالفعل قبل نهاية العام.

كما تم الاتفاق على قيام الوكالة اليابانية بدعم جهود الهيئة في رفع كفاءة العاملين في قطاع التأمين وتوعيتهم بأدوات التأمين متناهية الصغر وذلك من خلال وضع أسس برامج تدريبية تتماشى مع أفضل الممارسات الدولية فضلاً عن دعم عقد عدد من الفعاليات التوعوية ذات الصلة.

هـ. الوكالة الألمانية للتعاون الفني

في ضوء التعاون المستمر بين الهيئة والوكالة الألمانية للتعاون الفني، قامت الوكالة بدعم مشاركة عدد من ممثلي الهيئة في برنامج تدريبي عن أفضل الممارسات المطبقة على مستوى قطاع التأجير التمويلي في ألمانيا وذلك بالتعاون مع صندوق سند خلال شهر يناير. وقد تناول البرنامج التدريبي موضوعات عديدة ومنها القواعد واللوائح التنظيمية ذات الصلة، ودور أنشطة التأجير التمويلي في دعم الاقتصاد، إلى جانب آليات الرقابة المتبعة من قبل هيئة الرقابة الألمانية المنوط بها الإشراف على هذا القطاع. كما تضمن البرنامج لقاء مع ممثلي الاتحاد الألماني لشركات التأجير التمويلي واستعراضاً لنماذج عملية لتطبيقات التأجير التمويلي في قطاعي الزراعة وتجارة السيارات، وتجربة دولة سيريلانكا كنموذج رائد للتأجير التمويلي متناهى الصغر، وإجراء نموذج محاكاة لشركات التأجير التمويلي بشكل يوضح طرق اتخاذ القرارات والنتائج المترتبة عليها.

وتجدر الإشارة إلى أن صندوق سند والذى شارك في دعم وتنظيم مشاركة ممثلي الهيئة في البرنامج التدريبي المشار إليه بعاليه قد تأسس عام ٢٠١١ من قبل بنك التنمية الألماني الحكومي حيث يتم تمويل الصندوق من قبل الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية إلى جانب عدد من الجهات التنموية الأخرى. ويهدف الصندوق إلى دعم قطاع الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتوفير آليات تمويلية لهذا القطاع بشكل يعزز معدلات مشاركتها في دعم اقتصاد دول المنطقة ويساهم في خفض معدلات الفقر وخلق فرص عمل بين الشباب.

كما شاركت الهيئة مع الوكالة الألمانية للتعاون الفني في تنظيم ورشة عمل "التأمين متناهى الصغر" وذلك بالتعاون مع عدد من مؤسسات التمويل خلال شهر مايو، حيث حضرها السيد نائب وزير المالية والسيد رئيس اتحاد التأمين وعدد من ممثلى الشركات المصرية والإفريقية إضافة إلى قيادات الصندوق الاجتماعى للتنمية وعدد من الجمعيات والمؤسسات الأهلية. وخلال كلمته الافتتاحية، أستعرض السيد رئيس الهيئة الجهود التي تبذلها الهيئة لوضع الإطار التنظيمى الخاص بقطاع التأمين متناهى الصغر في مصر من خلال الاستفادة بالنظم التكنولوجية الحديثة للوصول إلى أكبر عدد ممكن من شرائح المجتمع وتوفير تغطية تأمينية تتناسب وإمكانياتهم وتلبي احتياجاتهم مما يدعم خطط الشمول المالى في مصر. كما أشار رئيس الهيئة إلى أن الجهات العاملة فى مجال التمويل متناهى الصغر من شركات وجمعيات أهلية لها دور مهم فى توزيع وثائق التأمين متناهى الصغر نظراً لانتشارها فى جميع أنحاء مصر وما لها من قاعدة عملاء كبيرة. وأشار إلى أن التجارب الدولية فى مجال نشر التأمين متناهى الصغر أثبتت أن الإقبال عليها من قبل المواطنين البسطاء يعتمد على سهولة توزيعها وسداد أقساطها وسرعة سداد التعويضات المستحقة عند المطالبة بها.

وإلى جانب هذا، قامت الوكالة الألمانية بتمويل مشاركة ممثل عن الهيئة في زيارة ميدانية لدولة ألمانيا ضمن مجوعة من وفود ممثلي البنوك المركزية والوزارات المعنية في منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط بهدف التعريف بآليات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة المطبقة في دولة ألمانيا. وقد استعرضت الزيارة التي تمت خلال شهر يونيو أهمية قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الألماني وما حققه من

نمو مع توضيح التحديات التي تواجهه وسبل التغلب عليها. كما تم إبراز أهمية البحث عن وسائل تمويلية مبتكرة لتلك الشركات بخلاف القروض البنكية التى تعد مصدر التمويل الاساسي للشركات الصغيرة والمتوسطة، وذلك في إطار توفير المناخ الجيد للاستثمار في هذا القطاع. وتأتى أهمية تلك الزيارة والتى تخللها اجتماعات مع ممثلي عدة منظمات ذات صلة بقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى أن ٢٠٪ فقط من هذا القطاع على مستوى دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يتمكن من الحصول على قروض بنكية، الأمر الذى يتطلب إيجاد نظام تمويلي ثابت ووضع أطر تنظيمية وتوفير حوافز وآليات تمويلية جديدة تهدف الى زيادة التمويل الممنوح لهذا القطاع.

و. التعاون مع مركز تورونتو في مجال رفع كفاءة العاملين بالهيئة

للعام الثانى على التوالي قامت الهيئة بالاتفاق مع مركز تورونتو على إتاحة منح لممثلين عن الهيئة للمشاركة في البرامج التدريبية التي ينظمها المركز والذى يعد أحد أهم مراكز التدريب على مستوى القطاع المالي حيث يعمل على توفير برامج تدريبية متنوعة للجهات المعنية بهذا القطاع وخاصة الجهات الرقابية بهدف المساهمة في بناء قدرات العاملين بالقطاع المالى والهيئات الرقابية ذات الصلة. وقد قامت الهيئة بإيفاد ممثلة للمشاركة في البرنامج التدريبي حول طرق إدارة الأزمات المالية للجهات الرقابية على الأوراق المالية والذى تناول أدوات وآليات التنسيق بين جهات الرقابة على القطاع المالي بشقيه المصرفي وغير المصرفي لمواجهة الأزمات المالية في الأسواق والعمل على الحد من تأثيراتها ومنع حدوثها. كما تناول البرنامج أيضاً أهم المؤشرات الخاصة بالأزمات المالية وأوجه الاختلاف والتشابه بين الجهات المالية الرقابية المصرفية وتلك غير المصرفية فيما يتعلق بالتعامل مع المخاطر وتعزيز الشفافية والتحديات التي تواجه صناديق حماية المستثمرين عند حدوث أزمات مالية مع تقديم تجربة عملية للمتدربين من خلال نموذج محاكاة لأزمة مالية في أحدى الدول.

ثالثاً: مذكرات التفاهم الثنائية مع الجهات النظيرة

في ضوء حرص إدارة الهيئة على تأطير وتفعيل علاقات التعاون مع الهيئات النظيرة في الأسواق ذات الأهمية على المستويين الدولى والإقليمي والتي ترتبط مع السوق المصرى بعلاقات استثمارية، قامت الهيئة في ديسمبر بتوقيع مذكرة تفاهم بشأن التعاون الرقابي مع سلطة تنظيم الخدمات المالية لسوق أبوظبي العالمي. وتهدف المذكرة إلى تعزيز التعاون حول الشؤون الرقابية والتنظيمية وتسهيل الأنشطة المالية العابرة للحدود بين السوقين. وتحدد المذكرة إطار عمل مشترك لتقديم المساعدة وتبادل المعلومات التنظيمية، والتعاون في العمليات الرقابية من أجل زيادة امتثال المؤسسات المالية بالقوانين والأنظمة بما يتماشى مع أعلى المعايير المعمول بها لدى الطرفين.

وتجدر الإشارة إلى أن سوق أبو ظبي العالمي هو المركز المالي الدولى المنشأ مؤخراً في عاصمة دولة الإمارات العربية المتحدة والذى يتيح عدداً من الخدمات المالية وعلى رأسها الخدمات المصرفية الخاصة وخدمات إدارة الأصول والاستثمارات الأخرى. وتأتي عملية إنشاء المركز ضمن روية أبو ظبي الاقتصادية ليسهم من خلال موقعه في ترسيخ مكانة الإمارة كمركز مالى عالمي يرتبط مع المراكز المالية الأخرى في الشرق الأوسط، وأفريقيا، وجنوب آسيا.

الملاحق

الملاحق

ملحق (أ)
مؤشرات سوق المال

١) مؤشرات أداء السوق الأولي (سوق الأصدار) :

أ) الأسهم والسندات

البيان	٢٠١٥	٢٠١٦
قيمة اصدارات الاسهم الجديدة عند التأسيس (بالمليار جنيه)	٢٩,٥	٤١,٤
عدد إصدارات الاسهم الجديدة عند التأسيس	٣٠٨٦	٣١٣٨
قيمة اصدارات أسهم جديدة لزيادة رأس المال (بالمليار جنيه)	٤٩,٦	٤٥,١
عدد اصدارات أسهم جديدة لزيادة رأس المال	٩٦٨	١٠٨٧
قيمة إصدارات السندات (بالمليار جنيه)	٥,٠	٢,٢
عدد اصدارات السندات	٨	٤
اجمالى قيمة الاصدارات (بالمليار جنيه)	٨٤,١	٨٨,٧
اجمالى عدد الاصدارات	**٤٠٦٢**	**٤٢٢٩**

ب) صناديق الاستثمار :

عدد صناديق الإستثمار من حيث نوع المحفظة				
نوع الصندوق	نهاية ٢٠١٥		نهاية ٢٠١٦	
	عدد الصناديق	حجم الصناديق بالمليون جنيه	عدد الصناديق	حجم الصناديق بالمليون جنيه
أسهم	٤١	٣،٦٨٩	٤١	٤،٧٤٥
متوازن	١٣	١،١٤٣	١٣	١،١٩٧
حماية رأسمال	٢	١٢٠	٣	١٤٧
قابض	٢	٤٤	٢	٤٧
دخل ثابت	٩	٢،٩٨٧	٩	٢،٣٠٨
نقدي	٣١	٥٠،٥٢٨	٣١	٢٦،١٥٣
إجمالي	**٩٨**	**٥٨،٥١١**	**٩٩**	**٣٤،٥٩٧**

صناديق الاستثمار من حيث نوع الصندوق				
نوع الصندوق	نهاية ٢٠١٥		نهاية ٢٠١٦	
	عدد الصناديق	حجم الصناديق بالمليون جنيه	عدد الصناديق	حجم الصناديق بالمليون جنيه
مفتوح	٩٣	٥٦،١٢٣	٩٤	٣١،٢١٨
مغلق	٥	٢،٣٨٧	٥	٣،٣٨٠
إجمالي	٩٨	٥٨،٥١٠	٩٩	٣٤،٥٩٨

صناديق الاستثمار من حيث نوع الجهة المؤسسة				
المنشئ	نهاية ٢٠١٥		نهاية ٢٠١٦	
	عدد الصناديق	حجم الصناديق بالمليون جنيه	عدد الصناديق	حجم الصناديق بالمليون جنيه
بنك	٨٦	٥٦،١٤٨	٨٧	٣١،٤٢١
شركة	١٢	٢،٣٦٢	١٢	٣،١٧٧
إجمالي	٩٨	٥٨،٥١٠	٩٩	٣٤،٥٩٨

٢) مؤشرات أداء السوق الثانوي :

تطور أداء مؤشرات البورصة خلال عام ٢٠١٦

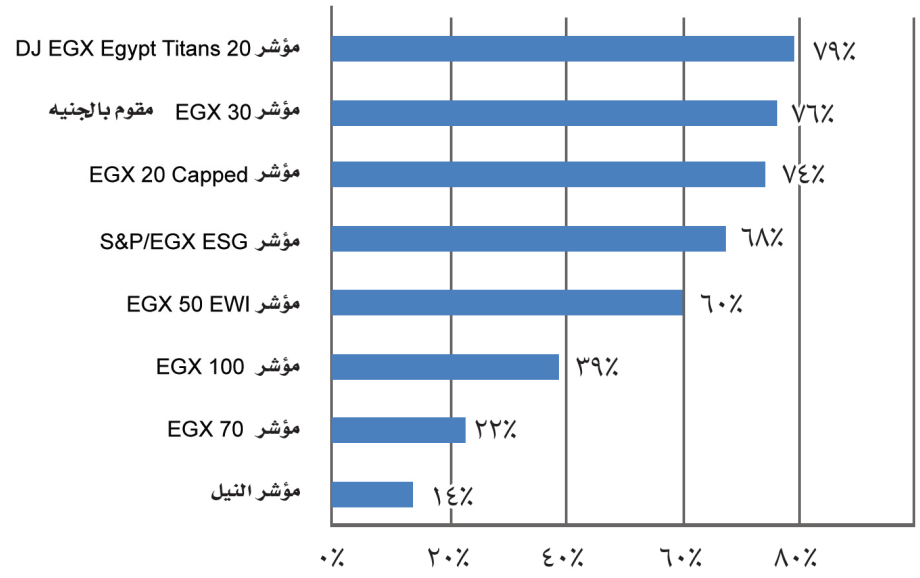

البيان	٢٠١٥	٢٠١٦	نسبة التغير ٪
اجمالى قيمة التداول (بالمليار جنيه)	٢٤٧,٦	٢٨٤,٦	٪١٥
عدد الأوراق المتداولة (بالمليار ورقه)	٤٥	٦٨,٦	٪٥٢
عدد العمليات (بالمليون عملية)	٤,٩	٦	٪٢٢
رأس المال السوقي (بالمليار جنيه) في ٣١-١٢	٤٢٩,٨	٦٠١,٤٩	٪٤٠
مؤشر أسعار EGX20 (بالنط) في ٣١-١٢	٧٠٧٤,٥٩	١٢٣٣٦,٢٥	٪٧٤
مؤشر أسعار EGX30 (بالنط) في ٣١-١٢	٧٠٠٦,٠١	١٢٣٤٤,٨٩	٪٧٦
مؤشر أسعار EGX70 (بالنط) في ٣١-١٢	٣٧٨,٦٩	٤٦٣,٤٤	٪٢٢
مؤشر أسعار EGX100 (بالنط) في ٣١-١٢	٧٩٠,٥٧	١٠٩٦	٪٣٩

إجمالي عدد المستثمرين الجدد المسجلين في البورصة خلال عام ٢٠١٦ مقارنة بعام ٢٠١٥						
	أفراد		مؤسسات		المجموع	
	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٦
مصريين	١٤،٨١١	١٤،٤٢٧	٤٠٨	٤٥٧	١٥،٢١٩	١٤،٨٨٤
عرب	٦٤٩	٥٨٣	٨٤	١٠٩	٧٣٣	٦٩٢
اجانب	٨٤٧	٨٨٠	١،١٩٩	٨٠٤	٢،٠٤٦	١،٦٨٤
الإجمالي	١٦،٣٠٧	١٥،٨٩٠	١،٦٩١	١،٣٧٠	١٧،٩٩٨	١٧،٢٦٠

و فيما يلي بعض مؤشرات البورصة الخاصة بحركة التداول و رأس المال السوقي و المؤشرات السعرية و قيم الإصدارات الجديدة

قيمة الاوراق المالية المتداولة شهريا خلال عام ٢٠١٦ القيمة بالمليار جنيه												
	يناير	فبراير	مارس	إبريل	مايو	يونية	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
مقيد	١٧,١	١٨,٥	٢٥,٥	١٨,٨	٢٥,٤	١٣,٦	١٣,٠	٢٠,٢	٩,٢	٢٣,٤	٤٤,٦	٣٥,٩
غير مقيد	٢,٤	١,٥	٢,٧	١,٣	١,١	٠,٣	٠,٧	٠,٦	٠,٤	٠,٨	٤,٧	٢,٠
إجمالى	١٩,٦	٢٠,١	٢٨,٢	٢٠,٠	٢٦,٥	١٣,٨	١٣,٧	٢٠,٨	٩,٦	٢٤,١	٤٩,٣	٣٧,٩

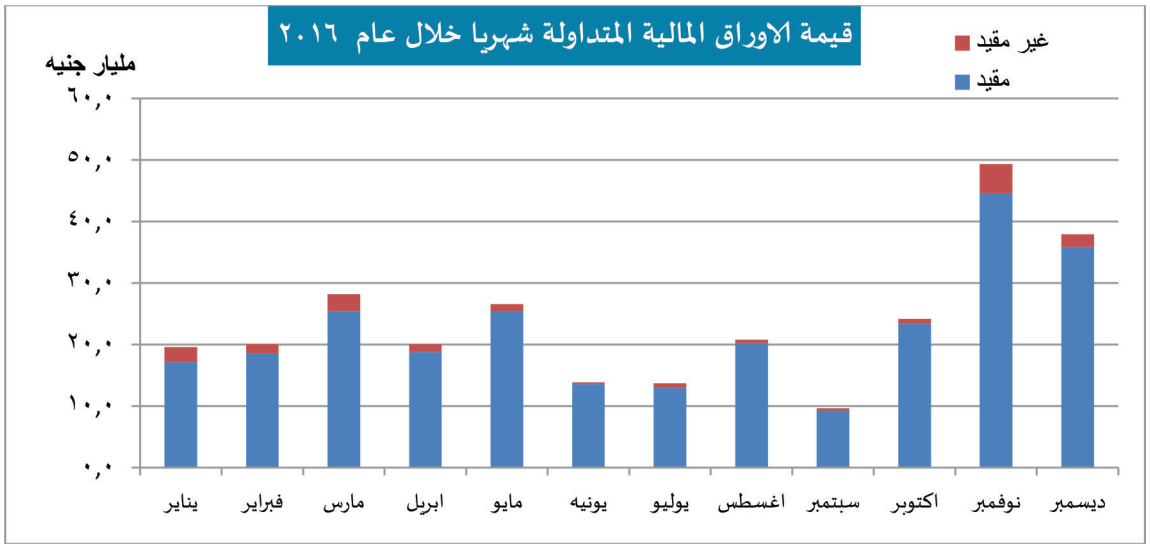

كمية الأوراق المالية المتداولة (بالمليون ورقة) شهريا خلال عام ٢٠١٦												
	يناير	فبراير	مارس	إبريل	مايو	يونية	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
مقيد	٤٧٥٩	٣٨٠٦,٥	٨٦١٥,٣	٥١٤٦,٦	٣٧٤٢,٣	٣٠٤٨,٢	٣٤٨٦	٥٤٢٧,٢	١٩٦٦,٥	٣٨٤٢,١	١٢٦٦١,٣	٩٤٨٨,٩
غير مقيد	١٠٥,٦	١٢٨,٩	٣٢٦,٧	١٦٣,٨	١٦٥,٩	٢٠,٧	٢٩٨	٢٥٢,٢	٣٠,٢	٢٣٧	١٩٣,١	٧٠,٩
إجمالى	٤،٨٦٥	٣،٩٣٥	٨،٩٤٢	٥،٣١٠	٣،٩٠٨	٣،٠٦٩	٣،٧٨٤	٥،٦٧٩	١،٩٩٧	٤،٠٧٩	١٢،٨٥٤	٩،٥٦٠

رأس المال السوقى للشركات المقيدة شهرياً خلال عام ٢٠١٦	
الشهور	القيمة بالمليار جنيه
يناير	٣٩١,١
فبراير	٣٩٣,١
مارس	٤٠٧,٥
إبريل	٤١٣,٣
مايو	٤٠٠,٥
يونيو	٣٨٢,٦
يوليو	٤١٣,٩
أغسطس	٤١٣,٢
سبتمبر	٤٠٤,٩
أكتوبر	٤١٣,٤
نوفمبر	٥٦٦,٢
ديسمبر	٦٠١,٥

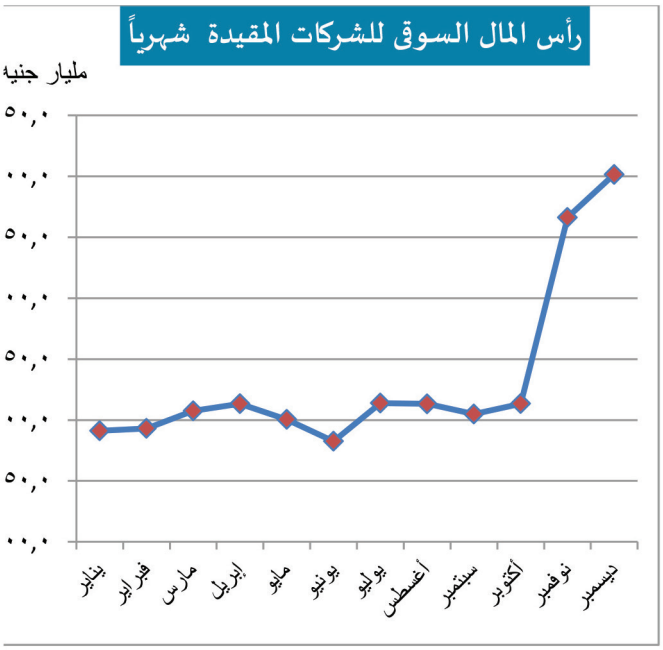

رأس المال السوقى للشركات المقيدة	
السنة	القيمة بالمليار جنيه
٢٠١٠	٤٨٨
٢٠١١	٢٩٤
٢٠١٢	٣٧٦
٢٠١٣	٤٢٧
٢٠١٤	٥٠٠
٢٠١٥	٤٣٠
٢٠١٦	٦٠١,٥

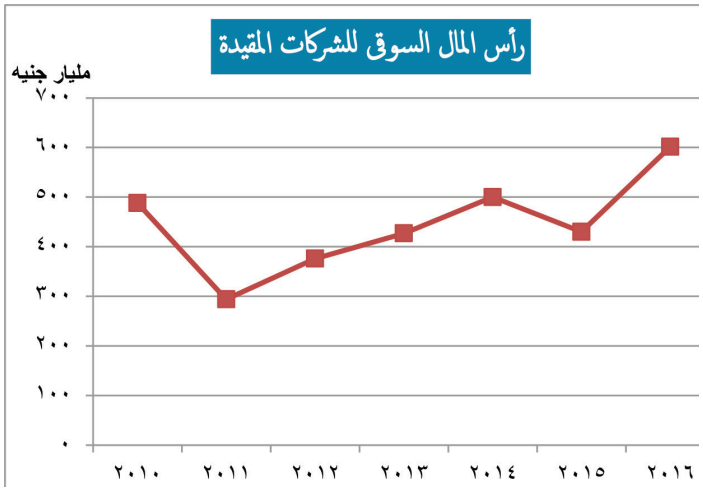

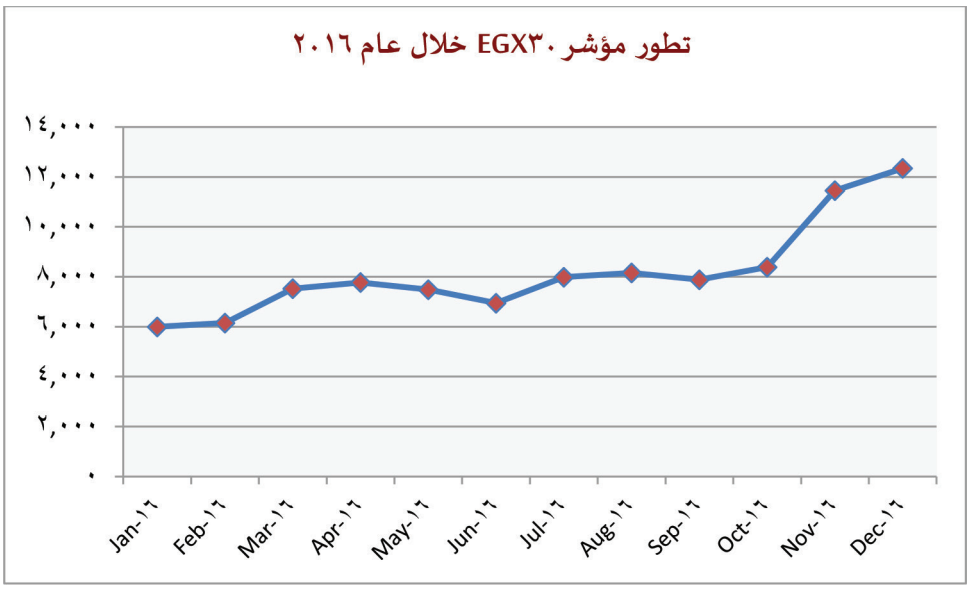

Market	Index
Kuwait	Kuwait S E (KWSE)
Doha	QE General (QSI)
Amman	Amman SE General (AMGNRLX)
Saudi Arabia	Tadawul All Shares (TASI)
Abu Dhabi	ADX General (ADI)
Dubai	DFM General (DFMGI)
Tunisia	TUNINDEX (TUNINDEX)
Oman	MSM 30 (MSI)
Casablanca	Moroccan All Shares (MASI)
Bahrain	Bahrain All Shares (BAX)
Egypt	EGX 30

أداء بورصات المنطقة ٢٠١٦

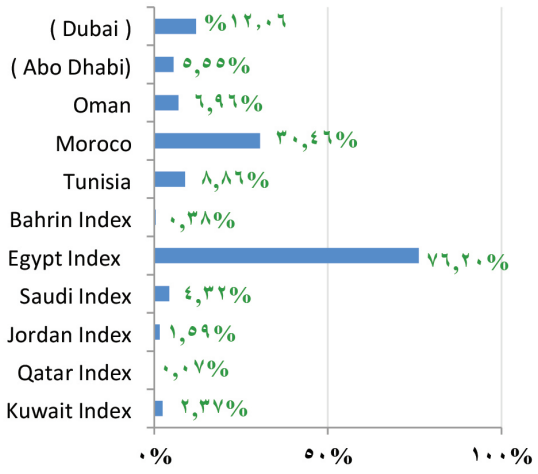

أداء بورصات العالم ٢٠١٦

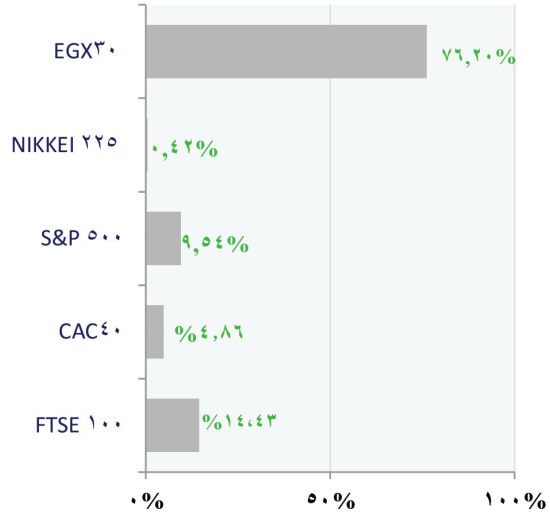

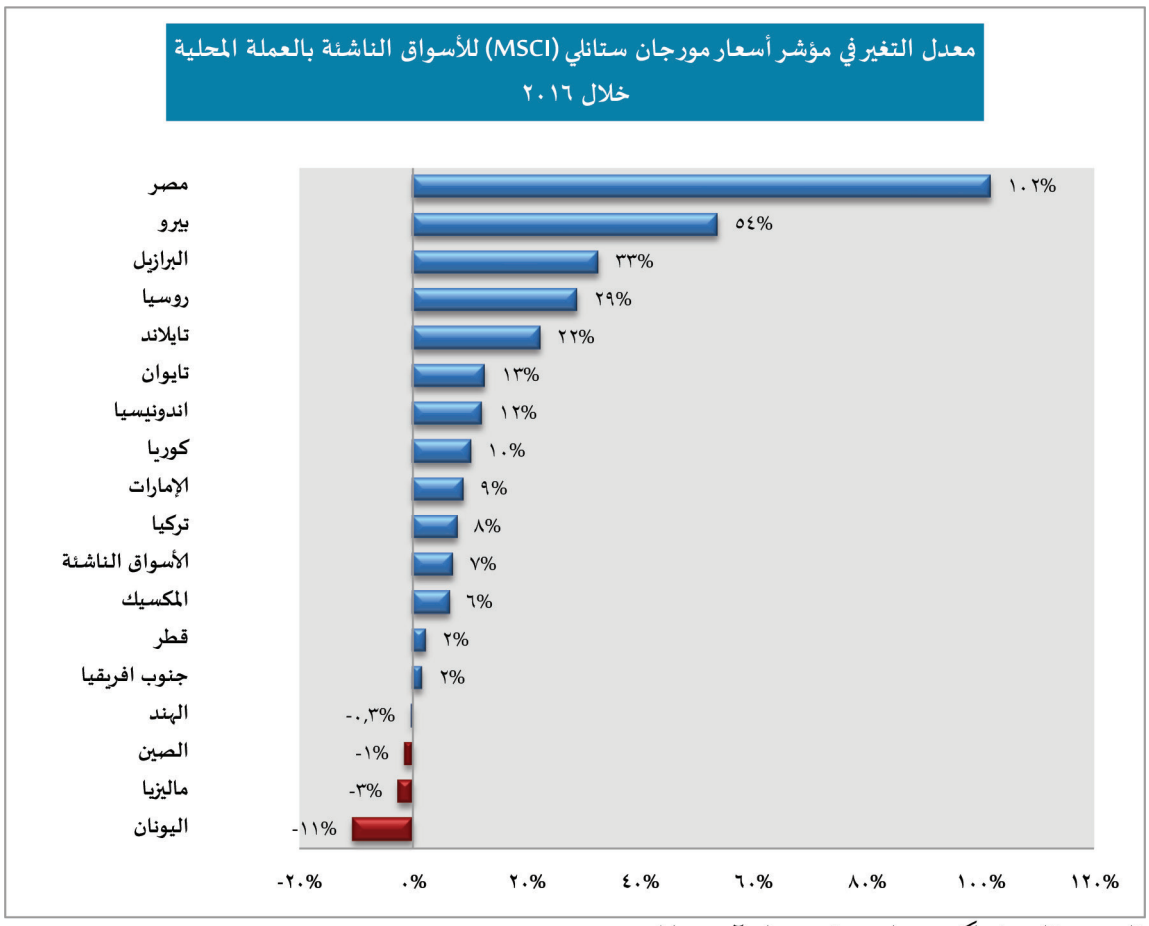

المصدر : الموقع الالكتروني لمؤسسة مورجان آند ستانلي

ملحـق (ب)

١- مؤشرات التأمين

هيكل شركات التأمين العاملة في سوق التأمين المصري	
م	اسم الشركة
شركات تزاول فروع تأمينات الممتلكات والمسئوليات فقط	
١	مصر للتأمين
٢	قناة السويس للتأمين
٣	المهندس للتأمين
٤	الدلتا للتأمين
٥	ايجيبت للتأمين AIG
٦	المجموعة العربية المصرية للتأمين
٧	أليانز للتامين – مصر
٨	تشب للتأمين – مصر
٩	رويال للتأمين
١٠	بيت التأمين المصري السعودي
١١	بوبا ايجيبت للتأمين
١٢	المصرية للتأمين التكافلى على الممتلكات والمسئوليات
١٣	وثاق للتأمين التكافلى – مصر
١٤	اسكان للتأمين
١٥	أروب لتأمينات الممتلكات والمسئوليات
١٦	طوكيو مارين جينرال تكافل
١٧	اورينت تكافل مصر – ممتلكات
١٨	الشركة المتحدة للتأمينات العامة
١٩	شركة أكسا للتأمين مصر (أكسا للتأمين)
٢٠	شركة المتوسط و الخليج للتأمين(ميد غلف – مصر)
شركات تزاول فروع تأمينات الأشخاص فقط	
٢١	مصر لتأمينات الحياة
٢٢	متلايف لتأمينات الحياة
٢٣	أكسا لتأمينات الحياة مصر
٢٤	أليانز لتأمينات الحياة – مصر
٢٥	تشب لتأمينات الحياة – مصر
٢٦	كيو إن بي لتأمينات الحياة
٢٧	المصرية للتأمين التكافلى على الحياة

م	اسم الشركة
٢٨	أروب للتأمين على الحياة – مصر
٢٩	اللبنانية السويسرية للتكافل العائلى
٣٠	طوكيو مارين فاملى تكافل
٣١	قناة السويس لتأمينات الحياة
٣٢	الدلتا لتأمينات الحياة
٣٣	المهندس لتأمينات الحياة
٣٤	المصرية الاماراتية لتامينات الحياه التكافلى
	شركة لضمان الصادرات منشأة بالقانون رقم ٢١ لسنة ٩٢
٣٥	المصرية لضمان الصادرات
	جمعيات التأمين التعاوني
٣٦	الجمعية المصرية للتأمين التعاوني

- صناديق التأمين الخاصة : وعددهم ٦٣٣ صندوقاً.

- صناديق التأمين الحكومية: و عددهم ٤ صناديق:

- صندوق التأمين الحكومي لضمانات أرباب العهد.
- صندوق التأمين التعاوني علي مراكب الصيد الآلية والعاملين عليها .
- صندوق التأمين الحكومي لضمان الأخطار التي تتعرض لها الخدمات البريدية .
- الصندوق الحكومى لتغطية الأضرار الناشئة عن حوادث مركبات النقل السريع داخل مصر .

- مجمعات التأمين:

- صندوق التأمين الحكومي لضمانات أرباب العهد.
- صندوق التأمين التعاوني علي مراكب الصيد الآلية والعاملين عليها .
- صندوق التأمين الحكومي لضمان الأخطار التي تتعرض لها الخدمات البريدية .
- الصندوق الحكومى لتغطية الأضرار الناشئة عن حوادث مركبات النقل السريع داخل مصر .

أولاً : شركات التأمين

حجم رؤوس أموال شركات التأمين		القيمة بالمليون جنيه
اسم الشركة	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٦/٢٠١٥
مصر	٢٢٥٠	٢٢٥٠
مصر لتأمينات الحياة	١٠٠٠	١٠٠٠
قناة السويس	١٠٩	١٠٩
المهندس	٧٥	١٠٠
الدلتا	٩٠	٩٠
AIG إيجيبت	٦٠	٦٠
المجموعة العربية المصرية	١٦٠	١٧٥
متلايف لتأمينات الحياة	٧٠	١٥٠
المصرية لضمان الصادرات	٢٥٠	٢٥٠
الجمعية المصرية للتأمين التعاونى	٣٣	٣٧
التجارى الدولى	٩٠	٩٠
ايس للتامين - مصر	٦٠	٦٠
رويال للتأمين	٦٠	٦٠
اليانز - مصر	٦٠	٦٠
اليانز لتأمينات الحياة - مصر	١٠٠	١٠٠
بيت التأمين المصرى السعودى	٨٠	١٠٠
كيو ان بى لتأمينات الحياة	٦٠	١٢٠
(تشب لتأمينات الحياة (إيس سابقاً	١٩٦	١٩٦
بويا ايجيبت	٦٠	٦٠
المصرية للتأمين التكافلى ممتلكات	١٢٠	١٢٠
المصرية للتأمين التكافلى حياة	١٣٠	١٣٠
وثاق للتأمين التكافلى	٦٠	٧٥
أروب للتأمين على الحياة	١٠٠	١٠٠
أروب لتأمينات الممتلكات	١٠٠	١٠٠
اسكان للتأمين	٩٩	١٠٠
اللبنانية السويسرية للتكافل العائلى	٦٠	٦٠
طوكيو مارين فاملى تكافل	١١٣	١٥٩
طوكيو مارين جينرال تكافل	٦٠	٦٠
أورينت للتأمين التكافلى - ممتلكات	١٠٠	١٠٠
قناة السويس لتأمينات الحياة	٤٠	٥٠
الدلتا لتأمينات الحياة	٥٠	٦٠
المهندس لتأمينات الحياة	٣١	٣١
أكسا للتأمين	٠	٦٠

تابع حجم رؤوس أموال شركات التأمين		القيمة بالمليون جنيه
اسم الشركة	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٦/٢٠١٥
المتحدة للتأمين	٠	٣٢
المصرية الإماراتية للتأمين التكافلي	٠	٣٠
الإجمالي	٨,٢٠٥	٩,٢٩٥

استثمارات شركات التأمين		القيمة بالمليون جنيه
البيان	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٦/٢٠١٥
صافي استثمارات الأشخاص	٣١،٣٣٣	٣٥،٠٠١
صافي استثمارات الممتلكات	٢١،١٢٣	٢٢،١٤٠
الإجمالي	٥٢،٤٥٦	٥٧،١٤١

حقوق حملة الوثائق		القيمة بالمليون جنيه
البيان	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٦/٢٠١٥
حقوق حملة الوثائق (أشخاص)	٣٠،٤٤١	٣٥،٠٠١
حقوق حملة الوثائق (ممتلكات)	١١،٤٨٤	١٢،٨٩٤
الإجمالي	٤١،٩٢٦	٤٧،٨٩٥

حقوق المساهمين		القيمة بالمليون جنيه
البيان	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٦/٢٠١٥
حقوق المساهمين (أشخاص)	٣،٥٠٠	٣،٦٨٤
حقوق المساهمين (ممتلكات)	٦،٩٣٥	٧،٥٢٩
الإجمالي	١٠،٤٣٥	١١،٢١٣

تطور حقوق المساهمين وفقاً لنوع التأمين (تكافلي ، تجاري)		القيمة بالمليون جنيه
البيان	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٦/٢٠١٥
تأمين تكافلي	٧٢٨	٧٦٦
تأمين تجاري	٩٧٠٧	٩٧٣٩
إجمالي حقوق المساهمين	١٠٤٣٥	١٠٥٠٥

توزيع الاستثمارات (وفقاً لقنوات الاستثمار)	القيمة بالمليون جنيه	
قنوات الاستثمار	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٦/٢٠١٥
صكوك وسندات حكومية	١٢,٣١٩	١٢,٧٠٧
صافى أوراق مالية بغرض المتاجرة	٦,٤٨٩	٦,٧٩٣
صافى اوراق مالية متاحة للبيع	٩,٧٧٤	٩,٥١٣
صافى أوراق مالية محتفظ بها	٩,٥١٨	١٢,٣٠٠
صافى الأوراق المالية	٣٨,٠٩٩	٤١,٣١٤
صافى القروض	٦٧٥	٧١٨
اجمالى الودائع الثابتة بالبنوك	١٣,٥٢٠	١٤,٩٣٣
صافى الاستثمارات	٥٢,٤٥٤	٥٧,١٤١

اجمالى الاقساط المكتتب فيها (وفقاً للنشاط)	القيمة بالمليون جنيه	
البيان	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٦/٢٠١٥
ممتلكات	٨٨٧٥	٩٨٩٧
اشخاص	٧٣٤٠	٨٣٢٦
الاجمالى	١٦٢١٥	١٨٢٢٣

توزيع اجمالى الاقساط المكتتب فيها (وفقاً لنوع التأمين)	القيمة بالمليون جنيه	
البيان	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٦/٢٠١٥
ممتلكات	١،٤٣٥	١٥٥٩
اشخاص	١٤،٧٨٠	١٦٦٦٤
الاجمالى	١٦،٢١٥	١٨٢٢٣

توزيع الاقساط المكتتب فيها (تامين تكافلى)	القيمة بالمليون جنيه	
البيان	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٦/٢٠١٥
تأمين تكافلي ممتلكات	١،٠٠٧	١٠٦٣
تأمين تكافلي اشخاص	٤٢٨	٤٩٥
الاجمالي	١،٤٣٥	١٥٥٩

تطور التعويضات المسددة وفقاً لنوع التأمين (تجاري ، تكافلي)	القيمة بالمليون جنيه	
البيان	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٦/٢٠١٥
تأمين تكافلي	٦٥٦	٩٠٩
تأمين تجاري	٨٠٩٧	٩٨٤٨
الاجمالي	٨٧٥٣	١٠٧٥٧

تطور اجمالى التعويضات المسددة للتامين التكافلى (وفقاً لنوع التأمين)	القيمة بالمليون جنيه	
البيان	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٦/٢٠١٥
ممتلكات	٤٦٠	٥٩٨
اشخاص	١٩٦	٣١١
الاجمالي	٦٥٦	٩٠٩

صافى الربح (وفقاً للنشاط)	القيمة بالمليون جنيه	
البيان	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٦/٢٠١٥
أشخاص	٧٨٤	٩٧٧
ممتلكات	١٣٠٨	١٥١١
الاجمالى	٢٠٩٢	٢٤٨٨

فائض / عجز النشاط التأمينى		القيمة بالمليون جنيه	
السنوات	أشخاص	ممتلكات	إجمالى
٢٠١٢/٢٠١١	١٨١	٨٧٨	١٠٥٩
٢٠١٣/٢٠١٢	٢٢٨	٥٨٢	٨١١
٢٠١٤/٢٠١٣	٥٤٨	١٠٧٤	١٦٢١
٢٠١٥/٢٠١٤	٧٧٤	١٢٧١	٢٠٤٥
٢٠١٦/٢٠١٥	٨٣٨	١٤٤٦	٢٢٨٤

ثانياً : مؤشرات صناديق التأمين الخاصة

القيمة بالمليون جنيه

البيان	٢٠١٤	٢٠١٥
الاشتراكات ومساهمات الجهات	٥،٢٢٨	٥،٨٨٩
التعويضات المستحقة	٢،٣٣١	٢،٤٤٤
الإستثمارات	٤٣،٠٣٥	٤٧،٩١٦
إجمالي الأصول	٤٨،٢٨٤	٥٣،١١٤
المزايا التأمينية	٥،٤٠٤	٦،٠٥٤
المال الإحتياطى آخر المدة	٤٤،٦٧٥	٤٩،٤٨٧

القيمة بالمليون جنيه

قنوات الاستثمار	٢٠١٤	٢٠١٥
أوراق المضمونة من الحكومة	٣٣٥١٩	٣٥٧٣٧
أوراق ماليه متداولة	١٣٩٦	٢٩٨٠
ودائع بالبنوك	٦٣٨٢	٧٧٩٩
قروض	٥١٤	٥١٥
عقارات	٥١٦	٥٠٩
إستثمارات أخرى	٧٠٨	٣٧٧
إجمالى الإستثمارات	٤٣٠٣٥	٤٧٩١٦
المال الإحتياطى آخر المدة	٤٤٦٧٥	٤٩٤٨٧

ملحـق (ج)
مؤشرات التمويل العقاري

البـــيان	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
اجمالي حجم التمويل الممنوح من شركات التمويل العقارى للمستثمرين (بالمليون جنيه)	٤٨٣٥	٥٨١٧	٦٩٥٤
اجمالى أرصدة التمويل العقارى لدى شركات التمويل (بالمليون جنيه)	٢٣٤٣	٢٦٧١	٣٠١٩
اجمالى أرصدة التمويل العقارى لدى البنوك (بالمليون جنيه)	٣٥٩٢	٥٣٥٦	٩٢٨٩
إجمالى عدد المستثمرين	٣٦٠١٦	٣٩٤٣٧	٤٢٠٦٩
متوسط نسبة قيمة التمويل لقيمة العقار **LTV** (٪)	٪٥٥,٨٦	٪٥٤,٨٢	٪٥٥,١٤
متوسط سعر الفائدة (٪)	٪١٢,١٨	٪١٢,٢٣	٪١٢,٦٤
متوسط حجم التمويل الممنوح للمستثمرين (ألف جنيه)	١٣٤,٢٦	١٤٧,٥	١٦٥,٢٩
متوسط فترة سداد التمويل (بالسنة)	١٦	١٥,١٩	١٥,٣١
متوسط القسط الشهري للمستثمرين (بالجنيه)	٤٩٧٢	٦١٢١	٨٤٠٩

بيان بإجمالى رؤوس الأموال للشركات المرخص لها للعمل بسوق التمويل العقارى فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦			القيمة بالمليون جنيه
م	الشركة	رأس المال المرخص به	رأس المال	رأس المال المدفوع
١	التعمير للتمويل العقاري	٥٠٠	٤٠٤	٤٠٤
٢	المصرية للتمويل العقاري	٣٠٠	١٠٠	١٠٠
٣	تمويل للتمويل العقاري	٥٠٠	١٠٠	١٠٠
٤	أملاك للتمويل والاستثمار العقاري	٥٠٥	١٢٥,٥	١٢٥,٥
٥	المصرية لإعادة التمويل العقارى	٦٤٠	٣٦٩,٥	٣٦٣,٥
٦	التيسير للتمويل العقاري	٥٠٠	٥٠	٥٠
٧	تمويل الإمارات للتمويل العقاري	٥٠٠	٥٠	٢٥
٨	النعيم للتمويل العقاري	٥٠٠	٥٠	١٢,٥
٩	الأهلى للتمويل العقاري	٥٠٠٠	٥٠٠	٢٠٠
١٠	العربى الإفريقى الدولى للتمويل العقارى	٥٠٠	١١٠	١١٠
١١	الأهلي المتحد للتمويل	٥٠٠	٥٠	٥٠
١٢	سكن للتمويل العقاري	١٠٠٠	١٠٠	١٠٠
١٣	المصريين للتمويل العقارى	٥٠٠	٥٠	٥٠
١٤	كونتكت للتمويل العقاري	٥٠٠	٥٠	٥٠
	الإجمـــــالي	١١٩٤٥	٢١٠٩	١٧٤٦,٥

بيان بعدد المستثمرين وقيمة التمويل الممنوح من الشركات شهرياً					القيمة بالمليون جنيه
الشهور	عدد المستثمرين		قيمة التمويل		رصيد المديونية
	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٦
يناير	١٣	٢٩٥	١٢	٩٣	٢٣١٨	٢٧١٤
فبراير	١٧٧	٥١٩	٥٠	١٠٧	٢٣٢٩	٢٦٩١
مارس	١٢٥١	١٠٨	١٧٢	١٠٣	٢٤٥٥	٢٧٣٧
أبريل	١١٢	٤٣١	٦٢	٦١	٢٤٧١	٢٧٣٧
مايو	٥٥٤	١٢٦	١٠٠	٧٨	٢٥٢٠	٢٧٤٧
يونيو	٦٩٢	١٢٦	١٤٦	٩٨	٢٦٠٨	٢٧٦٧
يوليو	٥٧	١٢	٤٥	٢٤	٢٥٩١	٢٧٦١
أغسطس	١١	١٧٨	٢٤	١١٣	٢٥٤٢	٢٨١٠
سبتمبر	٢١١	٢٧٩	٨٦	٦٩	٢٥٧٢	٢٨٣٠
أكتوبر	٥٨	٥٣	٣٦	٣٧	٢٥٤٧	٢٨١٧
نوفمبر	١٢٤	٢٠٠	٧٤	١٦٣	٢٥٦٧	٢٩٠٩
ديسمبر	١٦١	٣٠٥	١٧٥	١٩١	٢٦٧١	٣٠١٩
الإجمالى	٣٤٢١	٢٦٣٢	٩٨٢	١١٣٧		

بيان بعدد المستثمرين وقيمة التمويل الممنوح من الشركات ورصيد المديونية						القيمة بالمليون جنيه
م	الشركة	عدد المستثمرين		قيمة التمويل		رصيد المديونية	
		٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٦
١	التعمير للتمويل العقاري	١٠٥٥	٨٧٧	١٥٣	٢٠١	٨٩٨	٩٤٦
٢	المصرية للتمويل العقاري	١٨٢	١٠٨	٣٦	٩٢	٢٤٢	٢٦٣
٣	تمويل للتمويل العقاري	١٥٤	٣١٤	١٣٤	٢١٤	٤٠٤	٤٩١
٤	أملاك للتمويل والاستثمار العقاري	٣١	٣٩	٦٧	٨٩	١٥٩	٢١٩
٥	التيسير للتمويل العقاري	٠	٠	٠	٠	١١	٧
٦	الأهلى للتمويل العقاري	١١٨٤	٦٢٣	١٧٠	١٥٤	٣٠٤	٣٦٠
٧	العربى الافريقى للتمويل العقارى	٤٥٦	٤٨٠	١٩٢	٢٧٣	٢٧٠	٤٠٥
٨	الأهلي المتحد للتمويل	٥٢	٢١	١٥٦	٣٩	١٩٢	١٣٠
٩	سكن للتمويل العقاري	٣٠٦	١٦٨	٧٢	٧٣	١٩٠	١٩٥
١٠	المصريين للتمويل العقارى	١	٢	١	٢	١	٣
الإجمالى		٣٤٢١	٢٦٣٢	٩٨١	١١٣٧	٢٦٧١	٣٠١٩

بيان بعدد المستثمرين وقيمة التمويل الممنوح من الشركات ورصيد المديونية					القيمة بالمليون جنيه
الدخل الشهرى بالجنيه	العدد التراكمى منذ بداية النشاط			العدد خلال العام	
	٢٠١٥	٢٠١٦	معدل التغير ٪	٢٠١٥	٢٠١٦	معدل التغير ٪
حتى ٢٢٥٠	٢٧٠٧٤	٢٧١٤٠	٠,٢٪	٣٧٧	٦٦	-٨٢,٥٪
اكبر من ٢٢٥٠ - ٣٠٠٠	٥٨٥	٧٤٩	٢٨,٠٪	١٧٥	١٦٤	-٦,٣٪
اكبر من ٣٠٠٠ - ٥٠٠٠	٦٩٣	٨٠١	١٥,٦٪	١٢٢	١٠٨	-١١,٥٪
اكبر من ٥٠٠٠ - ٨٠٠٠	٩٣٨	١٢٣٧	٣١,٩٪	٢٦٦	٢٩٩	١٢,٤٪
اكبر من ٨٠٠٠ - ١٠٠٠٠	٧٦٥	٨٩٨	١٧,٤٪	٢٠٨	١٣٣	-٣٦,١٪
اكبر من ١٠٠٠٠ - ٢٠٠٠٠	٢٣٤٥	٢٩٠٨	٢٤,٠٪	٥٩٩	٥٦٣	-٦,٠٪
اكبر من ٢٠٠٠٠ - ١٠٠٠٠٠	٥٠٢٣	٥٩٢١	١٧,٩٪	١١١٨	٨٩٨	-١٩,٧٪
اكبر من ١٠٠٠٠٠	٢٠١٤	٢٤١٥	١٩,٩٪	٥٥٦	٤٠١	-٢٧,٩٪
الإجمالى	٣٩٤٣٧	٤٢٠٦٩	٦,٧٪	٣٤٢١	٢٦٣٢	-٢٣,١٪

قيمة التمويل موزعاً حسب شرائح الدخل الشهرى					القيمة بالمليون جنيه
الدخل الشهرى بالجنيه	العدد التراكمى منذ بداية النشاط			العدد خلال العام	
	٢٠١٥	٢٠١٦	معدل التغير ٪	٢٠١٥	٢٠١٦	معدل التغير ٪
حتى ٢٢٥٠	١٠٥٤	١٠٧٨	٢,٣٪	١٨	٢٤	٣٣,٣٪
اكبر من ٢٢٥٠ - ٣٠٠٠	٤١	٥١	٢٤,٤٪	١٢	١١	-٨,٣٪
اكبر من ٣٠٠٠ - ٥٠٠٠	٦١	٧٠	١٤,٨٪	١٠	٩	-١٠,٠٪
اكبر من ٥٠٠٠ - ٨٠٠٠	١٠٠	١٣٦	٣٦,٠٪	٢٣	٣٦	٠,٠٪
اكبر من ٨٠٠٠ - ١٠٠٠٠	٧٧	٩١	١٨,٢٪	١٩	١٤	-٢٦,٣٪
اكبر من ١٠٠٠٠ - ٢٠٠٠٠	٣٣٨	٣٧٦	١١,٢٪	٥٨	٣٨	-٣٤,٥٪
اكبر من ٢٠٠٠٠ - ١٠٠٠٠٠	١٧٩٣	٢١٠٥	١٧,٤٪	٢٧٢	٣١١	١٤,٣٪
اكبر من ١٠٠٠٠٠	٢٣٥٣	٣٠٤٧	٢٩,٥٪	٥٦٩	٦٩٤	٢٢,٠٪
الإجمالى	٥٨١٧	٦٩٥٤	١٩,٥٪	٩٨١	١١٣٧	١٥,٩٪

عدد المستثمرين موزعاً حسب التوزيع الجغرافى					
المحافظة	العدد التراكمى منذ بداية النشاط			العدد خلال العام	
	٢٠١٥	٢٠١٦	معدل التغير ٪	٢٠١٥	٢٠١٦	معدل التغير ٪
القاهرة	٧١٧٩	٨١١٥	١٣,٠٪	١٣٤٢	٩٣٦	-٣٠,٣٪
الجيزة	٢٠٢٣٠	٢١٣٦٩	٥,٦٪	٩٨٦	١١٣٩	١٥,٥٪
الإسكندرية ومطروح	١٥١٦	١٨١٨	١٩,٩٪	٢٥٤	٣٠٢	١٨,٩٪
البحر الأحمر	٢٠٩	٢٨٢	٣٤,٩٪	٣	٧٣	٢٣٣٣,٣٪
محافظات أخرى	١٠٣٠٣	١٠٤٨٥	١,٨٪	٨٣٦	١٨٢	-٧٨,٢٪
الإجمالى	٣٩٤٣٧	٤٢٠٦٩	٦,٧٪	٣٤٢١	٢٦٣٢	-٢٣,١٪

قيمة التمويل موزعاً حسب التوزيع الجغرافى			القيمة بالمليون جنيه		
المحافظة	العدد التراكمى منذ بداية النشاط		العدد خلال العام		
	٢٠١٥	٢٠١٦	معدل التغير ٪	٢٠١٥	٢٠١٦	معدل التغير ٪
القاهرة	٢٦٩٤	٣١٢٠	١٥,٨٪	٤٨٥	٤٢٦	-١٢,٢٪
الجيزة	١٨١٨	٢٢٦٩	٢٤,٨٪	٢٧٨	٤٥١	٦٢,٢٪
الإسكندرية ومطروح	٥٤١	٧٠٢	٢٩,٨٪	٦٢	١٦١	١٥٩,٧٪
البحر الأحمر	١٥٨	١٩٠	٢٠,٣٪	٥	٣٢	٥٤٠,٠٪
محافظات أخرى	٦٠٦	٦٧٣	١١,١٪	١٥١	٦٧	-٥٥,٦٪
الإجمالى	٥٨١٧	٦٩٥٤	١٩,٥٪	٩٨١	١١٣٧	١٥,٩٪

عدد المستثمرين موزعا حسب مساحة الوحدات						
المساحة م٢	العدد التراكمى منذ بداية النشاط			العدد خلال العام		
	٢٠١٥	٢٠١٦	معدل التغير ٪	٢٠١٥	٢٠١٦	معدل التغير ٪
من ٠ - ٦٦	٢٦٢٤٥	٢٦٥٣٦	١,١٪	٣٠٤	٢٩١	-٤,٣٪
من ٦٦- ٨٦	٢٢٨٥	٣٠٤١	٣٣,١٪	٨٠١	٧٥٦	-٥,٦٪
من ٨٦ - ١٢٠	٢٤٣٤	٢٧٣٣	١٢,٣٪	٦٢٧	٢٩٩	-٥٢,٣٪
من ١٢٠ - ٢٠٠	٤٨٧٣	٥٨٣٠	١٩,٦٪	١٢٨٠	٩٥٧	-٢٥,٢٪
اكبر من ٢٠٠	٣٦٠٠	٣٩٢٩	٩,١٪	٤٠٩	٣٢٩	-١٩,٦٪
الإجمالى	٣٩٤٣٧	٤٢٠٦٩	٦,٧٪	٣٤٢١	٢٦٣٢	-٢٣,١٪

قيمة التمويل موزعا حسب المساحات			القيمة بالمليون جنيه		
المساحة م٢	العدد التراكمى منذ بداية النشاط		العدد خلال العام		
	٢٠١٥	٢٠١٦	معدل التغير ٪	٢٠١٥	٢٠١٦	معدل التغير ٪
من ٠ - ٦٦	٩٨١	١٠٣٢	٥,٢٪	٣٤	٥١	٥٠,٠٪
من ٦٦- ٨٦	١٣٨	٢٢٦	٦٣,٨٪	٣٩	٨٨	١٢٥,٦٪
من ٨٦ - ١٢٠	٣٣٩	٤٣٥	٢٨,٣٪	١٠٦	٩٧	-٨,٥٪
من ١٢٠ - ٢٠٠	٩٥٨	١٢٠٠	٢٥,٣٪	٢٠٣	٢٤١	١٨,٧٪
اكبر من ٢٠٠	٣٤٠١	٤٠٦١	١٩,٤٪	٥٩٩	٦٦٠	١٠,٢٪
الإجمالى	٥٨١٧	٦٩٥٤	١٩,٥٪	٩٨١	١١٣٧	١٥,٩٪

عدد المستثمرين موزعاً حسب الغرض من الاستخدام					
نوع الغرض	العدد التراكمى منذ بداية النشاط			العدد خلال العام	
	٢٠١٥	٢٠١٦	معدل التغير ٪	٢٠١٥	٢٠١٦	معدل التغير ٪
سكنى	٣٨٩٧٠	٤١٥٦١	٦,٦٪	٣٣٨٠	٢٥٩١	-٢٣,٣٪
إدارى	٧٠	٨٤	٢٠,٠٪	٤	١٤	٢٥٠,٠٪
تجارى	٣٩٧	٤٢٢	٦,٣٪	٣٧	٢٥	-٣٢,٤٪
خدمى	٠	٢	٠,٠٪	٠	٢	٠,٠٪
الإجمالى	٣٩٤٣٧	٤٢٠٦٩	٦,٧٪	٣٤٢١	٢٦٣٢	-٢٣,١٪

قيمة التمويل موزعاً حسب الغرض من الاستخدام				القيمة بالمليون جنيه	
نوع الغرض	العدد التراكمى منذ بداية النشاط			العدد خلال العام	
	٢٠١٥	٢٠١٦	معدل التغير ٪	٢٠١٥	٢٠١٦	معدل التغير ٪
سكنى	٥٥٧٤	٦٦٣٢	١٩,٠٪	٩٣٤	١٠٥٧	١٣,٢٪
إدارى	٧٥	١٣٠	٧٣,٣٪	٢١	٥٦	١٦٦,٧٪
تجارى	١٦٨	١٨٨	١١,٩٪	٢٦	٢٠	-٢٣,١٪
خدمى	٠	٤	٠,٠٪	٠	٤	٠,٠٪
الإجمالى	٥٨١٧	٦٩٥٤	١٩,٥٪	٩٨١	١١٣٧	١٥,٩٪

عدد المستثمرين موزعا حسب نوع العميل					
نوع العميل	العدد التراكمى منذ بداية النشاط			العدد خلال العام	
	٢٠١٥	٢٠١٦	معدل التغير ٪	٢٠١٥	٢٠١٦	معدل التغير ٪
عادى	٣٥٢٨	٣٧٥٨	٦,٥٪	١٧٥	٢٣٠	٣١,٤٪
عميل صندوق	٢٥٦٣٨	٢٥٦٤٣	٠,٠٪	١٤	٥	-٦٤,٣٪
محافظ مشتراه	١٠٢٧١	١٢٦٦٨	٢٣,٣٪	٣٢٣٢	٢٣٩٧	-٢٥,٨٪
الإجمالى	٣٩٤٣٧	٤٢٠٦٩	٦,٧٪	٣٤٢١	٢٦٣٢	-٢٣,١٪

قيمة التمويل موزعاً حسب نوع العميل				القيمة بالمليون جنيه	
نوع الغرض	العدد التراكمى منذ بداية النشاط			العدد خلال العام	
	٢٠١٥	٢٠١٦	معدل التغير ٪	٢٠١٥	٢٠١٦	معدل التغير ٪
عادى	٢٥١٩	٢٩٦١	١٧,٥٪	٤٦٨	٤٤١	-٥,٨٪
عميل صندوق	٨٩٨	٨٩٨	٠,٠٪	١	١	٠,٠٪
محافظ مشتراه	٢٤٠٠	٣٠٩٥	٢٩,٠٪	٥١٢	٦٩٥	٣٥,٧٪
الإجمالى	٥٨١٧	٦٩٥٤	١٩,٥٪	٩٨١	١١٣٧	١٥,٩٪

ملحـق (د)
مؤشرات التأجير التمويلي

عدد المستثمرين موزعا حسب نوع العميل		
السنوات	عدد العقود	قيمة العقود - بالمليون جنيه
٢٠١٢	١٦٩١	٧٩٩٦
٢٠١٣	١٨٩٦	٦٠٨٤
٢٠١٤	٢٣٢٩	٦٩٦٢
٢٠١٥	٢٧٢٠	١٩٣٧٦
٢٠١٦	٢٣٢٥	٢١٤٧٩

تطور قيم عقود التأجير التمويلى خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠١٦)

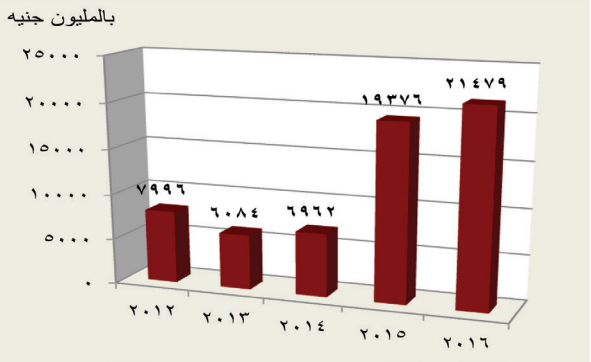

تطور عدد عقود التأجير التمويلى خلال الفترة (٢٠١٢- ٢٠١٦)

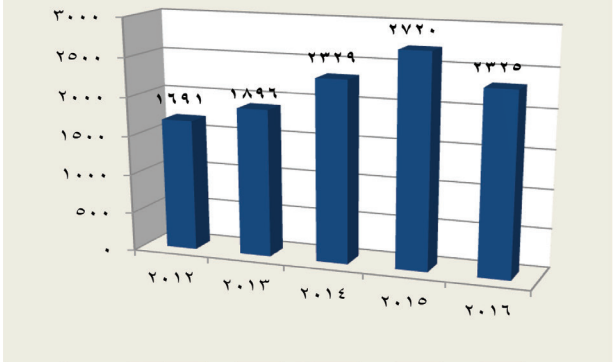

تطور نشاط التأجير التمويلى شهرياً		القيمة بالمليون جنيه	
الشهور	٢٠١٥	٢٠١٦	
	عدد العقود	القيمة - بالمليون جنيه	عدد العقود	القيمة - بالمليون جنيه
يناير	٢٠٤	٦٩٠,٩٤	١٨٢	٩٨٤,٠٣
فبراير	١٨٩	٥٣٥٧,٣٤	٢١٤	٢٨٥٦,٣٢
مارس	٢٩٧	١٠٧٠,٣٧	٢٣٨	١٨٧٧,١٢
أبريل	٢٢٠	٦٦٢,٩٦	٢٠٢	١٣٧٨,١٥
مايو	٢٤٩	٩٢٤,٤٣	٢١٦	٢٥٦٩,٩٥
يونيو	٢٠٨	١١٧٦,٩٦	١٨٧	١٣٧٣,٣١
يوليو	١٨١	١٣٩٢,٧٦	٢١٥	١٨٣٠,٣٣
أغسطس	١٨٢	١٥٨٤,١٥	١٧٠	٨٧٩,٤٢
سبتمبر	٢٥٤	١٣٧٥,٧٦	١٥٩	١١٨٦,٦٩
أكتوبر	٢٣٢	١٦٨٦,٣٢	١٨١	١٧٨٣,٤٤
نوفمبر	٢٤٣	١١٧٠,٨٦	٢١٣	٢٤٢٨,٣١
ديسمبر	٢٦١	٢٢٨٣,٠٨	١٤٨	٢٣٣١,٦٨
الإجمالى	٢٧٢٠	١٩٣٧٥,٩٣	٢٣٢٥	٢١٤٧٨,٧٥

قيم عقود التأجير التمويلى مصنفة وفقاً للنشاط					
النشاط	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
عقارات وآراضى	٢،٦٤٨	٣،٠٤٢	٢،٨٢٤	٨٦٨٢	١٥٣٧٧
معدات ثقيلة	١،٠٤٨	١،٢٣٩	١،٦٠٧	١٩٧٩	٢٤٩٩
سيارات بأنواعها	١١٤٤	٦٨٦	٩١٧	١٥٧٠	١٦٣٨
معدات واجهزة طبية	٣٩٢	٤٥٨	٧٤٣	٥٩٨٥	١٢٣٨
خطوط انتاج	٢٥٧	٣١٧	٤٢٥	٨٢٧	٤٢٩
ماكينات تصوير وفاكسات	٢،٢٧٩	١٧	١١١	٤٨	١٣٤
طائرات /بواخر عائمة	١١٦	١١٠	١٠٦	١٣٨	٧٢
المال المعنوي	٧	٠	٠	١	٥
مولدات كهربائية	٠,٠٠	٠	٠	٠	٠
أخرى	١٠٦	٢١٦	٢٢٧	١٤٦	٨٥
الإجمالى	٧،٩٩٦	٦،٠٨٤	٦،٩٦٢	١٩،٣٧٦	٢١،٤٧٩

توزيع قيم عقود التأجير التمويلى وفقاً للنشاط خلال الفترة (٢٠١٢- ٢٠١٦)

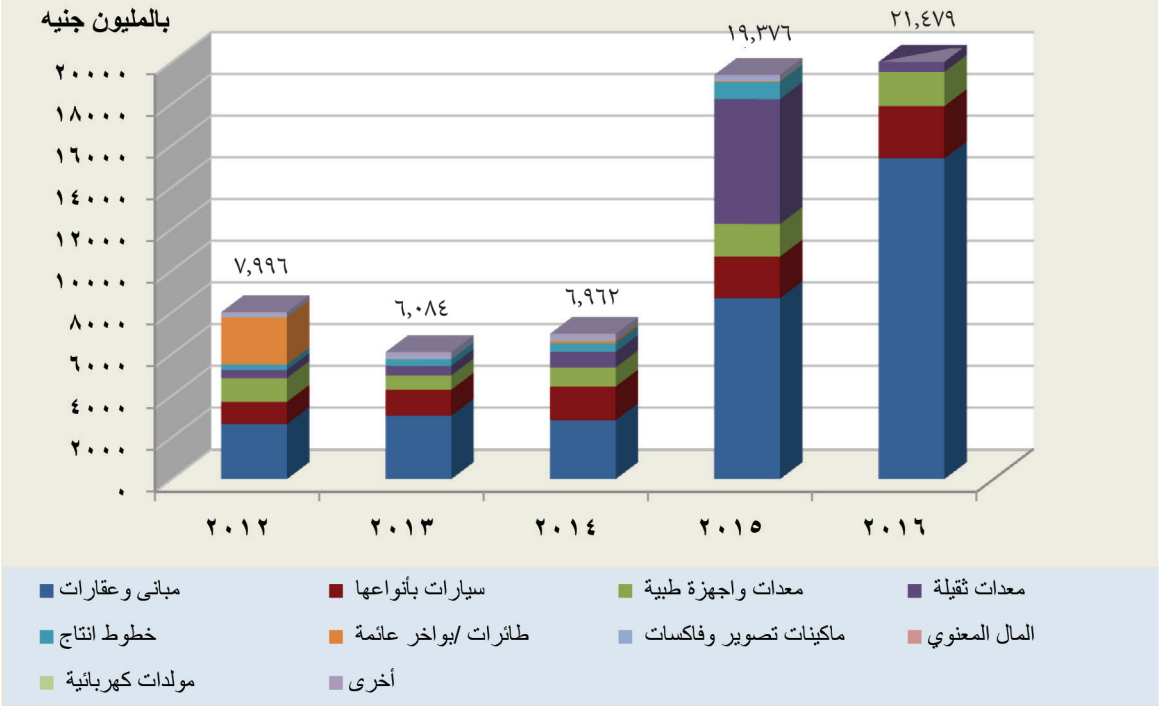

الحصص السوقية لشركات التأجير التمويلي الأكثر نشاطاً						
م	الشركة	٢٠١٥			٢٠١٦		
		عدد العقود	القيمة بالمليون جنيه	النسبة ٪	عدد العقود	القيمة بالمليون جنيه	النسبة ٪
١	كوربليس للتأجير التمويلى - مصر (كورب ليس)	٢٤٠	٢٠٢٤,٨٤	١٠,٤٥	٢٠٧	٣٢٧٦,٧٥	١٥,٢٦
٢	التوفيق للتأجير التمويلى	٢١٨	١٦٩٤,٢٠	٨,٧٤	١٣٧	٢٣١٠,٨٢	١٠,٧٦
٣	جى بى للتأجير التمويلى	١٦٤	١١٢٩,٧٠	٥,٨٣	١٤٤	٢٢٨٨,٧١	١٠,٦٦
٤	المجموعة المالية هيرمس للتأجير التمويلى	٥٣	٧٠٧,٦٢	٣,٦٥	١٦٥	١٨٣٤,٧٠	٨,٥٤
٥	الدولية للتأجير التمويلى - انكوليس	٣١٧	٢٠٦٧,٠٥	١٠,٦٧	١٩٦	١٧٩١,١٦	٨,٣٤
٦	العربي الافريقى الدولي للتأجير التمويلي	٨	٥٥٩,٢٩	٢,٨٩	٢٨	١٦٣٦,٥٠	٧,٦٢
٧	جلوبال ليس للتأجير التمويلى	٥٣	٢٩٠,١٨	١,٥٠	٨٤	١٥٦٢,٥١	٧,٢٧
٨	تكنوليس للتأجير التمويلي	٢٩	٩٧٩,٢٨	٥,٠٥	١٥	١٢٩٦,٤٧	٦,٠٤
٩	كيو أن بى الأهلى للتأجير التمويلى	٧٥٤	١٧٨٨,٤٩	٩,٢٣	٥١٦	١٢٦١,٤	٥,٨٧
١٠	الاهلى للتأجير التمويلى	٥٤	١٥٠٣,٤٩	٧,٧٦	٥٩	١٢٣٤	٥,٧٥
١١	اوريكس مصر للتأجير التمويلى	٢٣٦	٤٩٢,٦١	٢,٥٤	٢٣١	٤٧٠,٩١	٢,١٩
١٢	بلس للتأجير التمويلي	١٠٠	١٩٤,٦٢	١,٠٠	١٦٨	٤٦٨,٩٠	٢,١٨
١٣	التعمير للتأجير التمويلى	٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٨	٤٣١,٥٨	٢,٠١
١٤	إنماء للتأجير التمويلى	٠	٠,٠٠	٠,٠٠	١٥	٣٩٥,٨	١,٨٤
١٥	الصعيد للتأجير التمويلى	١٧٦	٢١٧,٨٧	١,١٢	١٧٠	٢٨٦,١٤	١,٣٣
١٦	أديليس للتأجير التمويلى	١٨٤	٣٠٥,١٥	١,٥٧	٩٧	٢٨٢,٩	١,٣٢
١٧	تمويل للتأجير التمويلي	٤٠	٣٢٢,٢٨	١,٦٦	٢٧	٢٥٣	١,١٨
١٨	الأهلى الكويتي - مصر (بيريوس سابقاً)	٣٧	١٦٨,٨٤	٠,٨٧	١٦	١٨٤,١٩	٠,٨٦
١٩	النيل للتأجير التمويلى NFL	١	١,٣٥	٠,٠١	٩	١٣٦,٨٣	٠,٦٤
٢٠	توشكى للتأجير التمويلى	١٣	٧,٧٠	٠,٠٤	٧	٢٤,٦٦	٠,١١
٢١	لونا للإستثمارات الصناعية	٠	٠,٠٠	٠,٠٠	١	٢٣,٠٠	٠,١١
٢٢	الصناعي للاستثمار	٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٣	٨,٨٧	٠,٠٤
٢٣	الامارات دبى الوطنى للتأجير التمويلى	٢٠	٤١,٣٦	٠,٢١	٥	٦,٢٠	٠,٠٣
٢٤	مكة للتأجير التمويلي	٧	١٢,٧١	٠,٠٧	٧	٤,٤٩	٠,٠٢
٢٥	يو بي سي للتأجير التمويلي	٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٣	٣,٦٠	٠,٠٢
٢٦	اوتراك للتأجير التمويلى	٤	٥,٠٥	٠,٠٣	٢	٣,٠٨	٠,٠١
٢٧	الكرنك للتأجير التمويلي	٩	٣,١٤	٠,٠٢	٤	١,٢٩	٠,٠١
٢٨	مجموعة إخوان للتأجير التمويلي	٠	٠,٠٠	٠,٠٠	١	٠,٣٠	٠,٠٠
٢٩	المصرية للحفر البحرى	٢	٤٨٥٧,٥٢	٢٥,٠٧	٠	٠,٠٠	٠,٠٠
٣٠	جراند إنفستمنت للتأجير التمويلي	١	١,٥٧	٠,٠١	٠	٠,٠٠	٠,٠٠
الإجمالي		٢٧٢٠	١٩٣٧٥,٩٣	١٠٠,٠٠	٢٣٢٥	٢١٤٧٨,٧٥	١٠٠,٠٠

الحصص السوقية للشركات الأكثر نشاطاً عام ٢٠١٦

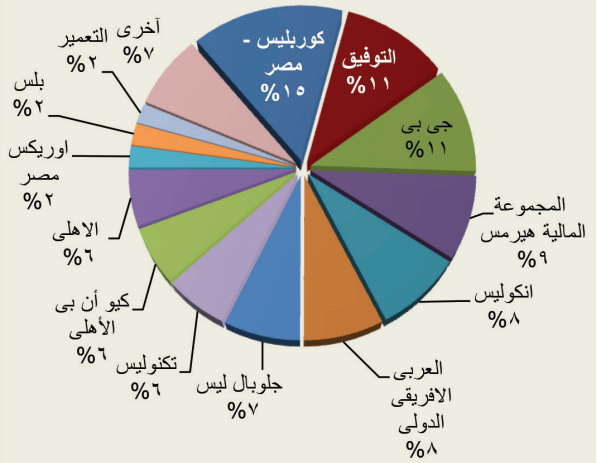

الحصص السوقية للشركات الأكثر نشاطاً عام ٢٠١٥

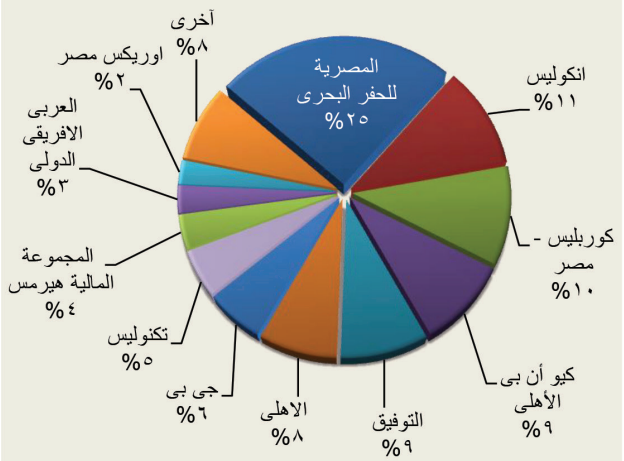

ملحـق (هـ)
مؤشرات نشاط التخصيم

أولاً: بيان عدد العملاء

ارتفع عدد العملاء عام ٢٠١٦ بنسبة ١٣٥٪ مقارنة بعددهم في عام ٢٠١٢.

السنة	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
عدد العملاء	١٠٩	١٥٢	١٨٢	٢٢٠	٢٥٦

ثانياً: بيان حجم الأرصدة المدينة

ارتفع حجم الارصدة المدينة عام ٢٠١٦ بنسبة ٧٢٤٪ مقارنة بحجمها في عام ٢٠١٢.

حجم الأرصدة المدينة		القيمة بالمليون جنيه			
السنة	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
حجم الأرصدة المدينة	٤٩٥	٩٧١	١،٢٢٨	٢،٢٠٢	٤،٠٨١

ثالثاً: بيان حجم الأوراق المخصمة

ارتفع حجم الأوراق المخصمة عام ٢٠١٦ بنسبة ٣٨٠٪ مقارنة بحجمها في عام ٢٠١٢.

حجم الأوراق المخصمة		القيمة بالمليون جنيه			
البيان	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
مع حق الرجوع	٥٣٢	١،٢٥١	١،٧٣٠	٢،٤٤٤	٣،٧٨٤
بدون حق الرجوع	٧٣١	٢،٠٤٥	٢،٠٠٤	٢،١٤٦	٢،٢٨٣
إجمالي حجم الأوراق المخصمة	١،٢٦٣	٣،٢٩٦	٣،٧٣٦	٤،٥٩٠	٦،٠٦٨

رؤوس أموال شركات التخصيم		
الشركة	٢٠١٥	٢٠١٦
الشركة المصرية للتخصيم	١٥ مليون دولار	١٥ مليون دولار
شركة درايف للتخصيم	٤٨ مليون جنيه	١٤٨ مليون جنيه
الأهلي للتخصيم QNB ً شركة	١٥٠ مليون جنيه	١٥٠ مليون جنيه
شركة تمويل للتمويل العقاري (إضافة نشاط التخصيم)	١٠٠ مليون جنيه	١٠٠ مليون جنيه
شركة القاهرة للتخصيم	١٠ مليون جنيه	١٠ مليون جنيه
الشركة المصرية لضمان الصادرات	٢٥٠ مليون جنيه	٢٥٠ مليون جنيه
المصريين للتخصيم	١٠ مليون جنيه	١٠ مليون جنيه

رابعاً: بيان شركات التخصيم والحصص السوقية

بلغ عدد شركات التخصيم العاملة في السوق المصري حتى نهاية ديسمبر ٢٠١٦ عدد ٧ شركات.

البيان	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
إجمالي عدد الشركات المقيدة	٤	٦	٦	٧	٧
عدد الشركات التي حصلت على الترخيص خلال العام	٣	٢	٠	١	٠

الحصص السوقية لشركات التخصيم وفقاً لحجم الأوراق المخصمة			
م	الشركة	٢٠١٥	٢٠١٦
١	QNB للتخصيم (NSGB) سابقاً	٦١,٣٠٪	٥٥,٥٦٪
٢	المصرية للتخصيم	١٩,٧٩٪	١٩,٠٩٪
٣	درايف للتخصيم	١٢,٠٣٪	١٨,٧٢٪
٤	(تمويل للتمويل العقاري (إضافة نشاط	٣,٥٣٪	٣,٧٠٪
٥	المصرية لضمان الصادرات	١,٦٣٪	١,٥٥٪
٦	القاهرة للتخصيم	١,٦٦٪	٠,٩٨٪
٧	المصريين للتخصيم	٠,٠٦٪	٠,٤٠٪

ملحـق (و)
مؤشرات نشاط التمويل متناهي الصغر

تطور نشاط التمويل متناهى الصغر (حسب الجهة المانحة للتمويل)								
الفئة	الربع الثالث من عام ٢٠١٦				الربع الرابع من عام ٢٠١٦			
	عدد المستفيدين بالألف	النسبة	رصيد التمويل بالمليون جنيه	النسبة ٪	عدد المستفيدين بالألف	النسبة ٪	رصيد التمويل بالمليون جنيه	النسبة ٪
(أ)[١٣]	١,٢٢٩	٦٥,١٨	٢,٤٧٣	٦١,٧٣	١,٢٣٧	٦٤,١٩	٢,٦٣٥	٥٧,٥٠
(ب)[١٤]	١٣٠	٨,٤٢	٣٧٣	٨,٧٤	١٧٨	٦,٧٧	٤١٥	٨,٦٧
(ج)[١٥]	٣٣٨	١٧,٢٣	٦٣٢	١٤,٦٩	٧٧	١٧,٦٦	٢٣٤	١٤,٧٠
شركات	٢١٨	٩,١٧	٨٢٣	١٤,٨٣	٢٨٩	١١,٣٩	١,٠٤٦	١٩,١٣
الإجمالى	١,٩١٤	١٠٠	٤,٣٠١	١٠٠	١,٧٨٠	١٠٠	٤,٣٣٠	١٠٠

تطور نشاط التمويل متناهى الصغر (حسب الجهة المانحة للتمويل)								
النشاط	الربع الثالث من عام ٢٠١٦				الربع الرابع من عام ٢٠١٦			
	عدد المستفيدين بالألف	النسبة ٪	أرصدة التمويل بالمليون جنيه	النسبة ٪	عدد المستفيدين بالألف	النسبة ٪	أرصدة التمويل بالمليون جنيه	النسبة ٪
تجارى	١,٢٢٩	٦٧,١٤	٢,٣٩١	٦٠,٣٤	١,٢٠٤	٦٠,٩١	٢,٦٣٦	٥٥,٦٠
إنتاجى	١٣٠	٨,١٤	٤٤٤	٧,٥٠	١٣٨	١٠,٦٨	٣٢٤	١٠,٣٣
خدمى	٣٣٨	١٣,٧٣	٨٨٧	١٩,٢١	٢٤٧	١٥,٧٥	٨٢٦	٢٠,٦٣
زراعى	٢١٨	١٠,٩٩	٥٧٨	١٢,٩٤	١٩٢	١٢,٦٦	٥٤٤	١٣,٤٣
الإجمالى	١,٩١٤	١٠٠	٤,٣٠١	١٠٠	١,٧٨٠	١٠٠	٤,٣٣٠	١٠٠

تطور نشاط التمويل متناهى الصغر وفقاً لنوع التمويل								
نوع التمويل	الربع الثالث من عام ٢٠١٦				الربع الرابع من عام ٢٠١٦			
	عدد المستفيدين بالألف	النسبة ٪	أرصدة التمويل بالمليون جنيه	النسبة ٪	عدد المستفيدين بالألف	النسبة ٪	أرصدة التمويل بالمليون جنيه	النسبة ٪
فردي	٩٩٨	٥٢,١٥	٣,٢١٧	٧٤,٨٠	٧٩٩	٤٤,٩	٣,١٠٨	٧١,٨
جماعي	٩١٦	٤٧,٨٥	١,٠٨٤	٢٥,٢٠	٩٨١	٥٥,١	١,٢٢٢	٢٨,٢
الإجمالى	١,٩١٤	١٠٠	٤,٣٠١	١٠٠	١,٧٨٠	١٠٠	٤,٣٣٠	١٠٠

(١٣) جمعيات أهلية تزيد محفظتها عن ٥٠ مليون جنيه

(١٤) جمعيات أهلية تتراوح محفظتها بين ١٠ : ٥٠ مليون جنيه

(١٥) جمعيات أهلية تقل محفظتها عن ١٠ مليون جنيه

تطور نشاط التمويل متناهى الصغر وفقاً لنوع المستفيد								
نوع المستفيد	الربع الثالث من عام ٢٠١٦				الربع الرابع من عام ٢٠١٦			
	عدد المستفيدين بالألف	النسبة ٪	أرصدة التمويل بالمليون جنيه	النسبة ٪	عدد المستفيدين بالألف	النسبة ٪	أرصدة التمويل بالمليون جنيه	النسبة ٪
ذكور	٦٤٣	٥٢,١٥	٢,١٣٤	٧٤,٨٠	٥٣٤	٤٠,٤٠	٢,١٢٣	٦٦,٢٥
إناث	١,٢٧١	٤٧,٨٥	٢,١٦٨	٢٥,٢٠	١,٢٤٦	٤٩,٦١	٢,٢٠٧	٢٦,٠٥
الإجمالى	١,٩١٤	١٠٠	٤,٣٠١	١٠٠	١,٧٨٠	١٠٠	٤,٣٣٠	١٠٠

تحليل نشاط التمويل متناهى الصغر وفقاً لنوع المستفيد (خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٦)											
نوع المستفيد	عدد المستفيدين (بالألف)						أرصدة التمويل (بالمليون جنيه)					
	ذكور	النسبة ٪	إناث	النسبة ٪	الإجمالي	النسبة ٪	ذكور	النسبة ٪	إناث	النسبة ٪	الإجمالي	النسبة ٪
ذكور	٣٦٥	٦٣	٨٧٢	٧٥	١,٢٣٧	٦٩	١,٣٠٧	٥٧	١,٣٢٨	٧١	٢,٦٣٥	٦١
إناث	٤٨	١٠	١٢٩	١٠	١٧٨	١٠	١٨٣	١٠	٢٣٢	٩	٤١٥	١٠
ذكور	٣١	٨	٤٦	١	٧٧	٤	١٢١	٧	١١٣	١	٢٣٤	٥
إناث	٩٠	١٩	١٩٩	١٤	٢٨٩	١٦	٥١٢	٢٦	٥٣٣	١٩	١,٠٤٦	٢٤
الإجمالى	٥٣٤	١٠٠	١,٢٤٦	١٠٠	١,٧٨٠	١٠٠	٢,١٢٣	١٠٠	٢,٢٠٧	١٠٠	٤,٣٣٠	١٠٠

تحليل نشاط التمويل متناهى الصغر وفقاً لنوع التمويل (خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٦)											
نوع المستفيد	عدد المستفيدين (بالألف)						أرصدة التمويل (بالمليون جنيه)					
	فردي	النسبة ٪	جماعي	النسبة ٪	الإجمالي	النسبة ٪	فردي	النسبة ٪	جماعي	النسبة ٪	الإجمالي	النسبة ٪
(أ)	٥٠٢	٦٣	٧٣٥	٧٥	١,٢٣٧	٦٩	١,٧٧٢	٥٧	٨٦٣	٧١	٢,٦٣٥	٦١
(ب)	٨٣	١٠	٩٤	١٠	١٧٨	١٠	٣٠٤	١٠	١١١	٩	٤١٥	١٠
(ج)	٦٥	٨	١٢	١	٧٧	٤	٢١٨	٧	١٧	١	٢٣٤	٥
شركات	١٤٩	١٩	١٤٠	١٤	٢٨٩	١٦	٨١٥	٢٦	٢٣١	١٩	١,٠٤٦	٢٤
الإجمالى	٧٩٩	١٠٠	٩٨١	١٠٠	١,٧٨٠	١٠٠	٣,١٠٨	١٠٠	١,٢٢٢	١٠٠	٤,٣٣٠	١٠٠

الهيئة العامة
للرقابة المالية
Egyptian Financial Supervisory Authority